

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

# اللاجئون الفلسطينيون قضايا مقارنة



معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية  
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies



BIRZEIT UNIVERSITY

آذار - ٢٠٠٨

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

---

# اللاجئون الفلسطينيون قضايا مقارنة



معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية  
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies



BIRZEIT UNIVERSITY

نيسان - ٢٠٠٨

# اللاجئون الفلسطينيين - قضايا مقارنة

أوراق اليوم الدراسي الذي عقد بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٥

الطبعة الأولى - نيسان/ أبريل - ٢٠٠٨

© جميع حقوق الطبع محفوظة

ISBN 978-9950-316-33-1



معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية  
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت، ص.ب. ١٤، بيرزيت - فلسطين

تلفاكس: +٩٧٢ ٢ ٢٩٨٢٩٣٩

بريد الإلكتروني: giis@birzeit.edu

الصفحة الإلكترونية: www.home.birzeit.edu/giis

طبع هذا الكتاب بدعم من:

**International Development Research Center (IDRC)**

تحرير النص العربي: عبد الرحمن أبو شمالة

نسق للمؤتمر: سوسن طه

تصميم الغلاف والإخراج الفني: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان

---

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات بيتناها

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

---

# الفهرس

- ٧ **كلمه رئيس الجامعة**  
د. نبيل قسيس
- ٩ **كلمة مدير معهد إبراهيم أبو نغد للدراسات الدولية**  
د. مجدي المالكي
- ١١ **القانون الدولي وحقوق اللاجئين الفلسطينيين**  
د. ياسر عموري  
رئيس دائرة القانون ومدير برنامج الماجستير في القانون، جامعة بيرزيت
- ١٩ **اللاجئون الفلسطينيون في البلدان العربية المضيفة**  
**تباينات الواقع والمشكلات**  
السيد ساجي سلامه  
مستشار وحدة مصادر اللاجئين والهجرة، جامعة بيرزيت
- ٣٩ **الشَّاتَاتُ الفِلَسْطِينِيَّة**  
**تأملات في الهوية والفضاء الجغرافي**  
د. عباس شبلاق  
باحث مشارك في مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد
- ٤٩ **تصوير اللاجئين الفلسطينيين: إعادة التفكير**  
**في إشكاليات التمثيل واستخدام الصور كوثائق تاريخية**  
د. عصام نصار  
أستاذ التاريخ في جامعة ولاية أيلينوي في الولايات المتحدة
- ٥٥ **المذابح الصهيونية خلال «حرب» ١٩٤٨ و«خلق» مشكلة**  
**اللاجئين الفلسطينيين**  
د. صالح عبد الجواد  
أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت
- ٦٩ **اللجوء والهوية والصحة النفسية**  
د. شريف كناعنه  
أستاذ علم الانسان في جامعة بيرزيت



# اللاجئون الفلسطينيون

## قضايا مقارنة

نيسان - ٢٠٠٨



## كلمة رئيس الجامعة

د. نبيل قسيس

في عصرنا الراهن، باتت المشكلات التي تواجه المجتمعات البشرية، وبشكل خاص مجتمعات البلدان النامية، تتسم بدرجة كبيرة من التداخل. ولم يعد ممكناً، على سبيل المثال، فهم مشكلات الفقر والتصحر والبطالة والهجرة والتهجير القسري، أو البحث في حلول لها، أو تخفيف حدتها إلا من خلال فهم العلاقة بين العوامل المحلية والإقليمية والدولية المكونة لها والمؤثرة فيها. ولا شك في أن مشكلة اللجوء، والتهجير القسري، وطرد السكان نتيجة النزاعات، هي من أبرز مشكلات العالم الراهنة، التي تهم بشكل خاص المجتمعات النامية مثل مجتمعنا.

لدينا مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وهي على درجة خاصة من التميز. ولهذه المشكلة مكانتها الخاصة لدى شعبنا الفلسطيني. فقضية الشعب الفلسطيني هي بالأساس قضية فصل الارتباط العضوي الإنساني والتاريخي والثقافي لشعب عن أرضه، وتحويله إلى شعب لاجئ، في إطار سياسة متواصلة لتدمير مجتمعه وصلته بأرضه، من خلال فرض التهجير القسري عليه، وطرده من بيته وأرضه، وتشتيته في بقاع الأرض.

وهذه القضية تقع في مركز الاهتمام الوطني؛ وهي وإن كانت قد أُلقت بأثرها بشكل مباشر على نصف الشعب الفلسطيني تقريباً، فإنها قضية جميع الفلسطينيين. ولم تقتصر معاناة اللاجئين الفلسطينيين على تهجيرهم القسري عن وطنهم، وإنما شملت لاحقاً أشكالاً من الهجرة الاضطرارية بحثاً عن لقمة العيش أو المأوى الآمن، حيث بات المجتمع الفلسطيني يعاني أيضاً من هجرة العديد من خيرة أبنائه من الكفاءات المهنية والعقول والخبرات النادرة.

وعلى الرغم من خصوصية قضية اللاجئين وأسباب الهجرة في المجتمع الفلسطيني، فإن الهجرة بحد ذاتها مشكلة قائمة في أماكن عديدة في العالم. ومن أجل فهم أعمق للمشكلات المرتبطة بالهجرة ومعرفة مختلف العوامل المؤثرة فيها، يبدو من الواجب أن ندرس، إلى جانب مكوناتها المحلية الخاصة، أبعادها الإقليمية والدولية، ومشكلات الشعوب الأخرى وتجاربها في مجال التهجير القسري والهجرة.



ونحن في جامعة بيرزيت مهتمون أولاً بتوفير مصادر المعلومات وبناء قاعدة البيانات والوثائق التي تغطي كافة الجوانب القانونية والتاريخية، والمعطيات الرسمية، والحقائق الرقمية، حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وقضايا اللجوء والهجرة في العالم.

ونهتم ثانياً بتشجيع الطلبة والباحثين وحثهم على إجراء الدراسات والأبحاث الأكاديمية في قضايا اللجوء والهجرة، ودراسة تجربة اللجوء الفلسطيني، وتجارب الشعوب الأخرى في هذا الشأن. ومن الطبيعي أن يكون أحد مرتكزات هذا التوجه الاهتمام بدراسة تطبيقات القانون الدولي والقرارات الدولية وميثاق حقوق الإنسان، واعتماد منهج الدراسات المقارنة.

في هذا السياق، أتمنى لهذا اليوم الدراسي وجميع المشاركين فيه التوفيق في إغناء هذا الموضوع أكاديمياً ومعرفياً. وأتقدم بالشكر الجزيل لضيوفنا الكرام الذين أتوا من أنحاء مختلفة من العالم ليشاركوا هذا اليوم، وأهلاً وسهلاً بكم جميعاً.

## كلمة مدير معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

د. مجدي المالكي

أرحب بكم جميعاً في أعمال هذا اليوم الدراسي حول اللاجئين والهجرة. أرحب وأشكر ضيوف وأصدقاء المعهد والجامعة الذين لبوا دعوتنا للمساهمة والمشاركة في أعمال هذا اليوم.

### الأخوات والأخوة:

لا شك في أن قضية اللاجئين تحتل أهمية مميزة لدى المؤسسات الفلسطينية العامة والخاصة. فهي المظهر الأبرز للقضية الفلسطينية، بل هي قضية شعب، وفي الوقت ذاته قضية فردية لغالبية الفلسطينيين الذين انتزعوا من أرضهم، وأصبحوا يحملون اسم لاجئ؛ سواء أكانوا في أرض فلسطين أم في الشتات. وعلى الرغم من هذه الأهمية البالغة لهذه القضية، فإن المؤسسات الأكاديمية، وبخاصة الجامعات الفلسطينية، قد تأخرت في تركيز جزء مهم من جهودها لتناولها بشكل أكاديمي متميز.

وقد كشفت دراسة قامت بها الوحدة راجعت خلالها إصدارات المؤسسات المحلية (في الضفة الغربية وقطاع غزة)، عن اهتمام كبير بقضية اللاجئين الفلسطينيين من زاوية حقوقية، وتحديد الدفاع عن حق اللاجئين الفلسطينيين في الحصول على حقوقهم التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية. وقد تركزت اهتمامات دراسات أخرى على تقديم سيناريوهات للحلول الممكنة سياسياً لقضية اللاجئين، وفحص مقومات استيعاب الهجرة العائدة وإدماجها في المجتمع المحلي، والتعرف على الشروط اللازمة للنجاح في هذه المهمة. بالإضافة إلى الدراسات التقليدية التي اهتمت ببحث واقع المخيمات ورصده، وتوثيق تجربة المخيم واللجوء، وتوثيق نكبة العام ١٩٤٨، وتجربة التهجير.

ولكن بصورة عامة، يلاحظ أن الدراسات التي تعالج قضايا اللاجئين من منظور أكاديمي مقارن محدودة قياساً بالكثير من الإصدارات حول قضية اللاجئين. كما أن الدراسات المقارنة الخاصة بتجربة اللجوء فلسطينياً وعالمياً شبه معدومة في مؤسساتنا، لذلك تم تأسيس وحدة مصادر اللاجئين والهجرة الدولية في الجامعة، لتكون بذلك أول وحدة أكاديمية تعنى بدراسات مقارنة حول اللاجئين والهجرة الدولية في فلسطين.

وتهدف هذه الوحدة إلى:

- التعامل مع قضايا اللاجئين والهجرة بشكل أكاديمي متكامل من خلال رؤية مقارنة.
- تعزيز قدرات الباحثين والأكاديميين والطلبة العاملين في هذا المجال، من خلال توفير الموارد والمصادر وقواعد البيانات الأكاديمية المتخصصة التي تمكنهم من إعداد بحوث علمية مقارنة وشاملة في جميع القضايا التي تخص اللجوء والهجرة الدولية.
- تعزيز الفهم المنهجي المقارن والشمولي للقضايا المرتبطة بموضوع اللجوء والهجرة الدولية، من خلال الانفتاح والتعاون مع المؤسسات المحلية والعربية والدولية المتخصصة في هذا المجال.
- تأهيل الكوادر البحثية والأكاديمية العاملة في مجال دراسات اللجوء والهجرة الدولية على أسس أكاديمية.

وفي سياق نشاطات هذه الوحدة، يأتي هذا اليوم الدراسي تتويجاً لسلسلة من ورش العمل والدراسات التي بدأتها الوحدة منذ أشهر عدة. وركزت هذه الورش والدراسات على مواضيع قانونية واجتماعية واقتصادية أكاديمية بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية، وعكست، من زوايا متعددة، هموم اللاجئين الفلسطينيين بفئاتهم المختلفة.

ويهدف اليوم الدراسي إلى المساهمة في تسليط الضوء على بعض قضايا اللاجئين الفلسطينيين، بأبعادها القانونية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية من منظور أكاديمي مقارن ضمن السياق المحلي والإقليمي والدولي، أملين بذلك المساهمة في إثراء الجدل الدائر حول العديد من القضايا المرتبطة باللجوء والهجرة.

وختاماً، أريد أن أؤكد حرص المعهد والجامعة على أن تتوفر لهذا اليوم الدراسي، الحرية الكاملة للمشاركين في التعبير عن آرائهم، وأن يشعروا أنهم يستطيعون بكل حرية أن يفكروا بصوت عالٍ دون خشية من سوء فهم أو أحكام مسبقة.

وأكرر ترحيبي بالجميع، شاكراً لكم جهودكم ومساهماتكم الفكرية، معتنزاً لكم جميعاً ومسبقاً عن حرص المعهد على أن يستفيد، بأقصى ما يمكن، من وجودكم في هذا اليوم الدراسي، مع كل ما سيسببه لكم ذلك من إرهاق، أعلم مسبقاً كم سيكون كبيراً.

وأتمنى للجميع التوفيق

## القانون الدولي وحقوق اللاجئين الفلسطينيين

د. ياسر عموري

سوف أحاول في الوقت الممنوح لي الإجابة عن مجموعة من التساؤلات ذات العلاقة بموضوع اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي، التي اعتدت على أن تطرح علي؛ سواء من قبل طلابي في الدراسات العليا، أو من قبل المهتمين في مسألة اللاجئين الفلسطينيين.

ومن أهم هذه التساؤلات:

- من هو اللاجئ الفلسطيني؟
- ما هي القيمة القانونية للقول إن حق العودة يعتبر من قبيل الحقوق الفردية أو الجماعية؟ وبالتالي ما هي الحماية القانونية المترتبة على كل من الحالتين؟
- ما هي العلاقة بين حق العودة والحق الجماعي للشعب الفلسطيني في تقرير المصير؟
- أي موقع تحتل مسألة اللجوء وحق العودة من القانون الدولي الإنساني. وكيف نظم هذا القانون مسألة اللجوء والتهجير؟

## مفهوم وتعريف اللاجئين الفلسطينيين

**التعريف العام للاجئ:**

في البداية، يجب الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف عام متفق عليه للأغراض القانونية لمصطلح «اللاجئ الفلسطيني»، ومع ذلك، تكمن أهمية تعريف اللاجئين في تحديد مدى الحماية القانونية التي تتوفر للذين ينطبق عليهم التعريف.

وبالإمكان تعريف اللاجئين بأنهم «مهاجرون مرغمون»، وتستخدم كلمة «لاجئ» للتعبير عن المهاجر القسري، أو للإشارة إلى الهجرة الجبرية أو غير الطوعية.

وحسب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين للعام ١٩٥١، ينطبق مصطلح «اللاجئ» لأغراض الاتفاقية «على كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل ١ كانون الثاني ١٩٥١، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتاد السابق نتيجة مثل تلك الأحداث، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد».

أما ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لسنة ١٩٦٩، فيعرف اللاجئ بأنه «تعبير لاجئ ينطبق على كل شخص أرغم على مغادرة موطنه الأصلي بحثاً عن ملاذ في مكان آخر خارج وطنه المنشأ أو الأصل، وذلك نتيجة عدوان خارجي أو احتلال أو غزو أجنبي أو أحداث خطيرة تهدد السلامة العامة في جزء من وطنه أو كله».

### تعريف «الأونروا» للاجئين الفلسطينيين

وضعت «الأونروا» تعريفاً عملياً للاجئ الفلسطيني لأغراض تسيير أعمالها وتقديم المساعدات، محددةً أن اللاجئ الفلسطيني هو: «الشخص الذي كان مسكنه الطبيعي فلسطين لمدة عامين على الأقل قبل ١ حزيران ١٩٤٦ إلى ١٥ أيار ١٩٤٨، والذي فقد نتيجة حرب ١٩٤٨ مسكنه ووسائل معيشته، ولجأ إلى إحدى الدول، حيث تقدم الوكالة مساعداتها، وينسحب هذا التعريف وأهلية تقديم المساعدة على الأولاد والأحفاد».

نلاحظ أن التعريف الذي وضعته الأونروا للاجئ الفلسطيني كان أضيق من التعريف العالمي للاجئ، حيث يعتبر لاجئاً فلسطينياً «الشخص الذي يسكن في المنطقة التي تعمل بها وكالة الأونروا».

وبهذا التعريف، فإنه تم استثناء عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين منهم:

١. لاجئون فلسطينيون نتيجة حرب ١٩٤٨، أصبحوا في أماكن لا تقع ضمن دائرة عمليات الأونروا كما في مصر وشمال أفريقيا والعراق ومنطقة الخليج.
٢. النازحون الفلسطينيون داخلياً، الذين بقوا في المساحة التي أصبحت إسرائيل، وكانوا أساساً تحت مسؤولية «الأونروا»، لكنهم استثنوا لاحقاً على افتراض معالجة وضعهم من قبل إسرائيل.
٣. سكان من غزة والضفة الغربية -بما في ذلك القدس الشرقية- والمتحدرين منهم، الذين نزحوا لأول مرة في حرب سنة ١٩٦٧.
٤. أفراد رحلتهم سلطات الاحتلال من الضفة وقطاع غزة سنة ١٩٦٧.
٥. الأشخاص الذين أطلق عليهم «القادمون المتأخرون»؛ أي أولئك الذين غادروا الأراضي المحتلة بغرض الدراسة أو العمل أو الزيارة... الخ، وانتهت تصاريح الزيارة التي رخصت لهم ومنعتهم إسرائيل من العودة.
٦. فلسطينيون كانوا خارج فلسطين الواقعة آنذاك تحت الانتداب البريطاني حين اندلعت حرب ١٩٤٨، أو كانوا خارج المناطق مع نشوب حرب ١٩٦٧، ومنعتهم إسرائيل من العودة.
٧. فلسطينيون ميسورون لجأوا سنة ١٩٤٨، ولم يسجلوا أنفسهم لدى الأونروا.

من الملاحظ أن تعريف "الأونروا" للاجئين الفلسطينيين كان من أجل مواجهة حالة معينة لا تلبية لحاجة قانونية، وقد تطور هذا التعريف لأغراض عملية، وقبل ضمنا بما أدخل عليه من تغييرات في بداية تسعينيات القرن الماضي، لكن لم تتم قط الموافقة عليه رسمياً في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد وضع فقط لتقرير الأهلية لمساعدة الأونروا.

### التعريف الفلسطيني للاجئين الفلسطينيين

أما التعريف الفلسطيني للاجئين، فقد عبر عنه الوفد الفلسطيني في الاجتماع الأول لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين في أوتاوا بكندا، بتاريخ ١٣ أيار ١٩٩٢، حيث تم تعريف اللاجئين الفلسطينيين بأنهم «هم أولئك الفلسطينيون» ومن تحدر منهم» الذين طردوا من مساكنهم أو أجبروا على مغادرتها، بين تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٧ (قرار التقسيم) وكانون الثاني/يناير سنة ١٩٤٩ (اتفاق الهدنة في رودس)، من الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل في التاريخ الأخير أعلاه).

## حق العودة من الحقوق الفردية والجماعية

### حق العودة في نطاق القانون الدولي لحقوق الإنسان كحق من الحقوق الفردية

يتمتع جميع الأفراد بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بحق مغادرة بلادهم والعودة إليها، ويشكل هذا الحق ضماناً جوهرياً لعودة الأشخاص إلى أوطانهم عندما يهجرون منها لظروف خارجة عن سيطرتهم أو إرادتهم الحرة. وحق العودة مثله مثل حق الانتخاب، فهو حق إنساني أصيل، وتكفل ممارسته لجميع الأفراد - حتى وإن عرقلت الحكومات عمداً إمكانية ممارسة ذلك الحق - ومع ذلك، فإن حق الفرد في العودة يمنح بموجب القانون والمواثيق الدولية وإن أي عرقلة متعمدة له تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وبناء عليه، فإن حق العودة قائم بشكل مستقل عن أي سياسة معينة قد تلجأ إليها الحكومات بالسماح بحرية ممارسة هذا الحق أو منعه.

والحق الفردي في العودة، هو حق منفصل تماماً عن أية حق جماعي في العودة قد ينظر إلى تنفيذه في بعض الظروف على أنه شرط مسبق ومساعد لإنجاز حق تقرير المصير (وهو حق جماعي للشعب من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً)، بحيث يملك الأشخاص باعتبارهم أفراداً حقوقاً منفصلة عديدة يضمنها القانون الدولي، وتكمل هذه الحقوق بعضها بعضاً.

وعليه، فإن كافة الحقوق السياسية والقانونية للشعب الفلسطيني متكاملة، بحيث يصعب فصل حقوق اللاجئين عن حقوق باقي الشعب الفلسطيني، فحق اللاجئين في العودة والتعويض، وكذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، هي حقوق مترابطة متصلة ببعضها البعض. ألا أنه ومع ذلك فإن لكل واحد من هذه الحقوق مواصفات قانونية مميزة قائمة بذاتها عن الحقوق الأخرى.

بالعودة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة العام ١٩٤٨، نجد المادة ٢/١٣ تنص على أن «لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده». وهنا نلاحظ أن الإعلان أشار إلى عودة الشخص وليس المواطن أو الرعايا إلى بلده وليس إلى دولته، فاستخدام تعبير الفرد أي (الشخص) والبلد متعمد بقصد حماية حقوق الإنسان في أي مكان. وفي

هذا الصدد، لا بد من التأكيد على أن القواعد والأحكام القانونية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واستناداً إلى الرأي الراجح في الفقه القانوني تعتبر من قبيل القواعد القانونية الملزمة لاستقراره في القانون الدولي العرفي.

هذا ويوجد حق العودة سنده الآخر في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر العام ١٩٦٦، الذي نص في المادة (٤/١٢) منه على: «لا يجوز حرمان أي فرد بصورة تعسفية من حقه في دخول بلده». وهنا يجب الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات أهمها:

■ العهد المذكور بصفته معاهدة لا يدع مجالاً للشك في قوته الإلزامية، هذا على الرغم من أن إسرائيل قد وقعت عليه العام ١٩٦٦ وصادقت عليه العام ١٩٩١، ولم تحتفظ على أحكام المادة ١٢ المشار إليها، فهي ملزمة بتطبيق أحكامه ولا حجة لها بأن المعاهدة تسري بأثر مباشر، كون مبدأ عدم رجعية المعاهدات يمكن الاحتجاج به بالنسبة إلى الأفعال السابقة للتصديق والأوضاع التي لم تعد موجودة بتاريخ الأخير. وبالمقابل، يمكن الاحتجاج في التطبيق بالنسبة للأوضاع التي ما زالت قائمة مثل مسألة حق العودة. بعبارة أخرى، تطبق المعاهدة على الأوضاع الناشئة قبل سريانها التي لا تزال مستمرة بعد دخولها حيز التطبيق، ما يعني أن الرفض المستمر من قبل إسرائيل منذ ١٩٩٢/١/٣ (تاريخ وضع الاتفاقية موضع التنفيذ حيال إسرائيل) بالسماح للفلسطينيين من ممارسة حقهم في العودة إنما يعتبر انتهاكاً صارخاً للعهد.

■ اتجه العهد، كما هو الحال بالنسبة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلى استخدام العبارات ذات المعنى الواسع مثل (كل إنسان) و(أي بلد)، بدلاً من العبارات ذات المعنى الضيق والمحدد مثل (كل مواطن) و(دولته)، بهدف عدم استخدام المفاهيم التي يمكن أن تضيق من نطاق حق المغادرة والعودة، وحرمان بعض السكان القاطنين في أرض الدولة أو المبعدين خارجها من مباشرة هذا الحق بدعوى أنهم ليسوا من بني جنسيتها أو رعاياها.

■ جدير بالتنويه أيضاً إلى أن صياغة حق العودة وفقاً لما جاءت به المادة (١٢) من العهد، التي تستخدم مصطلح "دخول" بدل مصطلح "عودة"، هي صياغة أكثر اتساعاً من صياغة الحق بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تستخدم مصطلح "عودة". لذا، فإن صياغة العهد لحق العودة تستوعب وضع الجيل الثاني، والثالث، والرابع من اللاجئين الفلسطينيين الذين تسعى عائلاتهم منذ خمسة عقود إلى ممارسة حقهم المصون دولياً في العودة إلى وطنهم الأصل.

وقد أدرج أيضاً حق العودة في اتفاقية دولية أخرى رئيسية في مجال حقوق الإنسان، وهي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري للعام ١٩٦٥، التي اشتملت على إقرار حق العودة في مادتها (II/د/٥) باعتباره حقاً خاضعاً للقاعدة التي تنص على تحريم التمييز العنصري والقضاء على جميع أشكاله وضمان حق الجميع... وبخاصة في التمتع في الحقوق المدنية التي منها: «الحق في مغادرة أي بلد بما فيها بلد الشخص والعودة إليه».

هذا بالإضافة إلى ما جاءت به لجنة حقوق الإنسان العام ١٩٧٣ بعد موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، على مشروع مبادئ بشأن حق كل شخص في مغادرة أي بلد وفي العودة إلى بلده، وقرار المجلس أيضاً أن تستمر لجنة حقوق الإنسان في إبقاء هذا العنصر المهم من عناصر حقوق الإنسان على جدول أعمالها، ومن أهم المبادئ التي نص عليها المشروع في هذا الشأن:

١. يحق لكل شخص، دون تمييز، أيًا كان نوعه؛ سواء على أساس العنصر، أم اللون، أم الجنس، أم اللغة، أم الدين، أم الرأي السياسي، أم الأصل القومي، أمو الاجتماعي، أم الملكية، أم المولد، أم الزواج، أم أي مركز آخر، أن يعود إلى بلده.
٢. لا يحرم أحد تعسفاً من جنسيته أو يرغم على التخلي عن جنسيته كوسيلة لتجريده حق العودة إلى بلده.
٣. لا يحرم أحد تعسفاً من حق دخول بلده.
٤. لا ينكر على أحد حق العودة على أساس أنه لا يملك جواز سفر أو وثيقة جواز سفر أخرى.

### حق العودة في نطاق حق تقرير المصير كحق من الحقوق الجماعية

على الرغم من أن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم قد أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٨ في قرارها رقم ١٩٤، فإن حق العودة كحق من الحقوق الجماعية للشعب الفلسطيني المرتبط بحق تقرير المصير، برز بشكل واضح في قرارات الجمعية العامة بعد العام ١٩٦٩، حيث اتخذت الجمعية العامة منحى جديداً في تعاملها مع قضية اللاجئين الفلسطينيين. فالقرارات الصادرة بعد ذلك التاريخ لم تعد تتوقف عند إثارة حق العودة، وإنما شرعت في الحديث عن حق تقرير المصير للفلسطينيين. كان أول تلك القرارات، القرار رقم (٢٥٣٥/ب) لسنة ١٩٦٩، إذ تبدأ أولى الفقرات في مقدمته بالإقرار بأن «مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن إنكار حقوقهم، غير القابلة للتصرف، المقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان». وهذا هو القرار الأول الذي تتم فيه الإشارة إلى شعب فلسطين.

كما كان القراران رقم (٢٦٤٩) ورقم (٢٦٧٢/ج)، الصادران سنة ١٩٧٠، أول قرارين يعترفان صراحة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وبعدهما بنحو ثلاث سنوات جاء القرار رقم (٣٠٨٩/د) الصادر سنة ١٩٧٣ عن الجمعية العامة لتحديد فيه طبيعة العلاقة بين الحق في تقرير المصير وحق العودة، مصرحة بأن «الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف، وتحقيقها، وخصوصاً حقه في تقرير المصير، لا بد منهما لتوطيد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وأن تمتع اللاجئين العرب الفلسطينيين بالحق في العودة إلى ديارهم وأماكنهم ... لا بد منه ... لممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير».

في سنة ١٩٧٤ أصدرت الجمعية العامة القرار رقم (٣٢٣٦)، الذي ذكر أن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني تشمل «الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي... الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين... حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا واقتلعوا منها...»، تكمن أهمية هذا القرار بأنه دفع النقاش من حيز حق العودة الفردي إلى دائرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، إضافة إلى أن القرار يشير إلى «الشعب الفلسطيني» بدلاً من عبارة «اللاجئين الفلسطينيين»، وبالتالي فإن المشكلة الفلسطينية تتمثل في كونها مشكلة شعب حرم من حقوقه الوطنية، لا مشكلة لاجئين في إطارها الإنساني.

وعليه، يمكن القول إن حق اللاجئين في العودة إلى فلسطين يجب أن يكون حقاً جماعياً على أن تكون ممارسته طواعية وقائمة على الاختيار الفردي.



## حق العودة في القانون الدولي الإنساني

حق العودة في القانون الدولي الإنساني مصون باعتباره تدبيراً قانونياً في الحالات التي تكون فيها الدول قد قامت بطرد سكان بالقوة، منتهكة بذلك القانون الدولي. وأعمال الطرد الجبري تشمل حالات جرى فيها إجبار أشخاص مهجرين عمداً على الخروج من بيوتهم (تحت تهديد السلاح، أو بالتسبب عمداً بضراهم من خلال الأعمال العسكرية من أي نوع)، ثم منعوا بعد ذلك من العودة إلى بيوتهم. هذا بالإضافة إلى أن القانون الدولي الإنساني يحرم الطرد بالقوة حتى لو كان ذلك في حالة منفردة، لذا فإن التحريم يكتسب صفة أشد عندما يجري الطرد الجماعي بالإكراه. إلى جانب ذلك، فإن أعمال الطرد الجبري التي تجري على أسس عنصرية هي محرمة بشكل أشد، بسبب القاعدة العرفية العامة في القانون الدولي، التي تحرم التمييز الحكومي على أساس العنصر، أو العرق، أو الدين، أو الرأي السياسي.

هذا ويستند القانون الدولي الإنساني إلى وجود حق عودة عام ينطبق على جميع الأشخاص المهجرين بغض النظر عن كيفية تهجيرهم خلال فترة الصراع. كما أنه يوجد أساس آخر لحق العودة ويوفر أسباباً إضافية لتنفيذه، وينطبق ذلك عندما يكون الأشخاص قد هجروا من خلال «طرد إجباري» (أي تحت تهديد السلاح أو خطر إطلاق النار، أو من خلال التسبب العسكري الذي يقصد منه الهجرة الجماعية للسكان من مكان إقامتهم المعتاد).

تشكل المادة ٤٣ من أنظمة لاهاي، المبدأ الأساس الأكثر أهمية في القانون الدولي الإنساني، التي تنص على أن «بما أن سلطة القوة الشرعية قد آلت في الواقع إلى يد قوة الاحتلال، فإنه يتعين على هذه القوة اتخاذ جميع التدابير التي تقدر عليها لإعادة وضمان النظام العام، والسلامة، ما أمكن، بينما تحترم القوانين المعمول بها في البلد ما لم تمنع من ذلك منعاً باتاً، ما يعني أن وجود المحتلين العسكريين هو وجود مؤقت، وعليهم أن يطبقوا قانون صاحب السيادة الذي سبقهم، بالإضافة إلى وجوب المحافظة على الوضع القانوني والاجتماعي القائم في المنطقة المحتلة إلى أقصى حد ممكن، ما يستوجب ضرورة تمكين السكان المحليين من مواصلة وجودهم العادي بقليل من التدخل فقط، وضرورة السماح لهم بالبقاء في بيوت منشئهم، أو العودة إليها في أعقاب توقف الأعمال العدائية، إلى حين التوصل إلى حل قانوني نهائي.

هذا بالإضافة إلى ما ضمنتها اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حق عودة الذين طردوا (جماعياً) بالإكراه، بموجب القانون الإنساني العرفي الذي ورثته عن أنظمة لاهاي، حيث يظهر حق العودة والتدابير المرتبطة به من أجل ممارسة هذا الحق في ثلاث مواد من الاتفاقية، وهي، المادة ٤٥، والمادة ٤٩، والمادة ١٤٧.

■ تحدد المادة (٤٥) من اتفاقية جنيف الرابعة بشكل محدد الظروف التي يمكن في ظلها نقل الأشخاص المحميين (ليكونوا في رعاية دولة أخرى طرف في اتفاقية جنيف الرابعة مثلاً)، كما تقضي بشكل مطلق بضرورة إعادة (أي تنفيذ حق العودة) جميع الأشخاص الذين نقلوا على هذا النحو بعد توقف الأعمال العدائية إلى سكنهم المعتاد (أي بيوت منشئهم).

■ تؤكد المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة بشكل واضح وصريح على حق العودة في القانون الدولي الإنساني في حالات الطرد الجبري: سواء أكان بسبب النقل الجبري الجماعي أو الفردي

للأشخاص المحميين، أم النفي من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى محتلة أو غير محتلة، أياً كانت الدواعي وراء هذا النقل. كما أن المادة ذاتها تجبر سلطات الاحتلال على ضرورة إعادة الفورية لكل الأشخاص، بمن فيهم أولئك الذين أجلوا مؤقتاً خلال الضرورة القصوى.

هذا، ويرى العديد من شراح القانون الدولي أن ما ورد من نصوص صارمة وواضحة في المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة، من حيث تحريم الأبعاد ووجوب إعادة من أجبروا على مغادرة مساكنهم، ينطبق على اللاجئين المدنيين كافة الذين اضطروا لسبب أو لآخر، إلى ترك مدنهم وقراهم والهرب إلى أماكن آمنة، وأن من حقهم العودة إلى مساكنهم عندما تزول الأسباب الاضطرارية المذكورة، ومن باب أولى، فإن عودة من قامت السلطات بتجويرهم قسراً من وطنهم ومساكنهم يعتبرون حقاً قانونياً، بل وقاعدة أمرية لا يجوز مخالفتها. وهذا ما ينطبق على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بلادهم الذين أجبروا على الخروج منها تحت وطأة الاحتلال العسكري الإسرائيلي، فضلاً عن الممارسات الصهيونية العنصرية التي مورست بحقهم.

■ تعرف المادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة بـ(الانتهاكات الخطيرة للاتفاقية)، وهي انتهاكات شديدة للقانون الدولي الإنساني إلى درجة ضرورة إخضاعها للعقوبات الجنائية من جانب جميع الدول التي وقعت على الاتفاقية. ومن الانتهاكات الخطيرة التي أشارت إليها المادة ١٤٧ (الإبعاد، النقل الجبري للسكان).

وتماشياً مع النظرية التي طورها النواب العامون في المحكمة العسكرية الدولية في نوريمبيرغ بموجب المادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة، فإن العرقلة المقصودة لممارسة حق العودة للأشخاص الذين طردوا بالقوة (في إبعاد جماعي أو غير ذلك) تقع أيضاً ضمن الانتهاكات الخطيرة للاتفاقية.

من المعروف أن المحكمة العسكرية الدولية في نوريمبيوغ انعقدت في سنة ١٩٤٥ لمحكمة مجرمي حرب نازيين، وآخرين من دول المحور، مارسوا الطرد الجماعي (الجبري) ضد مجموعات سكانية محلية، والقيام بنقل مستوطنين إلى مناطق محتلة، وقررت أن هذه الأعمال تعتبر «جرائم حرب»، وكذلك جرائم ضد البشرية. وبهذا، فإن المحكمة العسكرية تمثل سابقة لمحكمة مثل هذه الجرائم.

من الواضح مما تقدم، أن اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي الإنساني بشقيه العرفي والاتفاقي يضمن حق العودة غير المشروطة والطوعية لكل السكان الذين جرى تهجيرهم لأي سبب أثناء النزاعات المسلحة إلى بيوت منشئهم، وعدم الالتزام بذلك يعد، بموجب ما ثبت بالقانون الدولي الإنساني العرفي بشكل قاطع، «جريمة حرب»، وكذلك «جريمة ضد الإنسانية».

نتيجة لذلك، فإن الالتزام الملزم للدول بأن تؤمن بالتنفيذ الفوري والكامل لحق العودة لكل الأشخاص المهجرين عند توقف الأعمال العدائية، هو التزام ملزم غير مشروط. وبناء على ذلك، فإن قرار (١٩٤) قابل للتطبيق تماماً على أساس القانون الدولي الإنساني.

## الخاتمة

لم تنتكر إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة بخصوص عودة اللاجئين فحسب، بل على النقيض من ذلك فقد أصدرت تشريعات لحماية من يمكنه دخول إسرائيل من اليهود والبقاء فيها، وقد أسمته بالفعل «قانون العودة» للعام ١٩٥٠، ولكن لا يمكن لغير اليهودي بموجب هذا القانون ممارسة هذا الحق.

إن إسرائيل، بتنكرها لحق العودة، تخالف وتنتهك أحكام وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة الحامية له، كما أنها تنتكر وتنتهك أساس وجودها ككيان سياسي وشروط قبولها في عضوية المجتمع الدولي، كونها أنشئت ونالت مركز الدولة بقرار من الأمم المتحدة نفسها. فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي قبلت عضويتها في الأمم المتحدة بشروط، حينما أخذت عليها الأمم المتحدة تعهداً بتنفيذ القرار رقم (٢/د/١٨١) الخاص بخطة التقسيم، وإنشاء كيانيين دوليين في فلسطين، والقرار رقم (٢/د/١٩٤) الخاص بحق العودة للاجئين الفلسطينيين. وهما القراران اللذان شكلا صلب قضية فلسطين في الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن التناكر الإسرائيلي لتطبيق مبدأ حق العودة وإعمال نص وروح القرار رقم (٢/د/١٩٤)، إنما يعني تنكرها لشرعية وسند وجودها وللسبب الأساس في إيجادها وجعلها دولة.

## اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية المضيفة تباينات الواقع والمشكلات

السيد ساجي سلامة

### مقدمة

يعاني اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية المضيفة من مشكلات عديدة تتعلق بأوضاعهم المعيشية، والاقتصادية، والصحية، والتعليمية، ولكن المعاناة الأكبر تكمن في الإشكاليات الناجمة عن التشريعات والقوانين التي تمس حقوقهم المدنية والإنسانية، وتضيّق هامش الحرية المتاحة لهم في تنقلهم وفي عملهم، وفي درجة استفادتهم من الخدمات العامة في البلد الذي يقيمون فيه. ويتداخل مع الإشكاليات القانونية وجود حساسيات وتوترات لها خلفيات سياسية أو ثقافية أو اجتماعية، تؤثر على طبيعة العلاقة بينهم وبين مجتمعات الدول التي تستضيفهم.

لقد نشأت أجيال جديدة من اللاجئين، انخرطت في بيئة المجتمعات المضيفة وداخل العملية الإنتاجية والاجتماعية، إلا أن علاقتها مع تلك المجتمعات ومع الحكومات والجهات الرسمية فيها ظلت تشوبها، في الكثير من الأحيان، الحساسيات والتوترات الدفينة أو الظاهرة، وظل اللاجئون يعانون من أنماط عديدة من التمييز والتهميش. فكيف نشأت تلك التوترات؟ وما هي طبيعتها؟ وما هي الآفاق المستقبلية أمام اللجوء الفلسطيني في الدول العربية؟ وهل بالإمكان تطبيع علاقاته الاجتماعية والاقتصادية مع المجتمعات المضيفة له؟

نجم عن التهجير القسري للاجئين الفلسطينيين العام ١٩٤٨ خسارتهم، ليس لبيوتهم وأراضيهم ووسائل رزقهم فحسب، ولكن أيضاً خسارتهم شبه الشاملة للبنان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمجتمعهم ولنظام حياتهم. وسرعان ما أدرك اللاجئون أن التحديات الجديدة تتعلق باحتمال فقدانهم هويتهم الوطنية، وطمس شخصيتهم كشعب له مقوماته وسماته الخاصة السياسية والاجتماعية. وبات ذلك التحدي ملموساً أكثر عندما أيقن اللاجئون أن هجرتهم خارج أراضيهم ومدنهم وقراهم ليست مسألة مؤقتة، بل مسألة قد تطول لسنوات عديدة قادمة.

وفي العام ١٩٤٩، تم منح اللاجئيين الذين اتجهوا نحو الضفة الغربية والأردن الجنسية الأردنية. وفي العام ١٩٥٠ تم منح سكان الضفة الغربية مواطنين ولاجئيين الجنسية الأردنية، وذلك على إثر توحيد الضفة الغربية مع الضفة الشرقية. كما منح اللاجئون في الدول العربية الأخرى (سوريا، ومصر، ولبنان) وثائق سفر مؤقتة.

وأيقن اللاجئون الفلسطينيون عند ذلك أن واقعاً جديداً قد نشأ، وأنهم قد تحوّلوا بين ليلة وضحاها من مواطنين داخل أرضهم وداخل مجتمعهم، إلى لاجئين مشتتين في أكثر من بلد ومكان، وصار لزاماً عليهم أن يعملوا من أجل حماية مصالحهم والمحافظة على حقوقهم وعلى هويتهم الوطنية.

وكان من الطبيعي أن لا يكون اللاجئون الفلسطينيون راغبين في الانصهار داخل المجتمعات التي تستضيفهم، وذلك لحماية حقهم في العودة إلى ديارهم، كما أنهم لم يتقبلوا واقع التهيمش والتمييز السلبي الذي وجدوا أنفسهم يتعرضون له.

وزاد من تفاقم الحساسيات بينهم وبين المجتمعات التي استضافتهم، أن الصراعات السياسية التي احتدمت في بلدان الشرق الأوسط، وتحديدًا بعد العام ١٩٤٨، اجتذبت انخراط الفلسطينيين على نطاق واسع في الانحيازات السياسية. ووجد الفلسطينيون أنفسهم، وهم يدافعون عن حقوقهم المعيشية والسياسية وعن هويتهم الوطنية، يدخلون في خضم الصراعات السياسية المحتملة في عموم المنطقة.

وبالمقابل، فإن الحكومات والمجتمعات التي استقبلت اللاجئيين الفلسطينيين بالترحاب بدافع التعاطف مع مأساتهم، وإحساساً بالتضامن القومي معهم، وعلى اعتبار أن مدة إقامتهم ستكون قصيرة، وأنهم قريباً سوف يعودون إلى ديارهم، سرعان ما أدركت أن إقامتهم قد تطول، وأن من شأن ذلك المساس بمصادر الرزق المحدودة التي بالكاد تتوفر لتلك المجتمعات. كما أن الحكومات المضيفة رأت في الحراك السياسي وأعمال المقاومة التي بدأت تظهر في أوساط اللاجئيين ما قد يورط تلك الحكومات في توترات واشتباكات مع إسرائيل. ولعبت الصراعات السياسية والتعبئة السلبية دوراً فاعلاً في تهيج مجتمعات المضيفين، التي بدأت تبدي شكوكها ومخاوفها إزاء نوايا اللاجئيين وقادتهم. وهكذا بدأت في التبلور سياسات تمييزية مشددة إزاء اللاجئيين الفلسطينيين.

في كلمتها أمام مؤتمر عقد في الجامعة الأمريكية ببيروت في ١٢ شباط الماضي حول التحديات المتعلقة بوجود مخيمات اللاجئيين الفلسطينيين في الدول المضيفة، أوضحت كارين أبو زيد، مفضو عام الأونروا: <sup>(١)</sup> «أن مخيمات اللاجئيين في الدول المضيفة تمثل في الحقيقة ٦٠ عاماً من الإهمال». وقالت: «هناك -بلا شك- إنجازات حققتها اللاجئون الفلسطينيون، ولكنها إنجازات فردية، في حين استمرت المعاناة الإنسانية وازداد البؤس في أوساطهم». واعتبرت أبو زيد أن التحديات التي يفرضها وجود المخيمات في الدول المضيفة محكومة بعاملين:

**الأول:** الديناميات الذاتية للاجئيين التي تحافظ على وجودهم كمجموعة مميزة.

**الثاني:** درجة التطبيق السليم للقانون الدولي في التعامل مع أوضاع اللاجئيين في المنطقة.

<sup>(١)</sup> كلمة المفضو العام للأونروا كارين كونغ أبو زيد «بعد مرور ستين عاماً: التحديات التي تواجهها مخيمات اللاجئيين الفلسطينيين في مجتمعاتها العربية المضيفة»، نسخة إلكترونية، موقع الأونروا الإلكتروني: [www.unrwa.org](http://www.unrwa.org) (استرجعت بتاريخ ٥ آذار ٢٠٠٨).

وتعتبر أنه كلما كانت هناك عوامل مشتركة مثل اللغة والدين والثقافة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، أخذت العلاقة طابعاً أكثر انسجاماً وتلاحماً. ويشمل ذلك: «الموقف من تطلعات اللاجئين الوطنية»، كما يتبدى في موقف الدول والمجتمعات المضيفة من حقوق اللاجئين. ولكن بالنسبة للحالة الفلسطينية، فإن عوامل التمييز والتحيز الأكثر قوة كانت تأتي من المجتمعات المضيفة أكثر منها من اللاجئين أنفسهم.

وتعتبر أبو زيد أن «اللاجئين من المفترض أن يكونوا مسؤولين بالحماية في مجالات عديدة وفق القانون الدولي». ويرأيها، فإن «نظام الحماية يصبح مستحقاً عندما يفقد اللاجئون حماية بلدهم الأصلية خلال فترة هربهم منه». وتشمل الحماية توفير الحريات الأساسية، وحفظ الكرامة الإنسانية. وهذا يعني أن اللاجئين الفلسطينيين سواء داخل المخيمات أم خارجها، يجب أن يعاملوا وفق قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني العالمي، والقانون الدولي بشكل عام. وهذا يلزم الدول التي تؤوي اللاجئين معاملة لهم بشكل ينسجم مع القانون الدولي. ومن هنا تنبع واجبات الدول والسلطات المضيفة في ضمان أمن وسلامة المخيمات وضمان تطبيق القانون فيها وحولها. ويكون دور المنظمات الإنسانية في هذا الوضع دعم مجهودات الدول في هذا الشأن.

وتعتبر عروب العابد<sup>(1)</sup> في بحثها «اللاجئون الفلسطينيون في الأردن» أن الفلسطينيين على الرغم من تمتعهم بحقوق المواطنة في الأردن، فإن شرائح واسعة منهم تعاني عموماً من التمييز، وبالأخص في مجال التشغيل ومجال التعليم، وتحديدًا بالنسبة للقطاعات الفقيرة وغير المقتدرة منهم. وتعتبر العابد أن الاختلافات الناجمة عن الانتماء بين الأردنيين والفلسطينيين تتأثر بالعوامل السياسية المتحركة. ولعل مسألة حق العودة تقع في صلب الحراك السياسي في المنطقة، وتحديدًا في الأردن، حيث النسبة الأكبر من اللاجئين المسجلين. وقد خلق هذا الوضع حالة يسعى فيها اللاجئون الفلسطينيون إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية في الوقت نفسه الذي لا يرغبون في أن ينظر إليهم وكأنهم يقبلون مشاريع تستهدف استيعابهم وتوطينهم.

هناك مؤسستان رئيسيتان لعبتا دوراً مهماً في التأثير على وضع اللاجئين في الدول العربية المضيفة، وهما:

■ الأونروا (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)،

■ جامعة الدول العربية.

### الأونروا: الشريك التاريخي للاجئين الفلسطينيين

في شهر كانون الأول ١٩٤٨، أصدرت الجمعية العمومية قرارها رقم ٣٠٢ الذي بموجبه تم تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا. وحدد قرار التأسيس طبيعة التفويض المخول لها في نقطتين:

أ. القيام بالإغاثة المباشرة وتنفيذ برامج لتشغيل اللاجئين حسب توصيات المسح الاقتصادي بالتعاون مع الحكومات المحلية.

ب. التشاور مع الحكومات المعنية في الشرق الأدنى في التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيداً للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة ومشاريع التشغيل غير متاحة.

<sup>(1)</sup> العابد عروب، «اللاجئون الفلسطينيون في الأردن»، شباط ٢٠٠٤. الموقع الإلكتروني للمفوضية العليا للاجئين: [www.unhcr.org/home/RSDCOI/45f147d625.html](http://www.unhcr.org/home/RSDCOI/45f147d625.html) (استرجعت بتاريخ: ٢٠٠٨/٣/٣).

وخولت الأمم المتحدة الأونروا صلاحية تحديد المعايير التي على أساسها تقدم المساعدات للاجئين. وعليه، فقد عرّفت الأونروا اللاجئ بكونه «أي شخص كانت فلسطين مكان إقامته المعتادة خلال الفترة من ١ حزيران ١٩٤٦ إلى ١٥ أيار ١٩٤٨، وفقد منزله ومصدر رزقه نتيجة الصراع الذي دار العام ١٩٤٨». وقد شمل هذا التعريف نسل اللاجئين.

ومنذ ذلك الحين والأونروا تقدم للاجئين الفلسطينيين المساعدات الإنسانية التي تشمل توفير الخدمات التعليمية، والصحية، والاجتماعية، في مناطق عملياتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، والأردن، وسوريا، ولبنان.

ويعتبر اللاجئون الفلسطينيون الأونروا بمثابة الشريك التاريخي الذي واکب نشوء وتطور مآساتهم واستمرار معاناتهم حتى اليوم. وهم يمتلكون مشاعر متعارضة إزاءها؛ فمن جهة، هم يشعرون بالرضا عن الدور الإنساني الذي قامت به على امتداد السنوات الماضية في مجال الخدمات وبرامج التشغيل، ويعتبرون وجودها مؤشراً على استمرار التزام المجتمع الدولي بقضيتهم، والوقوف إلى جانبهم، إلى حين إيجاد حل عادل لقضيتهم، (لذلك نجدهم يصرون على استمرارها في تحمل مسؤولياتها)، ومن جهة أخرى، فإنهم يرون فيها تجسيدا لعجز المجتمع الدولي عن حل قضيتهم، وتحديد الدول الكبرى التي يعتبرونها المسؤولة الأولى عن سبب نكبتهم.

ولعل أهمية الدور الذي قامت به الأونروا تنبع ليس من الدعم الإنساني والخدمات الأساسية المنتظمة التي تلقاها اللاجئون الفلسطينيون على امتداد العقود الماضية فحسب، بل أيضاً من الفرصة التي أتاحتها لهم لبناء مجتمعاتهم وتشغيل طاقاتهم وتعليم أبنائهم من خلال توفير هيكل وآليات منتظمة لتقديم تلك الخدمات لمختلف تجمعات اللاجئين، فيما يشبه دور إدارات الدولة في ظل غياب دولتهم.

وفي المراحل الأولى من نكبتهم، تمكنت الأونروا من تزويد اللاجئين بنظام للخدمات الأساسية التعليمية والصحية والاجتماعية مكنهم من المحافظة على وجودهم المجتمعي. ومنذ أوائل الخمسينيات، تعلم في مدارس الأونروا ومعاهدها الفنية والتربوية مئات الألوف من الطلاب الذين تقدموا للحياة العملية بعد تخرجهم مزودين بالمعارف والخبرات الأساسية. كما أتاحت الأونروا المجال لمئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الشباب للعمل في مؤسساتها التعليمية والصحية، وإداراتها المختلفة كمعلمين وأطباء ومهندسين وموظفين إداريين. وعموماً، فقد كان للأونروا دور باهر في بناء المجتمع الفلسطيني، وتوفير أسس تقدمه وازدهاره، وتمكينه من مغادرة حالة الفقر والبؤس الشديد التي عاشها في المراحل الأولى لهجرته، وتحديداً في مخيمات اللاجئين وتجمعاتهم. وقد منح ذلك لجموع اللاجئين فرصة نادرة، وإن بشكل غير مباشر، لبلورة هويتهم وشخصيتهم الوطنية وبناء حركتهم كشعب له قضية وطنية مركزية، وليس كمجرد لاجئين بحاجة للمساعدات الإنسانية.

ولم يعتمد اللاجئون الفلسطينيون على خدمات الأونروا فحسب، فقد استفادوا من الفرص التي أتاحتها الخدمات التأهيلية التي قدمتها لهم الأونروا، في بناء أنفسهم، وتوجهوا للعمل في دول الخليج ودول المغرب العربي وفي أسواق العمل المحلية.

على أن حاجة اللاجئين للمساعدة المالية ما زالت قائمة، ويزيد من حدتها تدهور أوضاع اللاجئين بشكل عام، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل خاص، بسبب الإجراءات والممارسات الإسرائيلية القمعية ومخططات العزل والتوسع الاستيطاني والجدار. كما أن ظروف اللاجئين الفلسطينيين في الخارج ما زالت تتطلب مزيداً من الدعم والمساندة. وفي الوقت الذي تزداد فيه حاجة اللاجئين

للمساعدة وتراجع فيه خدمات الأونروا بسبب العجز المالي، فإن المجتمع الدولي لا يبدي الاستعداد الكافي للاستجابة لطلبات الأونروا لتمويل موازنتها وبرامجها الإنسانية.

### جامعة الدول العربية والنظام الإقليمي الخاص بالتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين<sup>(٣)</sup>

لعبت جامعة الدول العربية دوراً مهماً في تنظيم الأوضاع القانونية للفلسطينيين في الدول العربية، وفي تمكينهم من الحصول على بعض الحقوق المدنية الأساسية، بما فيها بعض التسهيلات في مجال السفر والتنقل والعمل.

ففي العام ١٩٥٢، قامت لجنة فلسطين الدائمة في جامعة الدول العربية بمناقشة أوضاع العائلات الفلسطينية المشتتة، حيث أوصت بضرورة إصدار وثائق سفر موحدة من قبل الدول الأعضاء في الجامعة وتسهيل تحرك اللاجئين. وفي العام ١٩٥٤، أقر مجلس الجامعة إصدار وثائق سفر موحدة للفلسطينيين مدة صلاحيتها ٥ سنوات. والملاحظ على ذلك القرار ما يلي:

١. أشار إلى أن إصدار وثائق السفر لا ينطبق على اللاجئين الذين كانوا قد اكتسبوا جنسية إحدى الدول العربية (المقصود الأردن الذي كان قد منح الفلسطينيين المقيمين على أرضه الجنسية الأردنية ومنحهم جوازات سفر أردنية).
٢. لا يستمد اللاجئ حامل الوثيقة حق الإقامة في البلد الذي أصدرها، ولا يسلب منه هذا الحق.
٣. يعامل حاملو البطاقة في إطار دول الجامعة العربية معاملة رعايا دول الجامعة بشأن التأشيرات والإقامة.
٤. حث القرار أمانة الجامعة العربية وحكومات الدول المشاركة على بذل الجهود للاعتراف بالوثيقة دولياً.

وفي العام ١٩٦٤، قرر مجلس الجامعة عقد مؤتمر سنوي لدول الجامعة العربية على مستوى رؤساء الدوائر المعنية بقضايا اللاجئين. وقد عقد أول اجتماع في حزيران ١٩٦٤ في دمشق. وأصبحت المؤتمرات تعقد باسم "مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية". وهكذا نشأ نظام إقليمي لمعاملة اللاجئين. وقد تعزز هذا النظام من خلاله إقرار بروتوكول الدار البيضاء في أيلول ١٩٦٥. والملاحظ على ذلك البروتوكول ما يلي:

١. أكد أن الحقوق كافة التي يمنحها البروتوكول للاجئين لا تمس مبدأ احتفاظ الفلسطينيين بجنسيتهم الأصلية كفلسطينيين. كما أكد على ضرورة إصدار وثيقة السفر الخاصة بالفلسطينيين.
٢. منح البروتوكول حق العمل وحرية التنقل من وإلى الدولة التي أصدرت وثيقة السفر.
٣. أكد على الدول العربية أن تعامل اللاجئين الفلسطينيين معاملة رعايا الدول العربية الأخرى.

وفي العام ١٩٨٢، اتخذ وزراء الداخلية العرب قراراً حول وثيقة السفر للفلسطينيين جاء فيه: "ضرورة أن تعامل وثيقة السفر الخاصة بالفلسطينيين باعتبارها جواز السفر الخاص بمواطني ذلك البلد".

<sup>(٣)</sup> تاكنبرغ، ليكس (٢٠٠٣). وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص: ١٧٣.



## أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة

### اللاجئون الفلسطينيون في الأردن

#### مراحل اللجوء الأولى

في العام ١٩٤٩، كان عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن لا يتجاوز الـ ٧٠ ألف لاجئ فقط (من أصل ٧٣٦ ألف لاجئ هجروا قسراً من فلسطين)؛ ولكن ذلك العدد تضاعف أكثر من ١٣ مرة في العام ١٩٥٠، إذ بلغ عدد اللاجئين في الأردن ٩٦٠ ألف لاجئ. وهذه القفزة الكبيرة في عدد اللاجئين نتجت عن قرار ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن.

إن ذلك يعني أن الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين الذين اتجهوا شرقاً لم يهاجروا من فلسطين إلى الأردن مباشرة، بل إلى الضفة الغربية كأقرب منطقة لا تخضع لسيطرة القوات الصهيونية. وعندما تم ضم الضفة الغربية حصل معظم اللاجئين الفلسطينيين على الجنسية الأردنية، بالإضافة إلى مواطني الضفة الغربية من غير اللاجئين.

■ وبعد حرب العام ١٩٦٧، عبرت إلى الضفة الشرقية موجات جديدة من النازحين من الضفة الغربية ومن قطاع غزة. وفي أعوام السبعينيات، طلبت وزارة شؤون الأرض المحتلة في الأردن من النازحين التسجيل فتقدم للتسجيل طوعاً ٢٤٠,٠٠٠ لاجئ.

■ وعلى إثر حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١، عاد إلى الأردن من دول الخليج ومن السعودية والعراق حوالي ٣٥٠,٠٠٠ معظمهم من الفلسطينيين.

■ واليوم يبلغ تعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن والمسجلين لدى الأونروا ١,٨٨٠,٠٠٠ لاجئ، منهم ٨٦٠,٠٠٠ نازح من الضفة الغربية وقطاع غزة.<sup>(٤)</sup>

■ ويشكل اللاجئين الفلسطينيون في الأردن ما نسبته حوالي ٤٢٪ من إجمالي عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا، والبالغ عددهم ٤,٥٠٤,١٦٩ لاجئاً.

■ عدد مخيمات اللاجئين في الأردن ١٠، يعيش فيها ٣٣٠,٥٠٠ لاجئ، أي حوالي ١٧٪ من مجموع اللاجئين في الأردن.<sup>(٥)</sup>

■ وتبلغ نسبة اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في الأردن ٣٥,٥٪ من مجموع سكان الأردن البالغ عددهم ٥,٣٠٠,٠٠٠ حسب التعداد الرسمي العام في الأردن لسنة ٢٠٠٤. في حين تشير بعض الإحصاءات غير الرسمية إلى أن نسبة السكان من أصول فلسطينية في الأردن تبلغ ٦٠٪ من تعداد السكان العام.<sup>(٦)</sup>

(٤) إحصاءات الأونروا، حزيران ٢٠٠٧. من موقع الأونروا الإلكتروني: [www.unrwa.org](http://www.unrwa.org)

(٥) المصدر نفسه السابق.

(٦) العابد، مصدر سبق ذكره.

## تطور وضع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن:

- في شهر شباط العام ١٩٤٩، صدر قانون جوازات السفر الأردنية الذي اعتبر كل اللاجئين الفلسطينيين أردنيين يتمتعون بحقوق الأردنيين وواجباتهم كافة. وفي شهر كانون الأول من العام نفسه، صدر قانون إضافي معزز للقانون السابق، أكد على أن جميع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يعتبرون كحائزين على الجنسية الأردنية، ويتمتعون بجميع ما لدى الأردنيين من حقوق ويتحملون ما عليهم من واجبات.
- في العام ١٩٥٠ وبعد مؤتمر أريحا الذي أقر ضم الضفة الغربية إلى الأردن، حصل ٩٠٪ من الفلسطينيين -لاجئين وغير لاجئين- على الجنسية الأردنية.
- وفي العام ١٩٥٤، صدر قانون الجنسية الأردني الذي رسّم مضمون كل ما ورد في قوانين الجوازات السابقة.
- لم يصادق الأردن على اتفاقية اللاجئين الدولية لسنة ١٩٥١، ولا على بروتوكول نيويورك للعام ١٩٦٧ الخاص باللاجئين، وذلك انطلاقاً من نظرتهم للاجئين على أرضه باعتبارهم مواطنين لا تنطبق عليهم مواصفات اللاجئين بالمفهوم الدولي.
- وحتى بعد إعلان الأردن التزامه بقرار القمة العربية في الرباط العام ١٩٧٤ بخصوص إعطاء حق تمثيل الشعب الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، ظلت الحكومة الأردنية تعتبر اللاجئين الفلسطينيين في الأردن رسمياً رعايا أردنيين لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها التي للأردنيين.
- وعندما صدر القرار الأردني بفك الارتباط مع الضفة الغربية في تموز ١٩٨٨، الذي بموجبه تم فك العلاقة السياسية والإدارية مع الضفة الغربية، أكدت الحكومة الأردنية في حينه أن ذلك القرار لا يمس الحقوق التي يمتلكها حملة الجنسية الأردنية من أصل فلسطيني الذين يعتبرهم الأردن أردنيين.
- وتعتبر الحكومة الأردنية نفسها طرفاً في حل قضية اللاجئين، حيث أن اتفاقية السلام التي وقعتها الحكومة الأردنية مع إسرائيل تفيد في مادتها الثامنة (أن حل موضوع اللاجئين بالنسبة للأردن يتم في إطار عمل المجموعة المتعددة الأطراف، إضافة إلى إجراء حوار ثنائي، أو غير ذلك، يتم في إطار متفق عليه، ويأتي مقترناً بالمفاوضات الخاصة بالوضع القانوني الدائم أو متزامناً معها). وإن حل مشكلة اللاجئين الدائم يرتبط بالتوطين<sup>(٧)</sup>. كما نصت الاتفاقية على أن موضوع النازحين العام ١٩٦٧، يتم بحثه في إطار اللجنة الرباعية المكونة من (مصر، والأردن، وفلسطين، وإسرائيل).

## النازحون الفلسطينيون في الأردن

عرّفت الجمعية العمومية للأمم المتحدة النازحين الفلسطينيين بأنهم: «أولئك الذين لم يستطيعوا العودة إلى الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧»<sup>(٨)</sup>. وبعد حرب حزيران العام

<sup>(٧)</sup> اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية: المادة الثامنة ج٢. موقع وزارة الخارجية الأردنية الإلكتروني:

(استرجعت بتاريخ: ٢٠٠٨/٣/٦) [www.mfa.gov.jo/ar/pages](http://www.mfa.gov.jo/ar/pages).

<sup>(٨)</sup> قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الصادر في ١٩٦٧/٧/٤ - موقع الأمم المتحدة الإلكتروني: [www.un.org](http://www.un.org).

(استرجعت بتاريخ: ٢٠٠٨/٣/٦).

١٩٦٧، وجد العديد من الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون خارج الضفة الغربية وقطاع غزة أنفسهم غير قادرين على العودة إلى بيوتهم وأهلهم في الأراضي الفلسطينية. وفي حين لم يتأثر كثيراً وضع حملة جوازات السفر الأردنية من أبناء الضفة الغربية، الذين كانت السلطات الأردنية تتيح لهم إمكانية تجديد جوازات سفرهم الأردنية، استحال على أبناء قطاع غزة، الذين كان الكثير منهم يعمل في دول الخليج والسعودية، تجديد وثائق سفرهم العربية الصادرة عن الإدارة المصرية، بسبب رفض الحكومة المصرية تجديد تلك الوثائق. وبناءً على طلب العديد من الذين تعذرت عودتهم إلى قطاع غزة، أصدرت الحكومة الأردنية لهم جوازات سفر مؤقتة مدتها سنة واحدة.

لم تهتم الحكومة الأردنية بتسجيل النازحين الذين قدموا إلى الأردن من الضفة الغربية عبر نهر الأردن، أثناء وبعد انتهاء الحرب العام ١٩٦٧، حيث اعتبرت قدومهم إلى الأردن عملية انتقال داخلي ضمن الأراضي الأردنية نفسها.

### الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في الأردن

يمكن تقسيم الفلسطينيين في الأردن حسب التصنيف الرسمي الذي طبقته دوائر الجوازات والتعبئة والتفتيش الأردنية على النحو التالي:<sup>(٩)</sup>

١. حملة جوازات السفر الأردنية الذين يتمتعون بالمواطنة الكاملة، وهم الفلسطينيون الذين لجأوا للأردن منذ العام ١٩٤٨، أو انتقلوا للسكن في الضفة الشرقية قبل العام ١٩٦٧، وقد منحوا جوازات سفر مدتها ٥ سنوات، بالإضافة إلى رقم وطني، ويحق لهم الإقامة الدائمة والتمتع بالحقوق كافة التي يتمتع بها المواطنون من أصول أردنية.
٢. حملة البطاقات الصفراء، وهم اللاجئون منذ العام ١٩٤٨، أو من نسلهم الذين اكتسبوا حق الإقامة الدائمة والمواطنة بقرارات لم شمل العائلة مع ذويهم في الأردن. وقد منحوا أيضاً جوازات سفر مدتها خمس سنوات، بالإضافة إلى رقم وطني، ويتميزون عن الفئة الأولى بأنهم يحملون بطاقات صفراء.
٣. حملة البطاقات الخضراء: وهم الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية، ولا يحق لهم الإقامة الدائمة في الأردن. وهم يحملون جوازات سفر مدتها ٣ سنوات، (سكان القدس يحملون جوازات سفر مدتها ٥ سنوات).
٤. حملة البطاقات الزرقاء: وهم اللاجئون الفلسطينيون من قطاع غزة الذين يقيمون إقامة مستمرة في الأردن، ويحملون جوازات سفر مدتها سنتان، ويعاملون معاملة الأجانب، ولا يحق لهم التملك (إلا إذا توفر شريك أردني)، ولا يحق لهم الاستفادة من الخدمات العامة التعليمية والصحية والاجتماعية التي يتمتع بها المواطن الأردني. ويقدر عدد هؤلاء الفلسطينيين بـ ١٥٠,٠٠٠ لاجئ. وهم يعانون من مشكلات في التنقل والسفر واستصدار رخص السواقة وتسجيل أبنائهم في المدارس.
٥. حملة البطاقات البنفسجية: وهم الفلسطينيون الزائرون من قطاع غزة، ولا يحق لهم الإقامة الدائمة أو حيازة جوازات سفر أردنية.

(٩) العابد، عروب. الفلسطينيون في الأردن، شباط، ٢٠٠٤.

## اللاجئون الفلسطينيون في مصر

### مراحل اللجوء الأولى:

- في العام ١٩٤٨، لجأ حوالي ٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني (معظمهم كان يسكن في المدن والقرى والمدن الساحلية جنوب فلسطين التاريخية) إلى قطاع غزة، كما لجأ إلى مصر مباشرة حوالي ١١,٠٠٠ فلسطيني. وكانت اتفاقية الهدنة التي وقعتها الحكومة المصرية مع إسرائيل العام ١٩٤٩، قد وضعت قطاع غزة تحت الإدارة المصرية.
- جاءت الموجة الأولى من اللاجئين الذين توجهوا إلى مصر، عبر قوارب وسفن صغيرة من يافا إثر سقوطها في يد القوات الصهيونية، في ١٤/٥/١٩٤٨، وقد نزل اللاجئون في بور سعيد.
- وتقول وثيقة صادرة عن اللجنة العليا المصرية لشؤون اللاجئين الصادرة العام ١٩٤٨ إن من بقي في يافا من سكانها الفلسطينيين هو فقط ٣ آلاف فلسطيني من أصل ١٢٠ ألف فلسطيني.
- تم استقبال اللاجئين الفلسطينيين في معسكر ضخم أقيم في القنطرة شرق مدينة بورسعيد، وفي مبان للحجر الصحي في أطراف المدينة، حيث وصل عدد اللاجئين إلى ١٢,٠٠٠. وأما من وصل عبر صحراء سيناء، فقد أخذ إلى معسكرات العباسية في القاهرة. لم يسمح للفلسطينيين بمغادرة المعسكر، ولكن بالتدريج سُمح لمن يمتلك القدرة المالية أو لمن له كضيل ميسور بالمغادرة. وقد بقي في المعسكر ٧ آلاف لاجئ فقط.
- وبعد أن استقر وضع القطاع تحت الإدارة المصرية، أصدر مجلس الوزراء المصري في أيلول ١٩٤٩ قراراً بترحيل كل من هو موجود في معسكر القنطرة إلى قطاع غزة. وقد أشرفت منظمة الكويكرز على نقل اللاجئين وإيوائهم في مخيم المغازي في القطاع.
- بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، تمت إعادة تشكيل اللجنة العليا للاجئين، وانتقل عملها إلى القاهرة، وأخذ اللاجئون الذين بقوا في مصر بالانتشار في القاهرة وباقي المدن المصرية.
- وفي سنة ١٩٦٠، بلغ عدد الفلسطينيين في مصر ١٥,٥٠٠ فلسطيني، وبدأت أعداد جديدة من الفلسطينيين في القدوم إلى مصر لأغراض العمل والتجارة، مما رفع عددهم، ليصل في العام ١٩٦٩ إلى ٣٣,٠٠٠ فلسطيني. وحتى الثمانينيات، كانت الإحصاءات المصرية، وتلك الصادرة عن الإدارة الخاصة بالفلسطينيين، تشير إلى أن عدد الفلسطينيين في مصر يتراوح ما بين ٢٥,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠ فلسطيني.

### تطور أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مصر<sup>(١)</sup>

- ارتبط وضع اللاجئين الفلسطينيين في مصر بالأوضاع السياسية ومتغيراتها. ففي عهد الرئيس جمال عبد الناصر، حظي الفلسطينيون بالرعاية والتعاطف من قبل الحكومة المصرية. ويمكن

<sup>(١)</sup> بيسان عدوان. «الفلسطينيون في مصر بين السياسات التمييزية والإقصاء من الجنسية»:

<http://www.ahewar.org/debat>

نبيل السهلي. "اللاجئون في مصر - أرقام ومؤشرات".

العابد عرب. "اللاجئون الفلسطينيون في مصر، تموز، ٢٠٠٤. الموقع الإلكتروني لبرنامج الهجرة القسرية، جامعة أكسفورد:

[www.forcedmigration.org/guides/fmo028](http://www.forcedmigration.org/guides/fmo028)

اعتبار مرحلة عبد الناصر (التي تميزت بالتوجه القومي والعروبي) بمثابة العصر الذهبي للفلسطينيين في مصر.

■ استمر وضع الفلسطينيين بالتحسن حتى فترة السنوات الخمس الأولى من حكم الرئيس السادات. ثم وقعت الأزمة الأولى مع توقيع السادات اتفاقية فصل القوات الثانية مع إسرائيل في أيلول ١٩٧٥، حيث توترت العلاقة بين الرئيس السادات ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأدى ذلك إلى إغلاق الإذاعة الفلسطينية التي كانت تبث من القاهرة باسم (صوت الثورة الفلسطينية).

■ ثم تدهورت العلاقة أكثر بعد زيارة الرئيس السادات لإسرائيل في تشرين الثاني ١٩٧٧، وأصدرت الحكومة المصرية تشريعات جائرة بحق الفلسطينيين المقيمين في مصر، حيث بدأت بترحيل الطلاب الفلسطينيين الذين احتجوا على الزيارة. وقامت بطرد معتمد «فتح» ومدير مكتب منظمة التحرير في مصر.

■ وبعد جريمة القتل التي إقترفتها جماعة أبو نضال وأودت بحياة الأديب المصري يوسف السباعي في قبرص في شباط ١٩٧٨، أصدر الرئيس السادات قراراً بإلغاء القوانين كافة التي كانت تعامل الفلسطينيين معاملة المصريين. وبموجب تلك القرارات، تم حرمان الفلسطينيين من ممارسة الأعمال التجارية مثل الاستيراد والتصدير، (إلا من كان متزوجاً من مصرية). وحرّم تشغيل الفلسطينيين واشتغالهم في أية مهنة في مصر تحت طائلة الحبس.

■ وعموماً، فقد عومل الفلسطينيون معاملة الأجانب، ومنعوا من ممارسة أي عمل مهما كان نوعه. وأخذت مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية تختم على وثائق سفر الفلسطينيين عبارة (لا يجوز له العمل بأجر أو دون أجر).

■ كما أصدر وزير التربية والتعليم المصري قراراً بنقل الطلاب الفلسطينيين من المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة، ما يعني إلزامهم إذا ما رغبوا في التعلم بدفع أقساط الدراسة. كما فرض على طلبة الجامعات من الفلسطينيين دفع الرسوم مثلهم مثل الطلاب الأجانب، كما حظرت عليهم كليات الطب والهندسة والصيدلة والاقتصاد والإعلام.

■ وعومل الفلسطينيون الذين يحملون وثائق مصرية معاملة غاية في السوء على المطارات والموانئ المصرية، حيث كانوا يرغمون على الانتظار مدة لا تقل عن ٣٦ ساعة على الرغم من حصولهم مسبقاً على تأشيرات دخول لمصر.

■ ومنذ العام ١٩٩٤، فرضت الحكومة المصرية قيوداً قاسية تحدّ من دخول الغزيين إلى مصر إلا في حالات إنسانية نادرة وبتنسيق مسبق.

### اللاجئون الفلسطينيون في سوريا

■ في أعقاب نكبة ١٩٤٨، وصل إلى سوريا حوالي ٩٠ - ١٠٠ ألف لاجئ فلسطيني. ولم تكن سوريا في حينه تعاني من البطالة، كما لم تنقصها الموارد الطبيعية، وبالتالي لم يؤثر ذلك سلباً على الأوضاع المعيشية العامة في البلد، ولا على تركيبتها الاقتصادية والاجتماعية، فلم يشكل اللاجئون أكثر من نسبة ٢-٣٪ من السكان.

- وفي العام ١٩٤٩، أصدرت الحكومة السورية تشريعات استهدفت تسهيل حياة اللاجئين الفلسطينيين مع المحافظة على جنسيتهم الفلسطينية. كما أصدرت وثائق سفر خاصة بهم، وأنشأت مؤسسة تدير شؤونهم.<sup>(١١)</sup>
- ومن أهم القوانين التي أصدرتها الحكومة السورية، القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦، الذي ينص على ما يلي: «يعتبر الفلسطينيون المقيمون على أراضي الجمهورية السورية كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بحقوق العمل والتجارة وخدمة العلم، مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية». وكانت الاستثناءات الخاصة بالحقوق مقتصرة على: حق التصويت، وحق شراء أراض زراعية، وحق امتلاك أكثر من منزل واحد.
- والآن يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ٤٤٧,٠٠٠ لاجئ حسب إحصاءات الأونروا -حزيران ٢٠٠٧- موزعين على ١٠ مخيمات للاجئين.
- ومنذ سقوط نظام صدام حسين في العراق في نيسان العام ٢٠٠٣، أخذت مئات العائلات من اللاجئين الفلسطينيين بالتوجه نحو الحدود السورية والأردنية هرباً من الاضطهاد الذي تعرضوا له في العراق على يد المجموعات المتطرفة. ويتواجد هؤلاء اللاجئون على الحدود السورية مع العراق في ظروف غاية في الصعوبة، وهم يقيمون في ثلاثة مخيمات: مخيم الوليد، ويقع داخل الحدود العراقية، ويضم حوالي ١٥٠٠ لاجئ. ومخيم الطنف، ويقع في المنطقة الحرام على الحدود ويضم حوالي ٥٠٠ لاجئ، ومخيم الهول داخل الحدود السورية في محافظة الحسكة، ويضم حوالي ٣٠٠ لاجئ. وكانت الحكومة السورية قد سمحت بدخولهم إلى داخل الحدود السورية، وفرضت عليهم الإقامة في المخيم، ووضعت قيود على حركتهم وتنقلهم من المخيم واليه.<sup>(١٢)</sup>
- وترفض الحكومة السورية قبول المزيد من اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على الحدود مع العراق الذين يصل عددهم إلى ما يزيد على ٢٠٠٠ لاجئ.

### اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

- وصل إلى لبنان في أعقاب نكبة العام ١٩٤٨ حوالي ١٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني<sup>(١٣)</sup> معظمهم جاء من مدن وقرى شمال فلسطين.
- في العام ١٩٥٠، أنشأت الدولة اللبنانية اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين، ثم استحدثت في العام ١٩٥٩ إدارة لشؤون اللاجئين تابعة لوزارة الداخلية.
- وفي العام ١٩٦٢، تم تصنيف اللاجئين الفلسطينيين باعتبارهم «أجانب» لا يحملون وثائق بلدانهم الأصلية، ويقيمون في لبنان بموجب بطاقات إقامة صادرة عن مديرية الأمن العام، أو عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين في لبنان. وظل وضع اللاجئين الفلسطينيين على هذا الحال يعاملون كأجانب إلى أن وقعت اتفاقية القاهرة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٩.

<sup>(١١)</sup> ودعب سعيد. «التزامات الدول المضيفة نحو اللاجئين» مجلة مركز دراسات الوحدة العربية «اللاجئون وحق العودة».

<sup>(١٢)</sup> هيومان ووتش، الموقع الإلكتروني: <http://www.humanwatch.org>.

<sup>(١٣)</sup> الناطور، سهيل (١٩٩٣). «أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان»، دار التقدم العربي، ص: ٨.

- لم تكن اتفاقية القاهرة مجرد اتفاقية عسكرية سمحت لمنظمة التحرير بالعمل العسكري في المنطقة الحدودية لجنوب لبنان، وبالتواجد المسلح في مخيمات اللاجئين، بل إن الجزء الأكثر أهمية في الاتفاقية كان له مضمون اجتماعي واقتصادي ومدني، حيث نصت الاتفاقية على حق الفلسطينيين في العمل والإقامة والتنقل بحرية، وتنفيذ برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية تضمن تطوير وتحسين أوضاع المجتمع الفلسطيني في لبنان.
- وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢، وخروج قوات منظمة التحرير من لبنان تبدل الوضع. فقد أعلن البرلمان اللبناني في العام ١٩٨٧ إلغاء اتفاقية القاهرة، وصادق الرئيس أمين الجميل على ذلك القرار، وصار لزاماً على كل فلسطيني أن يحصل على إذن رسمي للعمل كأي أجنبي. والأعمال الوحيدة التي استثنيت هي الأعمال داخل المخيمات في إطار الأونروا، أو جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، أو المنظمات غير الحكومية. ونتيجة لذلك، فقد نشأت حالة من البطالة الشديدة في صفوف الفلسطينيين بلغت نسبتها أكثر من ٩٠% ما بين بطالة كاملة، أو مؤقتة.
- ووفق التشريعات التي أصدرتها السلطات اللبنانية، لا يسمح للفلسطينيين بالانتفاع من الضمان الاجتماعي أو الصحي أو الانساب للنقابات المهنية. وحرماً من العمل في مهن المحاماة والهندسة والطب والصيدلة؛ وبلغ عدد المهن التي حرّم اللاجئ الفلسطيني من العمل فيها ٧٢ مهنة. كما حرّموا من حق التملك، بالإضافة إلى تشديد قيود السفر والتنقل وتجديد وثائق السفر.
- كما أدى طرد الفلسطينيين من دول الخليج بعد حرب العام ١٩٩١ إلى تردي الأوضاع المعيشية للفلسطينيين في لبنان إلى درجات غير مسبوقة، إذ فقد الكثيرون منهم أعمالهم في الخليج، وتوقفت التحويلات المالية التي كانت ترسل لدويهم في لبنان، كما توقفت المساعدات المقدمة لمنظمة التحرير، التي كان الفلسطينيون في لبنان ينتفعون من جزء منها. وتأثرت كذلك الخدمات الصحية التي تقدمها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، في الوقت ذاته الذي تراجعت فيه الخدمات التي تقدمها الأونروا.
- في أيلول من العام ١٩٩٥، قرر الرئيس معمر القذافي طرد الفلسطينيين من ليبيا، وأصدرت الحكومة اللبنانية قراراً احترازياً يقضي بأن يحصل الفلسطينيون الذين يحملون وثائق سفر صادرة عن الحكومة اللبنانية، ويرغبون في العودة إلى بيوتهم ومخيماتهم في لبنان، على تأشيرة دخول مسبقاً من الدوائر اللبنانية المختصة. وشكّل هذا الإجراء الذي تأثر به أكثر من ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني، تقييداً إضافياً لحرية التنقل وحرية السفر أمام الفلسطينيين، وخلق لهم مزيداً من الصعوبات.
- وبعد أربع سنوات (أي في العام ١٩٩٩)، أعلنت الحكومة اللبنانية تراجعها عن قرارها ذلك، وإتاحة الفرصة للفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر صالحة صادرة عنها بالعودة إلى منازلهم في لبنان دون اشتراط حصولهم مسبقاً على تأشيرة دخول.
- والآن يبلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في لبنان ٤١١,٠٠٠ (وفق إحصاء الأونروا حزيران ٢٠٠٧)، وهم موزعون على ١٢ مخيماً. وينقسم اللاجئون في لبنان إلى أربع فئات:<sup>(١٤)</sup>
  ١. لاجئون مسجلون لدى الأونروا وتصدر لهم وثائق صالحة لمدة سنة من قبل الحكومة اللبنانية، قابلة للتجديد ثلاث مرات.

<sup>(١٤)</sup> قفيشة، معتز (٢٠٠٠). الجنسية والمواطن الفلسطيني، ص: ٦٧.

٢. لاجئون غير مسجلين لدى الأونروا ولكنهم مسجلون لدى جمعيات الصليب الأحمر. وهؤلاء تعطيهم الحكومة اللبنانية وثائق سفر مدتها سنة واحدة مختومة بعبارة (صالح للعودة).

٣. لاجئون غير مسجلين لدى الأونروا أو جمعيات الصليب الأحمر. وتصدر لهم وثائق صالحة فقط لمدة ثلاثة شهور، ومختومة بعبارة (غير صالح للعودة).

٤. فئة فاقد الهوية، ومعظمهم من الفلسطينيين الذين قدموا إلى لبنان من الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، والتحقوا بفصائل الثورة الفلسطينية، ولم يهتموا بالمحافظة على وثائق سفرهم الأصلية أو جوازات سفرهم، وأصبحوا هم وعائلاتهم بلا هوية. ويبلغ تعداد هذه الفئة حوالي ٣-٥ آلاف فلسطيني.

■ عموماً يتميز وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بالفقر العميق والمستمر، وبقسوة أوضاعهم الحياتية.

■ ويعاني اللاجئون الذين يعيشون في المخيمات (وهم يشكلون ٤٧٪ من مجموع اللاجئين في لبنان) من تدهور أوضاعهم المعيشية والصحية الناجمة عن الظروف البيئية المتردية، والازدحام الشديد في المخيمات. فاللاجئون في مخيمات لبنان يشغلون المساحة نفسها من الأرض التي تواجدوا فيها منذ العام ١٩٤٨، مع أن عددهم تضاعف أكثر من أربع مرات. وبترافق مع هذا الصعوبات الاقتصادية والبطالة الشديدة والقيود المفروضة على حرية التنقل والعمل وحق التملك، علماً بأن لبنان لم يوقع على المعاهدة الدولية الخاصة باللاجئين لسنة ١٩٥١، التي تلزم الدول الموقعة عليها بمعاملة اللاجئين معاملة المواطنين فيما يتعلق بحقوق العمل بعد مرور ثلاث سنوات على وجوده على أرض البلد المعني.<sup>(١٥)</sup> ولم يوقع لبنان على بروتوكول العام ١٩٦٧، كما تحفظ على بروتوكول جامعة الدول العربية في الدار البيضاء العام ١٩٦٥، والخاص بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين وإصدار وثائق سفر لهم، ومنحهم حقوقاً مدنية واسعة. ولقد تعاملت الحكومة اللبنانية مع مسألة إعطاء الحقوق المدنية للفلسطينيين باعتبارها حيلة لإجبار لبنان على تجنيس الفلسطينيين.

■ وفي العام ٢٠٠٥، أعلنت الحكومة اللبنانية عن تخفيف القيود الخاصة بالعمل والتنقل عن الفلسطينيين المقيمين على أراضيها، ولكن على الصعيد العملي والتشريعي لم يتغير الكثير. وعلى الرغم من أن الأونروا شكلت طوق النجاة بالنسبة للفلسطينيين، وبالأخص في لبنان، فإن إمكانياتها المحدودة لا تمكنها من توفير الحد الأدنى اللازم لهم من الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

■ ومؤخراً، أبدت الحكومة تأييداً واضحاً لخطط تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وتحديداً لخطة الأونروا الرامية لتطوير أوضاع المخيمات في لبنان، وكذلك فيما يتعلق بالاستعداد لتحسين معاملتهم وتسهيل حركتهم والحد من القيود التي تعترض عملهم. كما استعدت لتزويد اللاجئين الذين لا يملكون وثائق بالوثائق اللازمة، وكذلك بالنسبة لإعادة إعمار مخيم نهر البارد الذي تم تدمير الجزء الأكبر منه، ما أدى إلى نزوح حوالي ٣٠,٠٠٠ من سكانه.

<sup>(١٥)</sup> الموقع الإلكتروني لـ «أمستي إنترناشيونال» (USA).



## اللاجئون الفلسطينيون في العراق

- في العام ١٩٤٨، وخلال انسحابه من خطوط المواجهة مع القوات الصهيونية في منطقة جنين، نقل الجيش العراقي معه إلى العراق حوالي ٥٠٠٠ فلسطيني من سكان القرى والبلدات الواقعة ما بين جنين وحيفا (وهي قرى إجزم، وعين غزال، وجبع، وكفر لام، وعين حوض)، وتم إسكان هؤلاء اللاجئين في معسكرات تابعة للجيش العراقي، وفي المدارس الحكومية.
- وفي السبعينيات من القرن الماضي، أقامت الحكومة العراقية مجتمعات سكنية مزودة بالخدمات الأساسية كالماء، والكهرباء، وأسكنت اللاجئين فيها. وحيث لم يكف عدد تلك المجمعات لإيواء اللاجئين الفلسطينيين كافة، قامت الحكومة العراقية باستئجار منازل لهم ظلت تدفع إيجاراتها لمالكيها العراقيين. ولكن بعد حرب ١٩٩١، ونتيجة للعقوبات التي فرضت على العراق، جمدت الحكومة العراقية الدفع للملاك العراقيين. وهذا ربما يفسر إقدام هؤلاء الملاك على طرد السكان الفلسطينيين عندما سقط نظام صدام حسين.
- وفي العام ١٩٥٣، أصدرت الحكومة العراقية قانوناً يقضي بالمساواة بين اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين العراقيين في الحقوق والواجبات باستثناء حق التملك والانتخاب. كما أصدرت الحكومة العراقية وثائق سفر للاجئين الفلسطينيين.
- رفضت الحكومة العراقية أن تقوم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا بالعمل داخل الأراضي العراقية لتقديم الخدمات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، وتعهدت بأن تقدم هي الخدمات اللازمة لهم، وأن ترعى مصالحهم.
- وعموماً لقي اللاجئون الفلسطينيون معاملة حسنة من قبل الحكومات العراقية خلال العقود المختلفة. ولكن الأمور تغيرت جذرياً بعد سقوط نظام صدام حسين، حيث تدهور الوضع الأمني للفلسطينيين في العراق، وتعرضت الأسر الفلسطينية للطرد من منازلها. كما شنت الجماعات المتطرفة حملة اغتيايات وتنكيل طالت العديد من الفلسطينيين. ولم تفعل الدوائر الحكومية في العراق، ولا القوات الأمريكية، الكثير لحماية الفلسطينيين، بل على العكس من ذلك تماماً، حيث اتخذت وزارة الداخلية العراقية إجراءات مشددة بحق الفلسطينيين، وقامت بحملات استجواب واستدعاء واعتقال بحقهم. كما فرضت عليهم شروط تسجيل مرهقة، وأجبرتهم على تحديد إقامتهم والإبلاغ المسبق عن تنقلاتهم.
- وأما حول عدد الفلسطينيين في العراق، فلا توجد إحصاءات دقيقة يمكن الوثوق بها، على أن بعض التقديرات تشير إلى أنه منذ العام ١٩٤٨، قفز عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق من ٥٠٠٠ فلسطيني إلى ٢٣,٠٠٠ العام ١٩٨٥. وفي العام ٢٠٠٠، كان عدد الفلسطينيين قد بلغ ٤٠,٠٠٠، تركز معظمهم في بغداد، وأجزاء منهم في البصرة والموصل.
- وترجع زيادة عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق لأسباب عدة، منها: حرب العام ١٩٦٧ التي أدت إلى قدوم أعداد من الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن للعمل في العراق، كما أن عدداً من الفلسطينيين الذين طردوا من الكويت والخليج بعد حرب ١٩٩١ توجه نحو العراق.
- وحسب تقارير المفوضية العليا للاجئين<sup>(١٦)</sup> للعام ٢٠٠٧، بقي في العراق حوالي ١٣,٠٠٠ فلسطيني من أصل ٣٠-٤٠ ألف فلسطيني.

<sup>(١٦)</sup> الموقع الإلكتروني للمفوضية العليا للاجئين UNHCR.

## اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة:

- تعتبر السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بلداً مضيفاً للاجئين الفلسطينيين. وتشارك منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعات مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، الذي يعقد اجتماعاته الدورية في إطار جامعة الدول العربية. كما تشارك المنظمة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الاستشارية للأونروا، التي تضم مندوبين عن الدول المانحة والمضيفة للاجئين.
- وكانت منظمة التحرير قد تبادلت رسائل تفاهم مع الأونروا في العام ١٩٩٤ التزمت بموجبها، بصفتها بلداً مضيفاً للاجئين، بتسهيل عمل الأونروا في أراضي السلطة الفلسطينية؛ وأعقبها توقيع اتفاقية المقر في العام ١٩٩٦، التي بموجبها تم نقل مقر الأونروا من جنيف وفيينا إلى غزة.
- يبلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة ١,٧٦٥,٠٠٠ لاجئ. ويشكلون ٤٨,٢٪ من السكان:
- ١,٠٣٠,٠٠٠ لاجئ في قطاع غزة: (حوالي ٥٠٪ منهم موزعون على ٨ مخيمات كبيرة). ويشكل اللاجئين حوالي ٧٥٪ من سكان القطاع.
- و٧٣٤,٠٠٠ لاجئ في الضفة الغربية: (حوالي ٢٦,٥٪ منهم موزعون على ١٩ مخيماً معترفاً بها من الأونروا) بالإضافة إلى ٥ مخيمات غير معترف بها.

يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بكامل الحقوق التي يتمتع بها المواطنون كافة. ومن الصعب تمييز وضع اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة عن غيرهم من السكان، باستثناء وجود أعداد منهم تسكن المخيمات. فاللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة هم مواطنون فلسطينيون يحملون بطاقات وجوازات سفر وطنية، ويمارسون الحقوق كافة على قدم المساواة مع بقية المواطنين، بما في ذلك المشاركة في الانتخاب والترشيح للهيئات التشريعية والمحلية كافة.

وتتأثر مخيمات اللاجئين -واللاجئون عموماً- كغيرهم من قطاعات الشعب الفلسطيني، بالإجراءات الإسرائيلية التعسفية، بما فيها الإجراءات الاستيطانية، وجدار الفصل العنصري، وإجراءات العزل والإغلاق والحوجز، التي بسببها تتم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأونروا والمنظمات الإنسانية الأخرى للاجئين. كما أنها تصعب وصول اللاجئين إلى مراكز تقديم الخدمات الصحية، وإلى المستشفيات، والمدارس، والمعاهد التعليمية.

## استخلاصات وموضوعات مقترحة للبحث والدراسة

اللاجئون الفلسطينيون يشكلون كتلة بشرية كبيرة ومؤثرة، وهم يتواجدون في منطقة ساخنة وغير مستقرة وتعد بالتغيرات وبالحراك السياسي والاجتماعي. وهم في معظم الأقطار العربية التي يقيمون فيها، يرحزون تحت درجة عالية من المعاناة والإجحاف والتهميش، ويفتقرون للحماية، ويعانون من الوضع القانوني الشاذ الذي يتواجدون فيه.

وما يجري للاجئين الفلسطينيين داخل العراق وعلى الحدود العراقية-السورية، والعراقية-الأردنية، وما يعانيه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، وتحديداً سكان المخيمات، وفي مصر وليبيا، وفي

مخيمات قطاع غزة والضفة الغربية وغيرها، هو جزء من مسلسل العذاب الذي عاشه ويعيشه اللاجئون منذ نكبتهم العام ١٩٤٨. وعلى الرغم من أن اللاجئين الذين يعيشون في الأردن يعتبرون نسبياً الأكثر استقراراً وتمتعاً بالحقوق المدنية، فإن وضع حملة جوازات السفر المؤقتة من أبناء قطاع غزة يتميز بالإجحاف، حيث لا يزال هؤلاء اللاجئون يعانون من صعوبات قانونية تؤثر على قدرتهم على تعليم أبنائهم، وتحول بينهم وبين حرية التنقل والسفر واستصدار رخص السياقة والانتفاع من الخدمات العامة في مجال الصحة والضمان الاجتماعي.

إن مصير اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة مرتبط بمستقبل الصراع الجاري في المنطقة، وبآفاق حل القضية الفلسطينية، ومن ضمنها قضية اللاجئين. ولكن إلى حين تحقيق حل مفترض يقبله الفلسطينيون، تبقى هناك معاناة حقيقية يكابدها اللاجئون الفلسطينيون.

وهذا الأمر يستوجب من الباحثين والأكاديميين إعطاء المزيد من التركيز والاهتمام بقضاياهم ومشكلاتهم وحقوقهم الإنسانية والسياسية والمدنية.

وفي هذا المجال، يمكن إبراز أربعة مجالات أرى أنها جديرة بالبحث:

#### أولاً. حول مسؤولية منظمة التحرير في حماية مصالح اللاجئين في الدول العربية المضيفة:

■ لم تبدل منظمة التحرير الجهد اللازم لتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة للاجئين، وهي من خلال العديد من المعارك السياسية والصراعات التي خاضتها، لم تتمكن موضوعياً من إحداث التوازن اللازم بين مهمة تجسيد الهوية الوطنية وتحقيق الاستقلال الوطني، وبين مهمة رعاية قضايا اللاجئين والحد من معاناتهم، حيث أقيمت في ظل قضايا اللاجئين وهمومهم ومصالحهم اليومية. وباستثناء بعض الإنجازات المؤقتة والمحدودة التي حققتها على هذا الصعيد (مثلاً، من خلال توقيعها مع الحكومة اللبنانية على اتفاقية القاهرة للعام ١٩٦٩ التي بموجبها منح اللاجئون في لبنان بعض الحقوق المدنية في مجال العمل وحرية الحركة)، فإنها عموماً ظلت عاجزة عن التدخل لوقف معاناة اللاجئين في الدول العربية.

■ ولا يزال مطلوباً من منظمة التحرير تحمل مسؤولياتها في العمل من أجل تفعيل بروتوكول الدار البيضاء للعام ١٩٦٩، والعمل بالتنسيق مع جامعة الدول العربية من أجل تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية وحماية حقوقهم المدنية.

■ ولعل مسألة استصدار جواز سفر فلسطيني للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية مسألة تستحق البحث والدراسة، علماً بأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت قد قدمت في العام ١٩٧٧ مذكرة إلى لجنة الشؤون السياسية في جامعة الدول العربية بشأن إصدارها جوازات سفر فلسطينية، وقد أيد مجلس الجامعة توصية اللجنة السياسية في هذا الصدد، وأوصى بإجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومات العربية.<sup>(١٧)</sup> إن من الصعب تصور بقاء أعداد كبيرة من اللاجئين دون حماية، ودون جنسية (Stateless)، علماً بأن معظم اللاجئين في الوقت الحالي حائزون على جنسية دولة ما.<sup>(١٨)</sup> وبالإضافة إلى التسهيلات التي يمكن أن تنجم عن حصول اللاجئين

<sup>(١٧)</sup> قرار مجلس الجامعة رقم (٣٦٢٥) ٧ أيلول ١٩٧٧. الموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية:

<http://www.arableagueonline.org>

<sup>(١٨)</sup> قفيشة. مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٧.

الفلسطينيين في الدول العربية على جوازات سفر فلسطينية تضمن لهم حرية التنقل والعمل، فسيكون لذلك الأمر آثار لها علاقة بالحماية.

■ وربما يكون من المفيد أيضاً أن تصدر منظمة التحرير الفلسطينية قراراً تخول فيه السلطة الوطنية الفلسطينية حق استصدار تشريع يمنح بموجبه الفلسطينيين حق تعدد الجنسية.

### ثانياً. مسؤولية الأونروا

■ لا يوجد في نص القرار الذي أصدرته الأمم المتحدة بتأسيس الأونروا، أو في حيثيات التفويض الدولي الممنوح لها، ما يحدد على وجه القطع مناطق عملياتها، ولا الدول التي سيقترن عملها فيها.<sup>(14)</sup>

■ قدمت الأونروا تعريفاً للاجئ الذي يستحق خدماتها بأنه: «أي شخص كانت فلسطين مكان إقامته المعتادة خلال الفترة من ١ حزيران ١٩٤٦ إلى ١٥ أيار ١٩٤٨، وفقد منزله وسبل عيشه معاً نتيجة صراع ١٩٤٨».

■ ويتضح مما سبق أن تفويض الأونروا ليس محددًا جغرافياً، ولا هو مقيد بدولة يعينها أو بدول عدة، بل يشمل اللاجئين الفلسطينيين الذين ينطبق عليهم تعريف اللاجئ بغض النظر عن الدولة التي يتواجدون على أرضها.

■ إن استثناء اللاجئين الفلسطينيين ضمناً من تعريف اللاجئ في اتفاقية ١٩٥١ (المادة ١-د) يضع مسؤولية أكبر، وأوسع نطاقاً، على الأونروا تجاه اللاجئين. فالاستثناء المشار له هنا يستند إلى افتراض أن الأونروا سوف تتحمل المسؤولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين كافة. ولعل دراسة المسوغات القانونية العملية لمطالبة الأونروا بتوسيع نطاق خدماتها الفعلية للاجئين الفلسطينيين في منطقة الشرق الأوسط لتشمل اللاجئين كافة الذين لا يتلقون الخدمات من منظمات تابعة للأمم المتحدة مثل المفوضية العليا للاجئين، هو أحد ميادين الدراسات والأبحاث التي تستوجب الاهتمام.

### ثالثاً. تمثيل اللاجئين الفلسطينيين

تقول سوزان أكرم من كلية القانون في جامعة بوسطن:<sup>(15)</sup> «فيما يتعلق بالسؤال حول ما هو الكيان أو الوكالة التي لها سلطة تمثيل مصالح اللاجئين الفلسطينيين، يتطلب الأمر أن تكون وكالة مستقلة مخولة المقدر على الحلول محل اللاجئين الفلسطينيين. وأن الخيار الواضح هنا هو المفوضية السامية للاجئين، لأنها بالفعل تمتلك انتداباً جلياً لتمثيل الفلسطينيين في معظم المحافل الدولية، وفي التفاوض بشأن حلول مستديمة للاجئين، وفي لجان ثنائية أو متعددة أو في مجموعات عمل».

<sup>(14)</sup> حدد قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ للعام ١٩٤٨ تفويض الأونروا على النحو التالي:

١. القيام بالإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل بحسب توصيات المسح الاقتصادي، بالتعاون مع الحكومات المحلية.  
٢. التشاور مع الحكومات المعنية في الشرق الأدنى في التدابير التي تتخذها هذه الحكومات، تمهيداً للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة ولمشروع التشغيل غير متاحة.

وقامت لجنة المسح الاقتصادي وهي لجنة تابعة للجنة التوفيق الدولية (UNCCP) بعملية مسح لاحتياجات اللاجئين بالتعاون مع الحكومات في الدول المتضررة من الأعمال الحربية في فلسطين، وقدمت تقريراً حول أعداد اللاجئين وتأثيرهم على موارد الدول العربية، وقد أوصت بتشكيل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأوسط.

<sup>(15)</sup> د. سوزان أكرم. «Palestinian Refugees and the Right of Return»: <http://www.badil.org/Arabic-Web>

وفي موقع آخر من بحثها تضيف «ينبغي أن تكون المفوضية السامية مشتركة مع منظمة التحرير في تمثيل مصالح اللاجئين، علاوة على أن بإمكان المفوضية إيصال مطالب اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة».

وفي البحث نفسه تقترح توسيع دور الأونروا ليشمل جوانب معينة من حماية اللاجئين الدولية؛ مثل العمل كممثل لمصالح اللاجئين في مفاوضات دولية. ولتأكيد هذه الإمكانية، تورد مثالا على أن الأونروا كانت قد حضرت بصفة مراقب في اللجان التي أنشأتها المفاوضات المتعددة بموجب اتفاقية مدريد (على اعتبار أن الأونروا كانت قد شاركت ضمن وفد الأمم المتحدة لتلك المفاوضات).

وتستدرك القول إن الأونروا لا تستطيع الحلول محل المفوضية التي تمتلك أرواما من الخبرة الغنية في مجال الحماية الدولية للاجئين في جميع أرجاء العالم.

وأخيراً تقترح سوزان أكرم إنشاء هيئات مستقلة مفوضة من اللاجئين لتمثيل مصالحهم وتحقيق رغباتهم.

وفي نفيها لقدرة منظمة التحرير على تمثيل اللاجئين الفلسطينيين تقول: «إن المنظمة قد تكون مؤتمنة على تمثيل مصالح الفلسطينيين عموماً، ولكن مصالح اللاجئين كأفراد قد تتعارض مع الحقوق الجماعية الفلسطينية، وعليه يجب أن تكون مصالح اللاجئين ممثلة بشكل مستقل بوكالة حماية كافية إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية».

إن فكرة إعادة فحص قدرة المنظمة على تمثيل مصالح اللاجئين، ربما تبدو منطقية، وربما لها ما يبررها في ضوء عدم قدرة المنظمة موضوعياً على حماية مصالح اللاجئين في الدول العربية، أو على الأقل إعلاء صوتها دفاعاً عن مصالحهم وحقوقهم المدنية إزاء ما يتعرضون له من إجحاف، لأنها ببساطة كانت ولا تزال إما منشغلة عن قضايا اللاجئين وهمومهم ومصالحهم بمهمات ذات صلة بالقضية السياسية الخاصة بالإستقلال الوطني وتقرير المصير، أو لأنها كانت تتحسب من إغضاب تلك الدول، لاسيما أنها بحاجة ماسة إلى الدعم الذي تقدمه لها مالياً، وسياسياً على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما أنها لم تتمكن موضوعياً من تقديم أية آفاق أو وعود مقنعة للاجئين فيما يتعلق بمستقبل إيجاد حل عادل لقضيتهم.

ومع ذلك، فإن مسألة البحث في تمثيل منظمة التحرير للاجئين، تستوجب أعلى درجات الدقة والحذر. فهذه المسألة على درجة كبيرة من التعقيد والتداخل، ولها جوانب سياسية وقانونية وعملية متشابكة. وفي هذه الظروف، فإن من الممكن أن تؤدي إعادة النظر في تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للاجئين الفلسطينيين في ظل غياب بديل عملي ومقبول من قبل اللاجئين ومن قبل الشعب الفلسطيني، ومدعوم عربياً ودولياً، إلى تفكيك وحدة قضية اللاجئين، ووضعها في مهب الريح.

وبغض النظر عن تباين الآراء إزاء سياسات المنظمة ومواقفها ومجمل برنامجها الوطني، فإنه جدير بالتذكّر أن وحدة تمثيل اللاجئين من خلال منظمة التحرير الفلسطينية قد منحت الهوية السياسية لقضية اللاجئين، ومنعت اندثار حقوقهم ومطالبهم ونشأتها.

فالمنظمة التي قدمت نفسها كقيادة مركزية لشعب من اللاجئين المشتتين في بقاع الأرض، تمكنت من المحافظة على وحدة قضية اللاجئين، والارتقاء بها من حالة إنسانية مضمونها البحث عن لقمة العيش والمأوى إلى حالة سياسية وطنية. وعلى امتداد عقود طويلة، رفضت المنظمة أن يتم التعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها مجرد قضية لاجئين، حيث بادرت إلى تنسيق الجهود الشعبية

والرسمية على المستوى المحلي والعربي، وكذلك على المستوى الدولي لاستصدار القرارات التي تركز ذلك التوجه.<sup>(11)</sup>

وقد وازلت منظمة التحرير على معارضة النظر للفلسطينيين باعتبارهم مجرد لاجئين. وطالبت المفوضية العليا للاجئين بعدم العمل على توطينهم في الدول العربية أو غيرها.<sup>(12)</sup>

وإذا كان من الضروري تجنب تعريض وحدة قضية اللاجئين لاحتمالات التشتت والتشظي، أو تحويل حقوق اللاجئين إلى مطالبات فردية متناثرة، أو دعاوى لمجموعات أو أفراد في هذه الدولة أو تلك، أو تعريضها كذلك للتنافس بين القوى الإقليمية والكتل السياسية المتنازعة، فلعل ما يجدر بحثه ودراسته هو كيفية تطوير مضمون السياسات والآليات التي تجعل منظمة التحرير الفلسطينية أكثر تمثيلاً لمصالح اللاجئين.

إن تطوير قدرة منظمة التحرير على تمثيل أفضل للاجئين، وتحسين برامجها وآليات عملها، هو المدخل الأجدى لدراسة كيفية توفير الحماية الضرورية لمصالح اللاجئين وحقوقهم، مقابل اجتهادات تبحث في إمكانية خلق أطر بديلة؛ سواء أكانت شعبية أو ذات امتدادات إقليمية، أم دولية، يمكن أن تقدم كحماية لمصالح اللاجئين وحقوقهم.

#### رابعاً. المشاركة الشعبية في إدارة المخيمات

■ تتشابه الأوضاع داخل المخيمات في الدول المضيفة للاجئين من حيث تردّي أوضاع البنى التحتية فيها، من شبكات المياه، إلى شبكات المجاري والكهرباء، وتدهور الحالة البيئية، وازدياد الازدحام وانتشار المكاره الصحية، وتهالك المنازل، وتداعي المرافق العامة... الخ. وفي السنوات الأخيرة، يلاحظ ازدياد اهتمام اللاجئين داخل المخيمات بتطوير أوضاعها السكنية والصحية والبيئية وأوضاع الخدمات فيها. ويسود اليوم داخل المخيمات مناخ يدعو إلى النهوض بأوضاعها وتغيير واقعها البائس.

■ ويجري في العديد من المخيمات تنفيذ مشاريع مهمة للتطوير والتحسين. ففي مخيم النيرب في سوريا، وفي مخيم رفح، كما في مخيم جنين وبعض مخيمات لبنان، تم تنفيذ عدد من المشاريع السكنية والتطويرية بإشراف الأونروا. ولم يعد سكان المخيمات عموماً يبدوون توجسات من مشاريع تحسين الأوضاع في مخيماتهم. واختفت -إلى حد كبير- تلك الحساسيات والتخوفات من أن يؤدي تحسين وضع المخيمات إلى المساس بحقوق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

■ وتتشكل داخل العديد من المخيمات في الدول المضيفة، بما فيها في الأراضي الفلسطينية، لجان شعبية تطوعية للخدمات. وعلى الرغم من أن تلك اللجان لم تتشكل من خلال الانتخابات، (حيث شكلت على قاعدة التوافق بين مختلف الفعاليات والمؤسسات العاملة في المخيم)، فإنها استطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات، وتمكنت من تنسيق النواحي الخدمية والاجتماعية،

<sup>(11)</sup> تجسّد ذلك -على سبيل المثال- في إعلان البندقية للدول الأوروبية العام ١٩٨٠، الذي دعا إلى «وجوب إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية، التي اعتبرها البيان، ليست ببساطة مشكلة لاجئين». كما دعا ذلك البيان إلى ضرورة وضع الشعب الفلسطيني في موقع يؤهله لممارسة حقه في تقرير المصير بصورة كاملة، عن مجلة مركز دراسات الوحدة العربية. مقالة الان غريش، رئيس تحرير الليموند دبلوماسيتيك.

<sup>(12)</sup> تاكنبرغ. مصدر سبق ذكره، ص: ١٧٢.

وما يمس الحياة العامة في المخيم لصالح السكان. ومثلما يجري في أية بلدة أو تجمع سكني مماثل في الجوار، تقوم تلك اللجان بالاهتمام بمشكلات المخيم والتنسيق مع الجهات المعنية بتقديم الخدمات وبشكل خاص مع الأونروا.

■ وفي العام ٢٠٠٦، دعا نشطاء من اللجان الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إجراء انتخابات داخل المخيمات لانتخاب لجان خدمات شعبية تكون مسؤولة أمام الأهالي عن إدارة شؤون المخيم.

■ إن دراسة مرجعية الانتخابات وآليات إجرائها، ووضع القانوني للجان المنتخبة، مسألة على درجة كبيرة من الأهمية؛ سواء من حيث دور وصلاحيات تلك اللجان أم علاقتها مع الأونروا، ومع البلديات المجاورة، وكذلك بالنسبة لصلاتها مع الوزارات المعنية بالخدمات ودرجة استقلاليتها عنها، وما يتعلق بتمويل موازنتها ... الخ.

ودون شك، فإن تحول الباحثين نحو الاهتمام بقضايا اللاجئين في الدول المضيفة، وبأوضاعهم المعيشية ومشكلاتهم القانونية، من شأنه الإسهام في معالجة مشكلات اللاجئين وهمومهم، والتخفيف من معاناتهم، إلى حين إيجاد حل شامل وعادل لقضيتهم.

# الشّتاتُ الفلسطينيّ تأمّلاتٌ في الهويةِ والفضاءِ الجغرافيّ

د. عبّاس شبلّاق

## ١. مقدّمة

موضوع دراسة الشّتات الفلسطينيّ موضوع شائك ومتعدد الجوانب، ليس بسبب التفكك والانقطاع وقلة المصادر وندرة الدراسات فحسب، بل بسبب ارتباطه بأسئلة كبيرة فلسفية وسياسية واجتماعية، تتعلق بالهوية والذاكرة والفضاء الجغرافي في وطن يطمس كفكرة ومعالم، ويغلق دون أبنائه من فلسطينيي الشّتات.

وتتعدد المصطلحات المستعملة هنا للدلالة على فلسطينيي الشّتات، مع اختلاف والتباس معانيها. فيطلق البعض -مثل الكاتب فواز تركي<sup>(١)</sup>- كلمة «غربة» ربما للدلالة عن الغرابة لدى المهاجر في المجتمع الجديد. وهي كلمة أقرب إلى المنفى من الشّتات أو الدياسبورا. واستعمل كل من تركي وإدوارد سعيد<sup>(٢)</sup> «المنفى» للدلالة على حالة الاغتراب الروحي والثقافي والاجتماعي للمهاجر بعيداً عن وطنه الأصلي. ويعبر الشاعر محمود درويش عن حالة «المنفى» هذه في قصيدته التي وجهها إلى صديقه إدوارد سعيد،<sup>(٣)</sup> حين يقول:

منفى هو العالم الخارجي

منفى هو العالم الباطني

فمن أنت بينهما؟

(١) Turki, Fawaz (1972): *The disinherited*, Journal of a Palestinian , New York & London: Monthly Review Press, 167

(٢) Said, Edward (1984): *The Mind of Winter; Reflection on Life in Exile*, Harpers Magazine, September 1984, 50.

(٣) درويش، محمود في قصيدته "طباقي" الموجهة إلى صديقه إدوارد سعيد في رسالة من المنفى.



ويبدي بعض الدارسين من العرب خاصة، بعض الحذر والتهيب من استعمال الدياسبورا بالنسبة لفلسطيني الشتات، باعتبار أن الوجود الفلسطيني في الخارج هو حديث العهد نسبياً وغير متجذر كالدياسبورا الأرمنية، أو اليونانية، أو الأفريقية الأطلسية، أو حتى اليهودية التي ترى في نفسها أنها دياسبورا «الضحية» أو الضحايا، بسبب من الاقتلاع والمعاناة. وهو ما دفع روبين كوهين وهو عالم أنثروبولوجي بريطاني من جنوب أفريقيا إلى اعتبار الدياسبورا الفلسطينية بهذا المعنى شبيهة بالدياسبورا اليهودية. ويأتي اعتراض بعض الدارسين لأسباب لا علاقة لها بمدلول مصطلح الدياسبورا، وهو مدلول ذو مفهوم ثقافي وسوسيلوجي لا يحمل دلالات قانونية. ويفضل هؤلاء استعمال مصطلح اللاجئيين أياً كانوا من باب الحفاظ على حقوقهم، إلا أن اللاجئ مصطلح ذو مدلول قانوني لا تسقط فيه الحقوق الوطنية للاجئ بالعودة والتعويض مع اختلاف مكان الإقامة، أو الحصول على جنسية أخرى. فلم يجر -على سبيل المثال- رفع صفة اللاجئ على المجنسين من اللاجئيين الفلسطينيين في الأردن، كما أن المهاجرين الألمان والبولنديين والروس من الإسرائيليين لم يحرّموا من العودة إلى بلدانهم الأصلية، أو من استعادة أملاكهم وجنسياتهم الأصلية، مع تعويضهم عما لحق بهم من أذى. هذه حقوق يضمنها القانون الإنساني الدولي، بما فيه إعلان حقوق الإنسان، وحزمة من المواثيق الدولية، بما فيها بما فيها ميثاق الحقوق السياسية والمدنية، ومواثيق إنهاء كل أشكال التمييز.

ويؤسس الدارسون تعريفاتهم للدياسبورا بصورة عامة على معايير عملياتية فضفاضة. مثال ذلك «فئة الناس التي تعيش خارج أوطانها» حسب والكر كورنر (Walker Corner)<sup>(4)</sup>. أما ويليام سافران (William Safran)، فيقترح توسيع التعريف من خلال تطبيق مفهوم الدياسبورا على «مجتمع مغترب»، يشترك أعضاؤه في خصائص معينة<sup>(5)</sup>، بينها أن:

١. يكونون هم أو أسلافهم قد تشتتوا فانتشروا من «مركز» أم معين إلى إقليمين أو أكثر من الأقاليم الأجنبية أو أقاليم الضواحي (peripheral).
٢. يكونون قد احتفظوا بذكرة جماعية ورؤية أو أسطورة بشأن وطنهم الأصلي - موقعه الطبيعي، وتاريخه، وإنجازاته.
٣. يعتبروا أنفسهم متميزين أو غير مقبولين تماماً، أو ربما لا يمكنهم أن يكونوا مقبولين في مجتمعهم المضيف، ولذلك فإنهم يشعرون بالاعتراب والعزلة عن هذا المجتمع بقدر كبير.
٤. يروا في وطن الأجداد المعبر عن حقيقتهم ويعتبروه وطناً مثالياً، يودون -أو ينبغي عليهم هم أو أحفادهم- العودة إليه في نهاية المطاف متى تكون الظروف ملائمة لذلك.
٥. يعتقدوا أن عليهم الالتزام جماعياً بصيانة وإصلاح ومساعدة وطنهم الأصلي، والالتزام بأمنه وازدهاره كذلك.
٦. يواصلوا بشكل شخصي أو بالإنابة الاتصال بوطنهم الأصلي بطريقة أو بأخرى، وأن يكون وعيهم المجتمعي - الإثني وتضامنتهم محددًا بأهمية وجود مثل هذه العلاقة.

(4) Walker Cornner (64-16: 1955).

اقتباس في شبلاق، عباس (١٨: ٢٠٠٥-١٩). (تحرير)، الفلسطينيون في أوروبا: إشكاليات الهوية والتكيف، رام الله: شمل، ومركز الدراسات المقدسية.

(5) William Safran ( 83: 1991-84)،

اقتبس في شبلاق (٢٠٠٥)، مرجع سابق.

ويلاحظ أن هذه الخصائص تنطبق في مجملها على الفلسطينيين في الشتات. والدياسبورا تعني بالضرورة سمات مميزة للمهاجرين في المجتمعات الجديدة؛ سواء بالمعنى العرقي والثقافي كحال الفلسطينيين في الدول الغربية أم تميزهم بوضع قانوني يحرمهم من حقوق المواطنة الكاملة التي يتمتع بها باقي أفراد المجتمع، وإحساسهم بهوية جمعية خاصة كما في حال الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة.<sup>(١)</sup>

## ٢. موجات الهجرة

كانت الهجرات الأولى للفلسطينيين في العصور الحديثة إبان الحكم العثماني وفي إطار الهجرة التي شهدتها المقاطعات العثمانية إلى ما سمي في حينه بـ«العالم الجديد». وشكلت جاليات راسخة من الفلسطينيين في الأمريكتين، وبخاصة في أمريكا اللاتينية، نويات الدياسبورا الفلسطينية الأولى. وعرفوا بتلك الأثناء كرعيا «أتراك»، وهو ما أشار إليه الكاتب غارسيا ماركيز في وصفه لإحدى شخصياته في روايته قصة موت معلن. واستبدل هذا التعريف بـ«السوريين» مع انتهاء الحكم العثماني، والظهور قصير الأجل للدولة العربية السورية بعد الحرب العالمية الأولى.

شهدت فلسطين في ظل الانتداب البريطاني نشاطاً اقتصادياً وثقافياً وتبشيراً ملحوظاً على نحو ساعد في جعلها منطقة جذب للهجرة للعمالة الأجنبية، إضافة إلى العاملين في الأنشطة التجارية والسياحية والدينية. وتشير بعض التقديرات إلى وجود عدد لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ من الأجانب المقيمين في فلسطين من غير المهاجرين اليهود والبريطانيين العاملين مع سلطات الانتداب، أو العمال الموسميين من الدول العربية.<sup>(٢)</sup>

وفي الوقت الذي شجعت سلطات الانتداب البريطاني بحيوية هجرة اليهود إلى فلسطين، تشير الأدلة إلى أنها عمدت إلى سد طريق العودة لعدد كبير من الفلسطينيين المهاجرين إلى وطنهم. ويذكر جمال عدوي أن السلطات العثمانية سحبت في حالات كثيرة جنسيات هؤلاء بعد حصولهم على الجنسية الأمريكية. ويذكر عدوي أن آلافاً من الفلسطينيين المهاجرين إلى أمريكا منعوا من الدخول إلى فلسطين من قبل سلطات الانتداب البريطاني، عندما قرروا العودة إليها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ويشير عدوي، استناداً إلى أرقام تضمنها تقرير للجنة الملكية العام ١٩٣٧، أن من بين ٩,٠٠٠ طلبوا العودة إلى وطنهم في ذلك العام من الفلسطينيين المهاجرين إلى أمريكا، لم يسمح البريطانيون سوى بدخول ١٠٠ شخص منهم.<sup>(٣)</sup> بينما يشير معتز قفيشة في دراسة حديثة له عن الجنسية الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني إلى أرقام أعلى بلغت في مجموعها ٤٠,٠٠٠ العام ١٩٣٧، استناداً إلى تقارير عدة للجنة الملكية.<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> يميل بعض الدارسين إلى استعمال مصطلح الدياسبورا على الفلسطينيين خارج المنطقة العربية فقط لاعتبارات تتعلق بوحدة الثقافة والعرق (انظر إيليا زريق، في شبلاق، ٢٠٠٥)، بينما اعتبر آخرون من بين الفلسطينيين تجربتهم خارج وطنهم في الدول العربية من قبيل المنفى. انظر على سبيل المثال فيصل حوراني في كتابه دروب المنفى.

<sup>(٢)</sup> شبلاق (٢٠٠٥)، مرجع سابق.

<sup>(٣)</sup> عدوي، جمال نايف (١٩٩٣: ١٣١). الهجرة الفلسطينية إلى أمريكا من نهاية القرن التاسع عشر حتى العام ١٩٤٥، بيت الصداقة-النصرة: المطبعة الشعبية.

<sup>(٤)</sup> Qaffisheh, Mutaz (2007): 'The Intrnational Law Foundation of Palestine Nationality; a legal examination of Palestinian Nationality under the British Rule', PhD theses presented to University of Geneva, unpublished.

آثر اللاجئون الفلسطينيون بعد النكبة في العام ١٩٤٨ على وجه العموم البقاء في المحيط العربي القريب من الوطن. وكان من سوء حظ الفلسطينيين أنهم فقدوا وطنهم في وقت كانت الدولة القطرية في المنطقة العربية ترسخ حدودها السياسية التي رسمتها القوى الاستعمارية الأوروبية. وأصبح على الفلسطينيين مهمة المساعدة في بناء بيوت الآخرين في البلدان التي انتشروا بها، ليس في دول الخليج النفطية فحسب، بل في دول الجوار العربي المضيفة لهم، ونقلوا خبراتهم في مجالات شتى إلى هذه المجتمعات. واتخذت النخب الاقتصادية والمالية الفلسطينية الباحثة عن قاعدة أمان في الخمسينيات والستينيات من لبنان، وبدرجة أقل من الأردن، موطناً لها بسبب الانفتاح الاقتصادي في هذه البلدان.

إلا أن القلاقل السياسية التي خلفتها تداعيات الهزيمة العربية في حرب العام ١٩٦٧ مع إسرائيل، دفعت بهجرات جديدة للفلسطينيين من المناطق التي وقع احتلالها، اتجه بعضها إلى خارج المنطقة العربية. وطالت هذه الهجرات النخب المالية والفئات المتعلمة وأصحاب المؤهلات من أكاديميين ومهندسين وأطباء التي اتجهت إلى دول الهجرة كالولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، وبدرجة أقل إلى أوروبا.

وبرزت في العقود الثلاثة الأخيرة عوامل إضافية تمخضت عن نوع جديد من الهجرة، يتمثل في الهجرة طلباً للجوء السياسي والإنساني خارج المنطقة العربية إلى الدول الغربية، والأوروبية منها خاصة، بينها:

■ الإجراءات التي اعتمدها إسرائيل في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ بتحويل وضعية سكانها من مواطنين إلى أجناب مقيمين. وفرض قيود أدت إلى إنهاء إقامة الآلاف من الفلسطينيين بحكم الإجراءات التي فرضها الاحتلال.

■ أعمال العنف نتيجة الحروب الشرسة التي شنتها إسرائيل على دول الجوار، وبخاصة في لبنان، والمواجهات المسلحة التي وقعت بين فصائل المقاومة الفلسطينية النابتة في المنفى العربي، وبين أنظمة الحكم في دول مضيفة للاجئين مثل الأردن ولبنان.

■ الإجراءات العقابية الجماعية إزاء الفلسطينيين التي اتخذها عدد من الحكومات المضيفة، نتيجة مواقف سياسية لقيادتهم تتعارض مع رغبات هذه الحكومات. إذ تم طرد الآلاف منهم بصورة جماعية من مصر والكويت وليبيا، كما تعرضوا لمذابح جماعية في لبنان عقب اجتياح الجيش الإسرائيلي في العام ١٩٨٢، وطرد منظمة التحرير من هناك.

بات الوجود الفلسطيني في هذه المرحلة مصدر قلق لعدد من الدول العربية المضيفة التي قامت بفرض قيود شديدة عليهم، حرمتهم من حرية الحركة والتنقل والعمل، كما هددت إقامتهم في هذه البلدان على الأخص من حملة الوثائق المصرية واللبنانية. لقد ضاق الفضاء على الفلسطينيين في الدول العربية، وزادت في السنوات الأخيرة ظاهرة الألواف من الفلسطينيين ممن تقطعت بهم السبل والمعلقين على الحدود والمعابر العربية غير المسموح لهم بالدخول إليها. الغريب أن يجري تبرير ذلك بخدمة قضية الفلسطينيين بـ «رفض التوطين»، بينما يجري بالواقع دفعهم للبحث عن ملجأ الأمان خارج المنطقة العربية. وفي دراسة أعدت مؤخراً عن الفلسطينيين في أوروبا، اتضح أن أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ منهم يعيشون حالياً في الدول الأوروبية، وأن نسبة تصل إلى ٨٠٪ هم من حملة

الوثائق المصرية واللبنانية من اللاجئين، حيث يبرز التمييز والحرمان من الحقوق كعامل طرد يدفعهم إلى الهجرة بحثاً عن لقمة العيش والأمان.<sup>(١٠)</sup>

ليس من السهل في معظم الحالات إعطاء تقديرات حاسمة لأعداد فلسطينيي الشتات، ذلك أنهم في الغالب مجموعات خفية إحصائياً في الدول المستقبلية، يدمجون بالعادة ضمن مناطق جغرافية أكبر (آسيويون، شرق أوسطيون)، أو ضمن مجموعات لغوية (ناطقون بالعربية) أو دينية (مسلمون) أكبر، أو يسجلون ضمن رعايا الدول المصدرة لوثائق السفر الخاصة بهم، أو يدمجون بفئة عديمي الجنسية من المهاجرين أياً كانت بلدانهم. تبقى بالتالي فرصة البحث عن هذه الأرقام من مصادر عديدة متقاطعة داخل بلدان الاستقبال وخارجها. وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام ٢٠٠٥ إلى أن مجموع الفلسطينيين هو بحدود ١٠,١ مليون، بينهم حوالي ٦٠٠,٠٠٠ من الفلسطينيين يعيشون خارج المنطقة العربية، ويشكلون ٥,٦٪.<sup>(١١)</sup> ونرى أن هذه التقديرات لفلسطينيي الشتات هي أقل بالواقع من الأرقام الحقيقية. وعلى الرغم من صعوبة إعطاء أرقام حاسمة، فإن الأعداد الصحيحة لا تقل في تقديرنا عن المليون<sup>(١٢)</sup> وفق أكثر التقديرات تواضعاً، وهي في ازدياد مستمر.

### ٣. خصائص الشتات الفلسطيني وتحديات الاندماج

الجاليات الفلسطينية في الشتات متنوعة، وهي -كباقي الجاليات المهاجرة- ذات حركية دائمة، ويمكن تصنيفها على وجه العموم إلى فئات معينة تستند إلى معايير مختلفة مع التسليم بعدم جمود هذه المعايير، من ذلك: السن، وأقدمية الوصول إلى بلد الاستقبال، وحجم العائلة، ووضع الإقامة، ومستوى التعليم، ونوع العمل، ومستوى الاندماج والمشاركة في الأنشطة المجتمعية والسياسية والحياة العامة في المجتمعات الجديدة. ويمكن التمييز على نحو مرن وعريض بين تجمعات راسخة ومندمجة نسبياً، وأخرى حديثة العهد تواجه مصاعب في التكيف والاندماج. وتزداد هذه المصاعب مع كبر سن المهاجر، وتدني مستويات التعليم، وعدم معرفة لغة البلد المستقبل.

ويلاحظ ارتفاع عدد طالبي اللجوء في أوروبا من الفلسطينيين بسبب الاتصال الجغرافي مقارنة مع الدول الغربية الأخرى. وأشار تقرير لفاو العام ٢٠٠٠<sup>(١٣)</sup> إلى أن هناك شخصاً من بين كل عشرة من فلسطينيي لبنان باتوا يعيشون في أوروبا معظمهم في ألمانيا ودول اسكندنافيا. ومع استقبال كندا والولايات المتحدة لعدد قليل من اللاجئين، فإن نسبة عالية من بين فلسطينيي الخليج اتجهوا إلى هذين البلدين سعيًا وراء الأمان وجواز السفر. لقد دفع معظم هؤلاء تحوُّش العمر ثمناً لذلك، إذ هاجروا كمستثمرين في إطار نظام وضعته دول مثل كندا لجذب الاستثمار، إلا أن حظوظهم في النجاح كانت متفاوتة، وتواجه تحديات غير قليلة بسبب اختلاف بيئة العمل.

<sup>(١٠)</sup> شبلاق، عباس (٢٠٠٥)، مرجع سابق.

<sup>(١١)</sup> تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الثاني ٢٠٠٦.

<sup>(١٢)</sup> تشير التقديرات إلى وجود حوالي ٢٥٠,٠٠٠ في أوروبا، وحوالي أكثر من نصف مليون فلسطيني في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، وإلى وجود أكثر من ١٥٠,٠٠٠ في كندا وأستراليا.

<sup>(١٣)</sup> FAFO (2000): *Living Conditions Among Palestinian Refugees in Camps in Lebanon, Final Report draft distributed in a press conference, Beirut, April 2000.*

إن مسألة الاندماج مرتبطة برغبة واستعداد طرفيها: المجتمع المضيف والمهاجر نفسه. وعلى الرغم من أن المجتمعات الغربية ما زالت تعاني من قدر متفاوت من التمييز العنصري، فقد تبنت هذه المجتمعات التعددية الثقافية (multiculturalism) مقابل الثقافة المهيمنة للأغلبية (hegemonic cultur). وهو ما يتيح للجاليات المهاجرة فرصة التعبير عن هوياتها ولغتها وثقافتها، إضافة إلى حصولها على فرص أكثر تكافؤاً بالنسبة للعمل والتمثيل في المجتمع المضيف. إلا أن ذلك يتوقف إلى حد بعيد على قوة تنظيم ونشاط الجاليات المهاجرة ومدى استعدادها للاندماج.

والملاحظ أن المهاجرين الأوائل إلى دول الهجرة في أمريكا اللاتينية، وبدرجة أقل في الولايات المتحدة، حققوا نجاحات على الصعيد الاقتصادي، وعلى مستوى التمثيل أفضل مما وصل إليه نظراؤهم حديثو الهجرة نسبياً إلى الدول الأوروبية الراسخة. ووصل أفراد ذوو أصول فلسطينية إلى مراكز مرموقة بعد أجيال من الاندماج في مجتمعات يمكن القول إنها قريبة ثقافياً للمجتمعات العربية.<sup>(14)</sup> إن الأمر كان أكثر صعوبة على الأجيال اللاحقة من الفلسطينيين التي هاجرت بعد فقدان الوطن الأصلي العام ١٩٤٨، وبخاصة في المجتمعات الأنجلوسكسونية، حيث الهوية الثقافية أوسع، بينما دفعت الأطماع الاستعمارية والصراع على فلسطين إلى تكريس الصورة النمطية للعرب.

كان من الطبيعي أن تبحث التجمعات الفلسطينية في أمريكا وأوروبا عن أطر عربية أوسع في أنشطتها بسبب المشترك الثقافي، مع توزعها وصغر حجمها. لقد أعطت هذه الأطر اهتمامها لما يجري في بلدانها الأصلية، وتأثرت بالتالي بالتيارات السياسية السائدة هناك. وسعت المنظمات الفلسطينية بدورها إلى كسب الأنصار بين هذه الجاليات. ومع تراجع الأنشطة السياسية في العقدين الأخيرين، تفكك الكثير من هذه الأطر أو الاتحادات، وحل المسجد والكنيسة مكاناً للقاء مع دعوات للتطرف والانغلاق عن الآخر من قبل مجموعات صغيرة، إلا أنها عالية الصوت. لقد أضرت هذه الدعوات بصورة الجاليات الإسلامية، واستعملها بعض السياسيين في دول أوروبية ممن أخذوا ينادون بالحاجة إلى إعادة النظر في التعددية الثقافية.

ويلاحظ تآكل الأطر التي بنيت على اعتبارات سياسية، بينما تمكنت الأطر المتجزئة التي وضعت هموم هذه الجاليات في المجتمعات المضيفة والارتقاء بدورها في هذه المجتمعات من الاستمرار والنجاح في الدفاع عن مصالحها على الرغم من ضيق دائرة المشاركين فيها، كمثال أندية المدن الفلسطينية في الولايات المتحدة.<sup>(15)</sup> وظلت الجاليات الفلسطينية عموماً تعاني من ضعف في البنى المؤسساتية، وبخاصة في أوروبا، ربما لأنها حديثة العهد نسبياً، وربما لأنه كان يتم النظر إليها كامتداد للمنظمات السياسية وليست تشكيلات مجتمعية. مع ذلك، برز لأول مرة في العقد الأخير أفراد من خارج هذه الجاليات في الحياة العامة كأعضاء في المجالس المحلية وبعض البرلمانات، كما السويد وألمانيا، من المنخرطين في أحزاب اليسار والخضر.

هناك علاقة بالطبع بين غياب المؤسسات ومراكز الخدمة الاجتماعية التي تقتض أن تقدم النصيحة لمساعدة المهاجرين على التكيف والاندماج، وبين الانعكاسات السلبية على الفئات الأكثر تضرراً. وربما من المفيد الإشارة إلى بعض الدراسات الأخيرة في هذا الشأن. وتوصلت دراسة مسحية عن المرأة الفلسطينية المهاجرة في ألمانيا إلى أن تراجع انخراط المرأة في الأنشطة السياسية والمجتمعية، أدى إلى إغلاق الباب وعودتها إلى البيت وعزلتها. كما أن عدم إتقان الأمهات للغة

<sup>(14)</sup> تنافس على سبيل المثال المحافظ انطونيو سقا (Sacca) واليساري شفيق حنضل على الرئاسة في انتخابات العام ٢٠٠٤ في السلفادور، وكلاهما من أصول فلسطينية من مدينة بيت لحم.

<sup>(15)</sup> مثال نادي رام الله وأندية أخرى كالبيرة وبيت لحم.

المجتمع المضيف، وعدم تأهيلهن للعمل يؤدي إلى انعدام التواصل مع المحيط ومع الأبناء، ما يزيد من عزلتهن، وهو ما يفسر ازدياد نسبة الإصابة بالاكتئاب بين النساء المهاجرات.<sup>(١٦)</sup>

وأشار تقرير حديث وضعه مجموعة من المفكرين الأوروبيين مؤخراً إلى ضرورة أن تفهم الحكومات الأوروبية «الأهمية التي يكتسبها كل مهاجر أو متحدر من الهجرة، من خلال الحفاظ على لغة الأصل. فالشاب الذي يفقد لغة أجداده يفقد أيضاً القدرة على التواصل بهدوء مع أهله، ما يشكل عنصراً اضطراباً عائلياً، ومصدراً يولد العنف». وأشار هؤلاء إلى مشكلة الهوية لدى المراهقين من أصل أجنبي، وهم يرون أن «التعصب في تأكيد الهوية ينجم عن شعور بالذنب تجاه ثقافة الأصل، ويبرز هذا الشعور من خلال المزايدة الدينية. وبعبارة أخرى، فإن المهاجر أو المتحدر من الهجرة الذي يتحدث لغته الأم، وله القدرة على نقلها إلى أطفاله، ويحس بأن لغته محترمة، لن يحتاج إلى تأكيد هويته بإبراز انتمائه الديني». لذلك، فإن حفاظ المهاجر على لغته، وعلى ما يمكن تسميته «الكرامة اللغوية والثقافية»، يمثل العلاج المناسب ضد التعصب. «فالانتماء الديني والانتماء الثقافي يمثلان جزءاً من المركبات القوية للهوية، لكنهما يتفاعلان في شكل مختلف. فالانتماء الديني فردي، والانتماء اللغوي جماعي». ويبدو في نظر المفكرين أن الفصل بين الانتماءين من خلال «تشجيع العناصر اللغوية والثقافية للهوية ليس على حساب الدين، وإنما على حساب استخدام الدين لأغراض تأكيد الهوية»، يمثل السبيل لخفض التوتر داخل المجتمعات الأوروبية.<sup>(١٧)</sup> والتقرير صدى لأفكار سبق أن طرحها الكاتب اللبناني أمين معلوف في كتابه المترجم إلى العربية بعنوان الهويات القاتلة، وهو يقول في هذا الشأن «لا شيء أخطر من محاولة قطع حبل الصرة الذي يربط الإنسان بلغته. فعندما ينقطع هذا الحبل أو يتعرض للاهتزاز، ينعكس ذلك بصورة سلبية للغاية على كل الشخصية بصورة تدعوها إلى التطرف».<sup>(١٨)</sup>

#### ٤. الهوية والفضاء الجغرافي

مع ازدياد الهجرة العالمية وانتشار وسائل النقل والاتصال الحديثة، بات ملايين من البشر يعيشون خارج بلدانهم الأصلية. ومع هذا الحراك السكاني تعددت أقطاب الجذب وتأثيرها في تشكيل هوية المهاجر، فيما يسميه الجغرافي الفرنسي إمانويل مامونج (Ma Mung)<sup>(١٩)</sup> بـ (Exterritoriality)؛ أي تجاوز المطابقة بين الهوية والفضاء الجغرافي والإحساس، عوضاً عن ذلك بهوية مركبة تتجاوز تأثيرات بلد أو منطقة جغرافية بعينها. ويعبر محمود درويش عن هذا بجمالية وتشخيص دقيق في قصيدته الموجهة إلى إدوارد سعيد حين يقول:

يحب بلاداً

ويرحل عنها

<sup>(١٦)</sup> ازدياد عزلة المرأة المهاجرة واكتئابها. انظر دراسة عن وضع المرأة الفلسطينية في ألمانيا، مونيك كدور وفادية فضة، في كتاب شبلاق (٢٠٠٥).

<sup>(١٧)</sup> صحيفة الحياة: ٢١ / ٢٠٠٨.

<sup>(١٨)</sup> أمين معلوف (١٩٩٩: ١٨٦). في كتابه المترجم إلى العربية بعنوان الهويات القاتلة، ترجمة: نهلة بيضون، والصادر عن دار الجندي للطباعة والنشر، دمشق.

Maalouf, Amin (1999): *Les Identite Meirtriere*, Bernard Grasset.

<sup>(١٩)</sup> حنفي، ساري (٢٠٠١: ٣١). في هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية؛ مواطن، ومؤسسة الدراسات المقدسية.

هل المستحيل بعيد؟  
يحب الرحيل إلى أي شيء  
ففي السفر الحربيين الثقافات  
قد يجد الباحثون عن الجوهر البشري  
مقاعد جاهزة للجميع  
هنا هامش يتقدم  
أو مركز يتراجع  
لا الشرق شرق تماماً  
ولا الغرب غرب تماماً  
فإن الهوية مفتوحة للتعديد.  
إلى أن يقول:  
أنا من هناك  
أنا من هنا  
ولست هناك ولست هنا.

نجم عن ذلك تعدد في الجنسية والولاء في عملية إعادة تعريف مستمرة للذات، يسعى المهاجر فيها إلى التوفيق بين تأثيرات مختلفة باختلاف الأمكنة والفضاءات الجغرافية التي تنقل فيها. ويشير حنفي<sup>(21)</sup> ولاحقاً أجروش (Ajrouch)، وجمال (Jamal) في دراسة أحدث<sup>(22)</sup>، إلى التباس مسألة التعريف للذات نتيجة لذلك في مقابلات أجروها مع عدد من الفلسطينيين في أمريكا.

على صعيد آخر، يظل الوطن الأصلي بالنسبة للمغترب هو الفضاء الاجتماعي والمرجعية التي تتدفق منه الاتصالات واليه، حيث تمتزج الذاكرة الجماعية بالحنين أو النوستالجيا. تظل هذه مع ذلك مشاعر صادقة تستند في الواقع إلى ألفة المكان، حيث دفء الأهل والأصدقاء، وهو ما يسميه بعض الدارسين (Centre of Gravity)، أو مركز الجاذبية بالنسبة للمغتربين. وهو ما يترجم عملاً بالرغبة في الحفاظ على التواصل بصورة أو بأخرى مع الوطن، أو ما سماه براخ (Brah) بـ(Homing desire)<sup>(23)</sup> كسمة عامة لصيقة بوضعية الدياسبورا. ويرى سافران (Safran) في الرغبة في العودة إلى الوطن الأصلي أحد المعايير أو السمات الأساسية في تعريف الدياسبورا<sup>(24)</sup>. وتحظى هذه السمة في حالة الدياسبورا أو الشتات الفلسطيني بأهمية خاصة بسبب الحرمان من الوطن، فليس مستغرباً، بالتالي، أن يصيح مفتاح البيت بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الرمز الأكثر شيوعاً. وتلاحظ جولي بتيت (Julei Peteet) في دراستها المواظبة والطويلة للحالة الفلسطينية، إلى أن الهوية الفلسطينية تجد مرجعيتها في المكان أكثر من غيرها؛ سواء بالنسبة

<sup>(21)</sup> حنفي ٢٠٠١، مرجع سابق.

<sup>(22)</sup> Ajrouch, Kristne & Amaney, Jamal (2007), Assimilating to a White Identity: *The Case of Arab American*, Centre for Migration Studies of New York, published in IMR Volume 41, Number 4 ( Winter 2007): 860-879.

<sup>(23)</sup> Quoted by Peteet, Julie (2007); 'Problematising a Palestinian Diaspora', unpublished paper.

<sup>(24)</sup> William Safran ( 83: 1991-84), quoted by Shiblak (2005).

للوطن الأصلي أم المنفى، فليس مستغرباً أن يكون شعار العودة هو المشترك السائد في الخطاب السياسي للفلسطينيين.<sup>(24)</sup> ولا ترى بتيت في ذلك تطلعاً إلى الماضي بقدر ما يمثله الوطن حالياً، وفي المستقبل من حفاظ على الذاكرة والهوية وتذكير بما حرم منه اللاجئ من أمان وحقوق.

ويصعب اليوم فهم الإجراءات الإسرائيلية سوى محاولة لطمس الهوية الفلسطينية. وما الإحصاء السكاني (population registration)، وبطاقة التعريف (ID)، وهدم القرى، ومصادرة الأرض، وبناء المستعمرات اليهودية، والقيود المفروضة على الحركة، والحواجز على الطرق، والجدار الفاصل، سوى أجزاء من نظام شامل لإعادة تركيب المكان، للسيطرة والتفكيك، وتحويله إلى كانتونات ومعازل تبقى البعيد بعيداً وتدفع بالفلسطيني المقيم إلى المنفى.

إن فلسطيني الشتات كغيرهم يرسمون صورة رومانسية للوطن، وتزداد الهوة بين المتخيل والواقعي مع البعاد لديهم. وفي دراسة نشرتها جوليان هامر (Julian Hammer) مؤخراً عن العائدين إلى مناطق السلطة الفلسطينية من الفتية والفتيات من المراهقين في أواسط التسعينيات، أشارت هامر إلى العلاقة الجدلية بين استعداد هؤلاء الفتية في البقاء في الوطن، وبين الهوة والتوقعات التي رسموها في أذهانهم المبنية إلى حد بعيد عن الصورة التي عرضها الآباء بصورة أساسية، وبين الواقع الذي خبروه على الأرض بعد عودتهم.<sup>(25)</sup>

هذا يقودنا إلى مزيد من الأسئلة عن هوية الوطن الفلسطيني ذاته، وما إذا كان بناء هذا الوطن مهمة أولى وملحة أمام النضال الوطني الفلسطيني:

- هل هذا المشروع الوطني مجرد شعار سياسي أم أنه وليد اعتبارات أعمق ثقافية وفسية وسوسولوجية وإنسانية كما هو استجابة لشروط موضوعية وتطورات تاريخية شهدتها منطقتنا على مدى أكثر من نصف قرن؟
- ما طبيعة هذا المشروع الوطني وموقعه في خدمة الإستراتيجية البعيدة للشعب الفلسطيني في جمع المشتت ومحوريته في الحفاظ على الهوية وإعادة بناء مؤسساته الوطنية؟
- هل من مصلحة الشعب الفلسطيني حذف هذا المشروع الوطني إلى مؤخرة الأولويات ومحاولة طمسه بالعودة بالتاريخ إلى ما كان عليه الحال بعد العام ١٩٤٨ من إلحاق ووصاية؟ أو بمحاولة التحليق بالمشروع الوطني بدمغه بصيغة دينية تهدر إرث الشعب، وتطمس هويته الوطنية، وتزيد من معاناته دون أن تقربه من هدفه بالحرية والاستقلال؟
- هل من جدوى من طرح مشروعات غير واقعية تحيد بالشعب الفلسطيني عن الهدف المحوري، وتسهل مهمة العدو في إعادة تركيب المكان واستكمال السيطرة والتفكيك تحت شعار الدولة الديمقراطية الواحدة؟

<sup>(24)</sup> Peteet, Julie (2007); 'Problematizing a Palestinian Diaspora', unpublished paper.

<sup>(25)</sup> Hammer, Julian (2005); *Palestinians Born In Exile: Diaspora and the Search for a Homeland*. By University of Texas Press, Austin, 2005.





## تصوير اللاجئين الفلسطينيين: إعادة التفكير في إشكاليات التمثيل واستخدام الصور كوثائق تاريخية

د. عصام نصار

إلى أية درجة يمكن اعتبار الصور الفوتوغرافية وثائق تاريخية تمكن المؤرخ من استقراء الحدث والزمن التاريخي؟ وإلى أي حد يمكن أخذ الصور كدلائل تاريخية قاطعة؟ وكيف نفهم سلطة النص الصوري ومدى تأثيرها في صياغة معرفتنا ووعينا البشري؟ وفي حالتنا هذه، كيف نفهم صور اللاجئين الفلسطينيين؟ وهل ساعدتنا الصور على فهم أفضل لطبيعة نكبة العام ١٩٤٨؟

أسئلة متعددة ولا توجد أجوبة قاطعة لها بقدر ما توجد اجتهادات عدة واحتمالات أكبر لأجوبة ممكنة. فالتصوير مسألة -كما تدل التجربة العينية- لم تؤخذ على محمل الجد من قبل المؤرخين عموماً، ومؤرخي فلسطين وتجربة اللجوء تحديداً. فقلما استخدمت الصور لدراسة التاريخ، بل إنها غالباً ما استخدمت فقط لتزيين الكتب والدراسات، ووضعت على الأغلفة ليس إلا. ولا يعني ذلك بالطبع أن الصور غير مهمة للباحث، بقدر ما يعني أنها مصدر غير مستخدم بشكل كافٍ، وأن الإمكانات التي تتيحها للدارس لم تكتشف على خير وجه. فالصور الفوتوغرافية قد شكلت، وبعد وقت قليل جداً من اختراعها في القرن التاسع عشر؛ أحد أهم أركان عصر الحداثة، وقد وظفت في استخدامات عدة تعتبر من سمات عصر الحداثة الرئيسية، منها التوثيق العلمي والبشري، وكأداة للتحقيق البوليسي (surveillance)، وكدليل معتمد في المحاكم، وللتراكم المعرفي، حيث وضعت في أرواف خاصة وأرقيت كل صورة على حدة بنص خاص يصف موضوعها، وربما ظروف إنتاجها. وفي حالة فلسطين، فقد وصلها أوائل المصورين في وقت مبكر، إذا ما قورنت مع مناطق الشرق الأخرى. فقد أخذت الصورة الأولى للقدس شهران فقط بعد الإعلان في باريس عن اختراع التصوير في العام ١٨٣٩<sup>(١)</sup>. وحظ هذا البلد أو الإقليم العثماني -كما كانت فلسطين آنذاك- وافر من ناحية التوثيق الفوتوغرافي، وإن كان حظ سكانها الأصليين أقل بكثير من حظ بلدهم، حيث تم بالغالب تركهم خارج إطار الصورة.

ومن استخدامات الفوتوغراف المبكرة في فلسطين كان المسح الأثري والجغرافي والتوراتي-الإنجيلي، وفي وقت لاحق بعد عقود عدة، تلا ذلك المسح البشري "لأصناف" سكان البلاد على حد

(١) للتوسع في هذه المسألة، راجع الفصل الأول من كتابي: لقطات مغايرة: التصوير الفوتوغرافي المبكر في فلسطين، ١٨٤٠ - ١٩٤٨، رام الله: مؤسسة عبد المحسن القطان، بيروت: كتب للنشر، ٢٠٠٥.

تعبير باحثي تلك المرحلة. ولا يفهم من هذا أن الاهتمام بسكان فلسطين وعاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم قد أصبح -آنذاك- موضوعاً مهماً للمصورين ومن أرسلهم، بل ما يجدر بنا فهمه هو أن مسح بلاد التوراة بما فيها قد وصل لحد مسح السكان. فدراسة الأرض المقدسة كانت تشمل ليس دراسة الطبيعة والنبات والحيوان فحسب، بل امتد للبشر أيضاً، وإذا ما اعتبرنا أن الاهتمام بالبشر جاء بعد عقود من الاهتمام بالحجر والنبات، فإننا قد نجد أن هذا الموضوع احتل مكانة دونية في سياق الاهتمامات الفوتوغرافية.

وقد أصبح التصوير مهنة محلية في فلسطين في وقت لاحق نسبياً منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر. وسرعان ما أخذ بالانتشار وخلق عادات وتقاليدهم تصويرية وفوتوغرافية خاصة بكيفية تمثيل فلسطين وأهلها. ولكن التصوير الأوروبي بقي لدرجة كبيرة محمداً بتوثيق البلاد وليس السكان وحيواتهم الاجتماعية.

وقد كان التصوير الفوتوغرافي ذا وجود فعلي واسع الانتشار عشية نكبة الفلسطينيين العام ١٩٤٨، وقد صور الصحفيون الأحداث، وصور مصورو الهاغاناه المعارك، ومصورو فلسطين العرب والأمن اللجوء ولو بدرجة أقل عددياً. ويطرد العدد الأكبر من سكان فلسطين وتحولهم إلى لاجئين، وقد إلى المنطقة عدد من منظمات الإغاثة الدولية مقدمة خدمات أساسية للاجئين؛ مثل الخيام، والمأكل، والمشرب. ومن أهم منظمات الإغاثة هذه كان الصليب الأحمر الدولي، وخدمات الكويكرز الأمريكية. ومع عاملي الإغاثة، وصل المصورون وبدأوا، دون أن يعلموا، بعملية توثيق صوري ما زالت مستمرة حتى اليوم بعد ستة عقود لتاريخ اللجوء الفلسطيني. عملية التصوير هذه كانت في البداية، وبخاصة لدى مصوري الصليب الأحمر، تهدف إلى توثيق عمل هذه المنظمة الدولية أكثر من كونها تهدف إلى توثيق الحالة الفلسطينية. وفي بداية الخمسينيات، وبعد تأسيس وكالة أممية خاصة تعنى بشؤون لاجئي فلسطين، دخل التصوير الفوتوغرافي على عمل هذه المنظمة (المقصود وكالة الغوث أو الأونروا) بشكل سريع، وبدأت الصور التي توثق المخيمات تنتج بشكل دوري. مشروع توثيق المخيمات فوتوغرافياً ربما كان حتمياً في النهاية، لكنه في بدايته كان وليد الصدفة التي أخذت البريطانية ميرتل ونتر إلى مخيم نهر البارد في شمال لبنان في ١٩٥١.

وكانت ونتر هذه موظفة جديدة لمؤسسة جديدة وهي وكالة غوث اللاجئين حديثه النشأة. ومنصبها في الوكالة كان كتابة الخطب والبيانات، ولهذا فقد زارت نهر البارد بهدف كتابة تقرير. وشاءت الصدفة أن حملت معها ذلك اليوم كاميرا التصوير خاصتها من نوع لايبكا. وهي إذ أذهلها مشهد المخيم، شعرت بضرورة تصويره وإرفاق صورة مع التقرير لتوضيح النص المكتوب. لالتقاط الصورة، اضطرت ميرتل إلى تسليق عمود الكهرباء الذي يزود المنطقة، وبعد ضغطها على كبسة الإغلاق لعدسة الكاميرا احتفظ الفيلم في داخل الكاميرا بواحدة من أهم صور الأونروا اليوم، وربما من أفضلها تقنياً وجمالياً.<sup>(٢)</sup>

صورة مخيم نهر البارد وما حققته من نتائج، لفتت نظر القائمين على الوكالة إلى أهمية التوثيق الفوتوغرافي، ولم تأخذ المنظمة الدولية وقتاً طويلاً حتى وكلت ميرتل ونتر بالمباشرة بتأسيس وحدة تصوير فوتوغرافي. وعلى مر الزمن الذي طال في حالة مخيمات اللجوء الفلسطيني، فقد أصبحت

(٢) كنت قد زرت ميرتل ونتر-شوماني في بيتها في كان في فرنسا في شهر نيسان العام ٢٠٠٢، حيث قابلتها بهدف إنتاج كتاب على شرفها. وسيصدر الكتاب قريباً عن مؤسسة الدراسات المقدسية وهذا عنوانه:

Issam Nassar and Rasha Salti, eds, I Would Have Smiled: Photographing the Palestinian Refugees (Jerusalem: Institute for Jerusalem Studies, 2008).

صور الوحدة أكبر أرشيف فوتوغرافي لتوثيق حياة لاجئي فلسطين في أي مكان في العالم. أرشيف الأوتروا هذا فيما لو تم الحفاظ عليه وتطويره، يشكل أساساً مهماً للأرشيف الوطني الفلسطيني المأمول تأسيسه يوماً ما.

ولعل السؤال حول دور هذا الأرشيف الهائل سيعيدنا إلى أسئلة البداية حول الصور الفوتوغرافية كمصادر لدراسة التاريخ الفلسطيني. وفي ما يلي سأحاول النظر إلى صور أرشيف وكالة الغوث الدولية، في محاولة للإجابة عن تساؤلات عدة، منها: كيف يمكننا استخدام هذه الصور في كتابة تاريخ فلسطيني لتجربة اللجوء والنكبة؟

ما بدأتها ميرتل ونتر واستمرت فيه وكالة الغوث -بلا شك- بشكل جهداً توثيقياً جباراً لا يجدر الاستهانة به. لكن لا يمنعنا هذا من التفكير النقدي به، ووضعه في سياق ظروف إنتاجه، وسياق إنتاج الوثائق التاريخية عموماً. ويبدو السؤال الأكثر إلحاحاً الآن هو: لماذا أخذت ميرتل تلك الصورة الأولى؟ ولماذا فتحت هذه الصورة الباب لتأسيس وحدة خاصة بالتصوير الفوتوغرافي ضمن سياق نشاط وكالة الغوث؟

الإجابة عن السؤال لن تكتفي بناوياً ميرتل ونتر الشخصية على أهميتها لذلك السياق، بل ستحاول وضع الصورة في سياقها الفوتوغرافي العام، وفي سياقها المؤسسي، كونها أنتجت لصالح مؤسسة محددة، وفي سياقها التاريخي المتعلق بلحظة التصوير وبأهمية الصورة تاريخياً.

لنبدأ بالصورة نفسها: إنها تظهر المشهد أمام أعيننا وكأنه لوحة زيتية من لوحات فناني الواقعية الرومانطيقية في القرن التاسع عشر. الصورة تذكرنا بلوحات الفنانين الأمريكيين فريدريك اروين تشرش، وتوماس موران، ووليام باكمان، وغيرهم. نظرة سريعة لسطح الصورة قد تنسينا موضوع الصورة الأساسي، كون ما نراه في الحقيقة ليس إلا بحر من الخيام أمام سلسلة جبال تملؤها الثلوج والغيوم الرائعة. إنه لمنظر جميل بحد ذاته لدرجة أنه من الممكن للمرء أن ينسى أو لا ينتبه إلى واقع المخيم ولحقيقة ما يجري في داخله من صعوبات وآلام وشقاء سكانه. تحت الغيوم الكثيفة، يمكنك أن ترى الثلوج على أعلى الجبال أمامها بحر من الخيام، معظمها محاط ولو بشكل مؤقت بجدران من الخيزران والبوص. وعلى الرغم من أن هذه الخيام تبدو لأول وهلة هادئة وساكنة، لكن التمعن في الصورة يبرز الكثير من الأنشطة حولها، أو في جوارها. فإذا نظرنا بعناية ندرك وجود حركة وبشر يمارسون أنشطة متنوعة. في الزاوية اليسرى، هناك شخصان، بالكاد يمكن رؤيتهم غارقين في النشاط الزراعي، وهناك رجل يمشي خارج خيمة بيضاء ومجموعة صغيرة من أربعة أشخاص يمكن أن ترى عبر فتحة صغيرة بين الخيام، ومن ثم هناك ما يبدو أنه ملعب لخيمة المدرسة في منطقة طينية بين الخيام.

لقد رأيت هذه الصورة مرات عدة، وغالباً ما رأيتها في سياق ملصقات تعبر عن معاناة الشعب الفلسطيني. لكن النص الوارد خلفها يصفها ليس في إطار معاناة الفلسطينيين، وليس في إطار جمالياتها، بل يصفها في إطار آخر تماماً؛ وهو سياق عمل منظمة الإغاثة الدولية. فلا نص يعطينا معلومات حول مخيم نهر البارد، وحول اللاجئيين العرب الذين جاءوا للبنان بعد حرب العام ١٩٤٨ ما بين العرب واليهود في فلسطين، مستخدماً عبارات محايدة جداً مثل "الاشتباقات" بدل الحرب أو الطرد الجماعي أو التطهير العرقي، وهذا ما يمكن أن يفسر حقيقة ما جرى، ومن ثم يزودنا بمعلومات حول دور الوكالة الدولية في مساندة اللاجئيين. الفرق الواضح بين النص وبين الواقعة التاريخية، الذي بالمناسبة يتطابق مع أغلب النصوص الواردة على خلف صور الأوتروا، هو ما قادني إلى التساؤل الذي بدأت هذه الورقة به: كيف ولماذا تؤخذ الصور الوثائقية هذه؟ وكيف يمكن أن نفهمها ونقرأها كوثائق تاريخية؟

من المؤكد أن الصورة ذاتها المشار إليها أعلاه قد أخذت في إطار عمل مؤسسة دولية، وهي بالتالي "صورة مؤسسية" بمعنى من المعاني. فهي إذاً ليست كما توحى ظروف إنتاجها والنص المرفق بها صورة لتوثيق حياة الفلسطينيين، بقدر ما هي توثق عمل الوكالة الدولية. دورها في توثيق حياة الفلسطينيين هو جزء من كون هذه الحياة جزءاً من عمل الوكالة الدولية. النص الحريص على عدم إدانة أو تفسير ما حصل، وخلفية ما يقع خلف الصورة، عمق الصورة، هو جزء من "حيادية" المنظمات الدولية التي تعمل في مجال الخدمة الإنسانية وليس التوثيق التاريخي. بمعنى آخر، فإن النص المرفق مع الصورة قد جرد أو بالأحرى ألغى بعدها التاريخي والتوثيقي، أو على أقل تقدير قد ناقضه بشكل جدي، تاركاً بالتالي تشكيكاً حقيقياً في ما قد يكون، أو ما كان يجب أن يكون النص البديل؛ أي السرد الفلسطيني للأحداث. زد على ذلك أن الصورة ذاتها، بما في ذلك جمالياتها، تعطي المشاهد الشعور بطبيعية موضوعها. إنها تجعل ما هو أمام الكاميرا مشهداً طبيعياً وعادياً جداً تماماً كما كانت صور قرى أو مخيمات سكان أمريكا الأصليين، من سُموا بالهنود الحمر. وكون ما تراه الكاميرا في واقع الأمر ليس وضعاً طبيعياً وفق أي تعريف لا يدخل لا في السياق الوظيفي للوكالة، ولا في السياق السياسي المحايد للنص المرفق. وهنا أرغب في التوقف قليلاً أمام مسألة "الطبيعية" و"العادية" هذه.

استخدامي لعادية الصورة هنا يستند إلى المصطلح الإنجليزي (normality)، وتحويل وضع اللجوء إلى مشهد طبيعي يستند إلى مصطلح (naturalization)، وهما مفهومان يشكلان جزءاً من نظام معرفة الحداثة الأوروبية في سياقها الاستعماري منذ القرن التاسع عشر. فالتصوير الفوتوغرافي كأحد مظاهر الحداثة الأوروبية، هو كتلك الحداثة ذاتها، يميل إلى اعتبار الاختلاف وعدم التساوي ما بين الأعراق والأقوام والشعوب والأديان مسألة طبيعية، وكأنها جزء من الطبيعة وقوانينها، ولهذا يصعب فصل التحديث والحداثة في حال العالم المستعمر (بفتح الميم) عن الواقع الاستعماري ذاته. فاعتبار بعض الأمم أكثر رقياً من غيرها، غالباً ما استخدم لتبرير الاستعمار كضرورة إنسانية، وأعطى المستعمرين (بكسر الميم) الشعور بالفوقية، وبأنهم أصحاب رسالة حضارية وليسوا قطاع طرق ومحتلين يسلبون الشعوب إرادتها.<sup>(3)</sup> ارتباط الحداثة بالاستعمار عضوياً، يعني أننا كمستعمرين مسلوبو الإرادة غير قادرين على فرض أنفسنا وخطابنا البديل كجزء من خطاب الحداثة الأوروبية. فإنتاج المخيلة التاريخية؛ سواء عبر الكتابة أم السرد أم التصوير أم حتى التخيل ذاته، يتم عبر استخدام الوسائل والخطاب الاستعماري السائد. وباستخدام مصطلح ديبش تشاكربارتي عبر التصرف الكامل به لخدمة نقطتنا هذه، فنحن نمارس الحداثة الأوروبية؛ أي نصبح أوروبيين عندما نستخدم مفاهيم ووسائل إنتاج المعرفة الأوروبية.<sup>(4)</sup> وعليه، فكيف لنا أن نضع أنفسنا في سياق الخطاب الحداثي هذا كفاعلين وأصحاب فاعلية تاريخية (historical agency) دون أن نتضمن من تهميش الاستعمار ذاته؟

وكون هذه المهمة تنتمي لنوع المهمات التي ليست قائمة بعد، علينا أن نبحث عن بدائل تضعنا في وسط الخطاب التاريخي الذي يروي قصتنا. وبالتالي، فإن المهمة الماثلة أمامنا الآن تتعلق أكثر في تفكيك الخطاب المسيطر والسائد وفتح الثغرات به، مما تتعلق بهدمته وإلغائه كلية. الأمل في أن فتح الثغرات سيؤدي في نهاية المطاف لسقوط هيمنة الخطاب الاستعماري من ذاته. وإحدى وسائل

(3) Homi K. Bhabha, The Location of Culture (London and New York: Routledge, 1994), 171.

(4) Dipesh Chakrabarty, Provincializing Europe: Postcolonial Thought and Historical Difference (Princeton and Oxford: Princeton University Press, 2000), 3-23.

فتح الثغرات تتعلق بالإشارة دوماً إلى تاريخانية الخطاب السائد عبر وضعة في سياق ظروف إنتاجه التاريخية. على مستوى الصورة الفوتوغرافية، فإن تقاليد التصوير ذاتها هي من نتاج حادثة أوروبا مخترعة التصوير في عصر لا يمكن وصفه سوى بأوج الزمن الكولونيالي. وتقاليد التصوير الأوروبية هذه المتعلقة بتمثيل العالم خارج المركز الغربي، بنيت على توثيق "الاختلاف" ما بين الغرب المسيطر (بكسر الطاء) والشرق المسيطر عليه. يتم توثيق الاختلاف هذا بالعادة عبر ممارسة تمزج ما بين الخطاب المهيم وتقاليد استخدام الكاميرا والفوتوغراف. والبعد الكولونيالي بالعادة يبرز عبر طرق التصوير وطرق التمثيل والتفسير والتأويل عبر النص المستخدم في وصف الصورة، وعبر استخدامات الصورة لاحقاً. بمعنى آخر، يكمن توثيق الاختلاف ليس في الصورة فحسب، بل أساساً في ما هو "خارج الجملة" على حد تعبير رولاند بارت.<sup>(5)</sup> وهذا الخارج أو لما وراء الجملة أو الصورة في حالتنا هذه، يصبح ما يمكن تسميته "بعمق" الصورة حسب ما وصفه كريستوفر بيني.<sup>(6)</sup>

عمق الصورة إذاً يرتبط بمعناها المتشكل وليس بالطبقات الرسوبية ما وراء سطح الصورة، بما هي من ورق مقوى ومواد كيميائية. وعكس العمق هو السطح، ونفي العمق ونبذ كونه يسند إلى الأنظمة الاستعمارية التمثيلية، يعني منح صلاحية أكبر للسطح الذي هو أيضاً في حالتنا هذه غير مرتبط بفيزيائية الصورة، بل بما يظهر للوهلة الأولى أمام ناظر الصورة دون إسقاطات مسبقة حول معناها. وبالعودة لصور اللاجئين الفلسطينيين، موضوع هذه الورقة، فإن نبذ العمق التمثيلي يعني التخلي عن مؤسساتية الصورة وعدم أخذ وظيفتها التوثيقية والأرشيفية واستخداماتها المؤسساتية والسياسية بعين الاعتبار، والتحديد بها كصورة تعكس موضوعاً جلياً بها. بمعنى آخر، علينا رؤية الصورة كما أنها نص نقرأه للمرة الأولى، باحثين فيه عن رموز تساعدنا على فهم الصورة. هذا يعني أن علينا البحث عن معنى للصورة غير مرتبط بظروف وأهداف أنتجها في المقام الأول، بل ما تظهره لنا مستخدمين معرفتنا وقدرتنا على المقارنة والتشبيه واستخدام الكناية. لعل الرفض الأولي لفهم الصورة في سياق عمقها الاستعماري يمكننا من وضعها في سياق قدرة استخدامها كوثيقة تاريخية. ولممارسة هذا التمرين في عملية دراستي لصور الأونروا، قمت بالعملية التالية:

مدرراً أن النظر للسطح فقط لمن عرف العمق مسبقاً مسألة غير سهلة، فقد قررت إرسال عدد من الصور التي أخذتها ميرتل وينتر وزملائها من مصوري الأونروا الآخرين إلى عدد من النقاد والفنانين والكتاب، الذين لديهم بالعادة القدرة على النظرة النقدية، ودون وضع الصورة في أي سياق محدد، إلا إذا طلب مني مستقبل الصورة ذلك. البعض علق على الصور بذاتها والبعض الآخر علق على ما رآه بأنه موضوعها. أحد الكتاب استذكر عند رؤيته صورة أطفال مخيم كيف أنه وآخرين بدأوا ببناء بيت في مكان خال بين البيوت دون إذن من أحد، وكيف أن المنزل الذي حوى مهاجرين أجانب في ألمانيا أصبح ملتقى للعديد من الناس، وهو بذلك قد رأى في معسكر اللجوء الفلسطينيين مكاناً للقاء للمهاجرين. كاتب آخر رأى في صورة أخرى لامرأة لاجئة تحمل صورة ابنها الشهيد كرمز لكل الأمهات اللواتي فقدن أبناءهن في الصراعات الحديثة، في ديار بكر، والجزائر، وجنوب لبنان، وغيرها. فيما استذكر أحدهم امرأة رآها في إحدى الصور وكان يعرفها، وكتب نصاً بديعاً عن المرأة تلك وعن الحياة في بلدته في زمن خلى عاشت تلك المرأة في مدينته. وأخرى ذكرتها سيدة في الصورة بجذتها، وآخر تنبأ بأن سيدة تبدو نائمة في الصورة سرعان ما ستفيق من نومها لتواجه صعوبات الحياة، وأخرى

<sup>(5)</sup> R. Barthes, The Pleasure of the Text, R. Miller (trans.) (New York: Hill, 1975), 49.

<sup>(6)</sup> Christopher Pinney, Photography's Other Histories (Durham and London: Duke University Press, 2003), 204.

عاشت تجربة اللجوء وخاطبت المصورة قائلة ”لو عرفت أنك كنت هناك تصورين لكنت قد ابتسمت للكاميرا بالتأكيد“.

ملخص القول إن رداد الفعل، على تنوعها، كانت قادرة على رؤية أبعاد إنسانية أشمل من تفاصيل كل صورة، لكنها بشموليتها قد وضعت الصور في إطار المعاناة البشرية عموماً، ومعاناة اللاجئ الفلسطيني خصوصاً، تاركة كل ما يتعلق بدور الصور كوثائق مؤسساتية خارج المعنى. وعليه، فإن ورقتي هذه تخلص إلى النتيجة التي قد تشكل الإجابة عن سؤال البداية حول استخدام الصور كوثائق تاريخية. الإجابة هي: نعم، الصور ووثائق تاريخية، لكن فهمها يجب أن يستند إلى نقض المعنى المزود والمعنى المشكل لها من قبل الخطاب المهيمن. ذلك يتم فقط عبر رؤيتها كما لو أنك تراها للمرة الأولى، مستعيناً بالتجارب الإنسانية المشابهة، مستذكراً أن طرد شعبه بأكمله حدث متكرر ومتشابه، وأن الخطاب المسيطر دوماً تجاهله. لنشكل الخطاب الجديد البديل علينا أن نستحضره في إطاره الإنساني وإطار تكراره، ما يجعل الصورة ليست وثيقة عن مرحلة فحسب، بل وثيقة إدانة للخطاب المهيمن وللممارسة الاستعمارية. بهذا نجعل من نكبتنا نكبة عالمية، وجزءاً من خطاب نقیض هو خطاب من حرموا من حق الكلام.

## المذابح الصهيونية خلال « حرب » ١٩٤٨ و « خلق » مشكلة اللاجئين الفلسطينيين<sup>(١)</sup>

د. صالح عبد الجواد

« إن هول الجريمة بحد ذاته يجعل القتلة الذين يدعون براءتهم أقرب للتصديق من الضحايا الذين يقولون الحقيقة » ( حنا ارندت، كاتبة يهودية في إشارتها للفظائع النازية)

هذه المداخلة الصغيرة مستلة ومقتبسة بتصريف من دراسة كبيرة دفعتها للنشر عام ٢٠٠٤<sup>(٢)</sup>، تعتمد على تسجيل موثق ل٧٦ مذبحه<sup>(٣)</sup> (انظر الملحق ) ارتكبتها القوات الصهيونية ضد الفلسطينيين خلال ما يصطلح عليه ب « حرب ١٩٤٨ ». تعدادي هذا استند على تجميع وتحقيق مئات المصادر العديدة والمتنوعة، المتطابقة والمتضاربة، الفلسطينية والعربية، الإسرائيلية والغربية، الأولية والثانوية، المكتوبة والشفوية. بعضها معروف ومنشور، وبعضها لم يعرف أو يستخدم من قبل.

<sup>(١)</sup> قدمت هذه الورقة في ورشة عمل عقدتها وحدة مصادر اللاجئين والهجرة الدولية في جامعة بيرزيت بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤  
<sup>(٢)</sup> Saleh Abdel Jawad "Zionist Massacres: the Creation of the Palestinian Refugee Problem In the 1948 War", (in) Eyal Benvenisti, Chaim Gans, Sari Hanafi (eds.) : **Israel and the Palestinian Refugees**, Springer, Berlin, New York, Heidelberg . 2007, pp. 59-129.

<sup>(٣)</sup> ملاحظات حول عدد المجازر؛ هذا العدد الكبير -والذي يغطي فقط الفترة ما بين بداية «الحرب» في مطلع كانون أول/ديسمبر ١٩٤٧ وحتى مطلع تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٤٨- هو في الواقع تعداد متحفظ لأسباب عدة: أولاً، انه لا يغطي زمنياً طيلة فترة الحرب والتي استمرت حتى السابع من كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، ولا عملية التطهير العرقي التي نفذتها إسرائيل خلال الحرب برمتها (انظر لاحقاً).

ثانياً، لأسباب مختلفة لا مجال لمناقشتها هنا، هناك مناطق لم تتوفر لنا معلومات كافية حولها كمضارب البدو في النقب وبعض قرى جنوب فلسطين، حيث أتوقع أن تكون جرائم الحرب المرتكبة أكبر مما استطعنا توثيقه.

رابعاً، أسقطت من سجل المذابح عشرات جرائم الحرب التي لم تحمل كافة العناصر التي يشملها تعريف المجزرة أو لأنها ارتكبت بحق ضحية أو اثنتين.

خامساً، هناك أكثر من أرشيف ووثائق لم تسنح لي فرصة الإطلاع عليه، كما أن بعض الاراشيف لم يُكشف عن محتوياته الكاملة بعد، كأرشيف الأمم المتحدة أو الأرشيف الإسرائيلي اللذين يصنفان بعض الوثائق كوئائق حساسة أو كالاراشيف العربية التي لا تزال تحجب محتوياتها إلى الآن.

سادساً، فشل المجتمع الفلسطيني في جمع وأرشفة وحفظ شهادات الناجين الشفوية في وقت مبكر. ولهذا فإن بعض الأحداث قد ضاعت بعد وفاة أصحابها. وفي الحالات التي جمعت فيها مثل هذه الشهادات/الوثائق فإن أثرها محدود نسبياً، بسبب غياب وجود أرشيف فلسطيني مركزي حتى الآن، ليجمعها ويصنفها ويضعها في متناول وتصريف الباحثين.

سابعاً، بعض المذابح لا تزال تخضع للتحقيق، ولهذا لم ادرجها في التعداد العام للمذابح.



كل مجزرة وقبيل إدراجها في سجل هذا التعداد دقتها ووثقتها بقدر ما أمكن لتضم «عناصر الاساس» لأي دراسة عن المذابح: الجلاد؛ الضحية؛ الشاهد؛ المكان؛ الزمان؛ طريقة القتل؛ العدد. دون إغفال البعد الإنساني الأليم الذي يستحق أن يسجل ليضاف إلى لغة الأرقام والحقائق الباردة.

هذه المجازر، التي سأقدم لاحقاً تعريفي لها، نُفذت من قبل المستعمرين اليهود ضد الفلسطينيين، شعب البلاد وأهلها الأصليين؛ في إطار حرب شاملة total war. في بداية "الحرب" وقبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في الرابع عشر من أيار/مايو ١٩٤٨ ارتكبت المجازر من خلال المنظمات العسكرية اليهودية الثلاث وخصوصاً منظمة الهاغاناه. وبعد تأسيس الجيش الإسرائيلي في نهاية أيار/مايو ١٩٤٨<sup>(٤)</sup>، والذي دمج هذه التنظيمات في كيانه الجديد<sup>(٥)</sup>، أصبح جيش «الدفاع» المنفذ الرئيس لهذه المذابح.

والحرب الشاملة هي الحرب التي تُعبئ وتُحشد لها كل الطاقات والإمكانات العسكرية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية والفكرية لمجتمع ما ضد مجتمع آخر بهدف هزيمته وتحقيق الانتصار. في الحروب الشاملة عموماً - كما هو حال حرب ١٩٤٨ أيضاً- لا يقتصر هدف النشاط العسكري والعمليات الحربية على جيوش ومقاتلي العدو، إذ أن استهداف المدنيين والبنية التحتية للمجتمع الآخر يكونان مكوناً أساسياً في قلب الإستراتيجية الحربية.

غير أن حرب ١٩٤٨ تختلف عن كثير من الحروب الشاملة في خصوصيتين: أولاً، في كونها حرب غير متكافئة خطط لها وفرضها طرف واحد، مجتمع صهيوني متفوق في قوى إنتاجه ومدعوم من قبل قوى امبريالية كانت ترى فيه رأس حرية وجسر لمصالحها في الوطن العربي، فهبته ليشن عدوانه ضد مجتمع شبه أعزل حُرِم من أسباب التنظيم والإعداد والقيادة. وثانياً، لأن هدف هذا العدوان لم يكن فقط إنزال الهزيمة بالخصم تحقيقاً لأهداف سياسية (كلاوزفيتز)، وإنما، وهنا بيت القصيد، تدمير الفلسطينيين، ليس ككيان سياسي فحسب (الدولة الفلسطينية المقترحة) وإنما كمجتمع قائم بهدف اقتلعه عن وطنه وأرضه «للأبد» بهدف حلول المجتمع اليهودي الصهيوني محله (ضمن سياسة صهيونية اطلق عليها سوسيو سايد والتي تعني التدمير الشامل للمجتمع الفلسطيني).

لهذا السبب يوجد لدي تحفظين<sup>(٦)</sup> على استخدام مصطلح «حرب ١٩٤٨» لوصف ما جرى من نكبة للفلسطينيين. الأول، حول مصطلح الحرب. فهذا المصطلح الذي يشير إلى مواجهة عسكرية (متكافئة أو شبه متكافئة) بين طرفين، لا يعبر عن حقيقة ما جرى (وما يجري) كمشروع تدمير شامل للمجتمع الفلسطيني نفذ عام ١٩٤٨ من خلال حرب شاملة كانت المذابح اداة رئيسية فيها

(٤) صدر مرسوم تشكيله في ٢٦/٥/١٩٤٨ أي بعد أقل من أسبوعين من إعلان قيام دولة إسرائيل. انظر: حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية، (ترجمه للعربية عن العبرية احمد خليفة) (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٤٩٤-٤٩٧.

(٥) استثنى من هذا الدمج حتى شهر أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ التنظيمات العاملة في منطقة القدس بحجة أن القدس ووفق قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ منطقة دولية لا تخضع للسيادة الإسرائيلية. كما استثنى بن غوريون مؤقتاً ولأسباب داخلية تتعلق بالصراع على السلطة قوات البالماع اليسارية الذراع الضاربة لمنظمة الهاغاناه. حول هذا الموضوع انظر: عبد الحفيظ محارب:هاغاناه، إنسل، ليحي- العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ١٩٣٧-١٩٤٨، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٨١. ص ٣٥٦-٣٦٧، ٣٩٤.

(٦) حول نقد وصف أحداث النكبة بحرب ١٩٤٨ انظر:

Saleh Abdel Jawad: "The Arab and Palestinian Narratives of the 1948 War" (in) Robert I. Rotberg (ed) **Israeli and Palestinian Narratives of Conflict: History's Double Helix**. Indiana University Press, 2006 .p.

و كذلك، صالح عبد الجواد: "الحرب السادسة أول حرب حقيقية". جريدة الأخبار البيروتية، ١ أيلول ٢٠٠٦.

تنفيذها. والمذابح بطبيعتها وتعريفها تتضمن غالباً عنصر اللاتكافؤ المطلق لموازين القوى، وهو ما يسمح للطرف القاتل بالإجهاد على الضحية دون تعرضه نفسه لأي خطر جسماني. أما الثاني فهو يتعلق بالتحديد الزمني (١٩٤٨). ف «الحرب» بدأت كمنافشات في كانون أول ١٩٤٧ والسيطرة على معظم النقب لم تستكمل سوى في آذار/مارس ١٩٤٩، واتفاقيات الهدنة متعددة الأطراف لم يوقع آخرها إلا في صيف عام ١٩٤٩. كما أن التطهير العرقي، السمة الرئيسية لهذه الحرب، استمر بعد ذلك بسنوات عدة. وعلى سبيل المثال فإن ما تبقى من سكان بلدة المجدل التي احتلت في مطلع تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٤٨ طردوا عام ١٩٥٠، أما طرد القبائل البدوية فقد استمر حتى منتصف خمسينيات القرن الماضي.

### فرضيات الدراسة الرئيسية

التعداد الموثق الذي أشرنا إليه سابقاً يسمح في كليته بتقديم فرضية الدراسة الأولى: المذابح التي ارتكبت بحق الفلسطينيين هي أكثر عدداً وأبعد أثراً مما كان يُعتقد سابقاً. وهي السبب الرئيس في إقتلاع ورحيل الفلسطينيين عن ديارهم، ضمن المعادلة الوحيدة التي وضعتها الحركة الصهيونية أمام الشعب الفلسطيني؛ الموت أو الرحيل. الفرضية الثانية هذا الكم الكبير من المذابح مرتبط في كليته ومنطقه بوجود خطة يقف من وراءها عقل مركزي مدير، حتى دون الحاجة للرجوع للإثبات القاطع الذي تتيحه الوثائق المتعلقة بهذه السياسة المركزية.

### فيما يتعلق بالفرضية الأولى

الرواية (الناراتيف) التاريخية الصهيونية الرسمية انكرت وما تزال -عن وعي وإصرار- إرتكاب المذابح والفظائع؛ والنادر من مؤرخي هذه الرواية -كناتنيل لورك الذي كان أحد أول المؤرخين العسكريين الذين أسسوا لهذه الرواية- اعترف فقط بمذبحة دير ياسين<sup>(٧)</sup>. وحتى هذا الاعتراف الذي لم يكن منه مناص، بحكم كافة الظروف التي أحاطت بهذه المذبحة (التغطية الاعلامية الواسعة) وظف من قبل التيار المركزي الصهيوني بشكل يخدم أغراض الحركة الصهيونية عموماً والجناح العمالي «اليساري» خصوصاً. إذ قدم في إطار تخفيف الضرر Damage control كعمل إستثنائي يؤكد القاعدة، قاعدة «طهارة السلاح اليهودي» احد الأساطير/الأكاذيب الصهيونية المتعلقة «بحرب» ١٩٤٨، ومن جانب آخر فقد سخرت في الصراع ضد اليمين الصهيوني، حيث قدمت المذبحة كعمل غادر وجبان قام به منشقوا منظمتي اليمين المتطرف (إتسل وليحي)<sup>(٨)</sup>.

(٧) Netanel Lorch. *The Edge of the Sword: Israel's War of Independence 1947-1949*. Jerusalem, Massada Press, 1968. second revised edition. p.96

(٨) بالرغم من التورط الجزئي للهاجاناه في المذبحة، فإن الناطق باسم الهاغاناه والوكالة اليهودية والحاخامية الكبرى ذرفوا دموع التماسيح وأدانوا في حينه المجزرة بأقذع واغوى الألفاظ. انظر:

حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية، (ترجمه للعربية عن العبرية احمد خليفة) (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٤٤١-٤٤٢. كذلك عبد الحفيظ محارب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٠.

المؤرخون الجدد ( لنستثني ايلان بابيه الذي يشكل حالة خاصة)، بدورهم، ورغم أنهم أوردوا الكثير من أعمال القتل فإنهم يصرون حتى اليوم بلسان كبيرهم بني موريس، على الموقف القائل بأن «الفضائع كانت محدودة الحجم، والمدى والمدة»<sup>(٩)</sup>. وهناك تحفظات من قبلهم على استخدام مصطلح مذبحه لوصف معظم هذه الأعمال. وفي الواقع فإن النقاش حول استخدام هذا المصطلح لم يستأثر منهم إلا بالقليل.

أما الفلسطينيون فهم ولأسباب أخرى مختلفة لم يدركوا حجم وأثر المجازر، وهذا الوعي المحدود لم يقتصر على عامة الناس من الفلسطينيين. بل وحتى من قبل الأعمال التاريخية التي قدمها فلسطينيون<sup>(١٠)</sup>. ورغم أن كثير من الفلسطينيين يوظفون في خطابهم الموجه لخارج الجماعة تعبيرات مثل الإبادة الجماعية لوصف ما ارتكب ضدهم، فإن روايتهم خلت ولعدة عقود، وفي تناقض واضح مع خطابهم، من توثيق ذو مغزى للوقائع المحددة. وتجربتي في تسجيل الذاكرة الشعبية أو الجمعية لدى الفلسطينيين أنفسهم (متعمداً لا استخدم هنا مصطلح الذاكرة الجمعية<sup>(١١)</sup> الذي يفترض نوع من الاجماع) يشير إلى وجود مقاربتين لا واحدة فقط لسبب الرحيل، رغم أن وقع الخوف والرعب من الصهاينة يوحد بينهما كقاسم مشترك. الأولى، وتعزو الرحيل لهول الفضائع والجرائم (براديم التهجير)؛ أما الثانية، فتعزوه لخوف غير عقلاني نجم عن دعاية مبالغ فيها حول الفضائع الصهيونية (براديم الهروب).

وعليه فإن أطروحتي بأن المذابح كانت السبب الرئيسي للرحيل، عززت باعتقادي، وبشكل حاسم من موقف أصحاب براديم التهجير: الفلسطينيون رحلوا ليس لأنهم شعب جبان عاث في عقله وسواس الاشاعات المضخمة، بل لأن عشرات المذابح ارتكبت في إطار حرب نفسية ضارية. واستطيع القول اعتماداً على الحقائق التي لا غبار عليها، أن معظم التجمعات العربية التي لم يقم أهلها بالفرار منها قبل إحتلالها، ذاقت طعم المذبحة المر والأليم. فالمذابح ظاهرة عامة تعرضت لها القرى والمدن والتجمعات البدوية التي تتفق الوثائق العسكرية الإسرائيلية ( التي بدأ يتم نزع صفة السرية عنها) مع روايات الناجين في تأكيد ما قاله ارييه يتسحاقي إلى أنه «ما من قرية احتلها الجيش الإسرائيلي (وظل اهله فيها) إلا وفاحت منها رائحة المذبحة»<sup>(١٢)</sup>.

هنا لا يتعلق عملي، بمجرد اسهام في سجل أكاديمي بين مقاربتين، إحداهما (الثانية) أطلقتها بالأساس آلة الدعاية الصهيونية، حتى تسللت وعششت في عقول بعض الفلسطينيين. بل بالنتائج السياسية والقانونية والاخلاقية المترتبة عليها. فتبني المقاربة الأولى يعني بأن الإسرائيليين

(9) Benny Morris: *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited*, (London: Cambridge University Press, 2004), p. 482. Hereafter, BR.

(١٠) سيثير هذا الحكم حفيظة البعض، ولذلك سأكتفي بمثال واحد: الكتاب الموسوعي والمهم " لكي لا ننسى" الذي حرره استاذنا ومعلمنا الكبير البروفيسور وليد الخالدي والذي كان ثمرة مشاركة جماعية وامكانيات وافرة وجهد كبير.

(١١) مفهوم الذاكرة الجمعية الذي طوره عالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسي موريس هالبواكس (أعدم على يد النازي في معسكر بوخنفالدي في ١٦ مارس عام ١٩٤٥) احد تلامذة دوركهايم فرق بين الذاكرة الجماعية الخاصة بجماعة معينة داخل مجتمع ما والذاكرة الجمعية وهي ذاكرة مشتركة بين مختلف الجماعات المكونة للمجتمع وبعبارة اخرى فإن الذاكرة الجمعية هي مجموع كل هاته الذكريات الجماعية. رغم أن اهم أعماله ظهرت منذ عام ١٩٢٥ (la mémoire collective) فإنه أصبح محط الأنظار فقط في الثمانينات بعد ظهور مدرسة الحداثة والتي اهتمت بدراسة وفهم تشكل الهويات الوطنية، وبعد انهيار الاتحاد السوفييت ويوغسلافيا وإعادة بروز هويات جماعية كانت قد اخضعت سابقا.

(١٢) ضابط إسرائيلي وباحث في التاريخ مكنه عمله السابق في أرشيف "جيش الدفاع الإسرائيلي" من الإطلاع ومنذ وقت مبكر على جميع المواد غير المتاحة لقبية الباحثين، في جي إيرلخ، " ليس فقط في دير ياسين"، هعير، ٦ مايو، ١٩٩٢، ص ٢٢.

يتحملون كامل المسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، في حين تلقي الثانية بجزء من المسؤولية على عاتق الفلسطينيين أنفسهم. فذاكرة ١٩٤٨ هي ذاكرة سياسية بامتياز. ولهذا السبب يصير المؤرخون الصهاينة، خط الدفاع الأول عن السياسات الصهيونية، وبشقيهم «الرسمي» و«الجديد»، على الإنكار. إذ لا يمكن لأي صهيوني أن يعترف بتمام ما حدث، فهذا الاعتراف تترتب عليه نتائج سياسية خطيرة،

إن تصوير الفلسطيني كشخص اعد حقايبه منتظراً أول اقتراب للقوات الصهيونية ليفر، هو في صميم الأساطير الصهيونية الخاصة بحرب ١٩٤٨. فقد كان هم الرواية الصهيونية الرسمية ( والجديدة) أن تصور الفلسطينيين كأشخاص سلبيين فروا دون قتال، جناء هجروا بيوتهم بدون سبب حقيقي، أو نتيجة لأوامر قيادتهم العربية أو الفلسطينية. فعلى هذه الأسطورة، التي تستكمل أسطورة انحطاط فلسطين قبل الغزوة الصهيونية تُبنى شرعية الامتلاك: أي من الطرفين أحق بالأرض، وأي من الطرفين اشد تعلقاً بها؛ وينال الجلاد راحة الضمير:هم فروا طوع إرادتهم. أنصتوا لما يقول بن غوريون بشكل عام:

”البرهان الدامغ حول تفوق الحب الصهيوني للوطن (مقارنة بالفلسطينيين) موجود في قصة هروب مئات الآلاف الفلسطينيين في فزع. لقد رحلوا بسهولة كبيرة، بعد أول هزيمة رغم انه لم يكن ينتظرهم خطر التدمير أو المذابح. وهذا برهن بوضوح أي شعب كان متعلق بأرضه“.<sup>(١٣)</sup>

مثال آخر، ولكن خاص بموقع محدد نجده في يوميات بن غوريون عن الحرب. فبعد زيارته لحيفا بعد سقوطها في ٢١ ابريل /نيسان ١٩٨٨، حيفا التي نعرف اليوم كم من عانت من الفضائح، والتي قال عنها عارف العارف ويحق «وقد اقترب اليهود بعد احتلالهم لها من الأثام ما تشعير له الأبدان»<sup>(١٤)</sup>. يقول بن غوريون:

«قبيل المساء مررت ثانية في الأحياء العربية...إنه لمشهد مخيف. مدينة مية، مدينة جيفة. شاهدنا في مكان واحد فقط رجلين مسنين يجلسان في دكان شبه خال، وفي زقاق اخر التقينا امرأة عربية تقود طفلها. هناك عنابر، دكاكين، منازل صغيرة وكبيرة، قديمة وحديثة لا مخلوق فيها سوى الهرم الضاللة (... كيف غادر عشرات الآلاف من الأشخاص بمثل هذا الذعر- من دون سبب كاف- مدينتهم، ومنازلهم، وأرزاقهم؟»<sup>(١٥)</sup>

وفي حين يضر العرب في الرواية الصهيونية «كالفئران» بسبب أوامر قيادتهم وعدم التصاقهم بالأرض، صور اليهود كمجتمع شجاع صمد لم يهجر مستوطنة واحدة رغم الحصار العربي والهجمات

<sup>(13)</sup> Meron Benvenisti, Sacred Landscape, the Buried History of the Holy Land since 1948 (Berkeley, 2000), P.247.

<sup>(14)</sup> عارف العارف، ج ١ ص ٢٢٢

<sup>(15)</sup> بن غوريون. يوميات الحرب ١٩٤٧-١٩٤٩، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣ (ترجمة سمير جبور) يوم ١/٥/١٩٤٨. ص ٢٨٨.

المتتالية<sup>(16)</sup>. وفي حين حاول المؤرخين الجدد بناء رواية «متوازنة» (في الواقع مضربة) حول المسؤولية المباشرة عن «هجر» الفلسطينيين لقراهم (فبني موريس على سبيل المثال يستخدم تعبير القرى التي هجرت abandoned villages) فإن روايتهم تطابقت تماما مع الرواية الرسمية الصهيونية القديمة في تقديم الفلسطيني كفاعل سلبي خلال أحداث النكبة. (للأسف الرواية الفلسطينية أيضا لا ترى في النكبة ملحمة بطولية أيضا رغم أنها لا توافق الرواية الصهيونية على موضوع جن الفلسطينيين)

غير أن أهمية هذه الدراسة لا تنبع فقط من الأهمية السياسية فقط من أنها ولكن لأنها تستند عكس الدراسات السابقة، الفلسطينية منها وغير الفلسطينية، على حقائق وفيرة من الميدان، بناء على ما حدث فعلاً في كل قرية ومدينة، وليس من خلال فحص النوايا والتصريحات والخطط الصهيونية، لتؤكد أن المذابح كانت أكثر من دعابة وأسطورة نسجت حول دير ياسين.

أما الشق الثاني من الأطروحة فيدعي بأن دراسة دوافع المجازر، ونطاقها، وتوقيتها، وانضباطها، ونمط المذابح مرتبط في كليته وشموليته بمنطق واضح ومحدد يشير فقط لما جرى كعملية تطهير عرقي حدثت كنتيجة طبيعية «للحرب» ( حرب أهلية طاحنة بين مجتمعين تحولت لاحقاً إلى حرب بين جيوش) وإنما كنتيجة لوجود خطة يقف من ورائها عقل مركزي مدبر، حتى دون الحاجة للرجوع للإثبات القاطع الذي تتيحه الوثائق المتعلقة بهذه السياسة المركزية.

إن وجود خطة أو نية مركزية للتطهير العرقي هو بالطبع موضوع سجال حاد بين المؤرخين الفلسطينيين والمؤرخين الإسرائيليين ما زال مستمراً حتى اليوم، وخصوصاً بعد أن اعترف المؤرخ الإسرائيلي بني موريس منذ عام ٢٠٠٢ وعلى مضض بأن ما جرى للفلسطينيين خلال النكبة هو بمثابة تطهير عرقي. وهو يجادل ويا للعجب- بالرغم من تسليمه وغيره ليس فقط بوجود رقابة على المواد الأرشيفية في الأرشيفات الصهيونية المختلفة، وإنما بضرورة الوثائق الصهيونية<sup>(17)</sup> - بأنه لم تتوفر حتى الآن قرينة موثقة على وجود مثل هذه الخطة. هنا دعوني استند إلى ما قاله صديقي المؤرخ الأمريكي جون ووماك استاذ التاريخ في جامعة هارفارد في تعقيبه على هذا الإنكار:

«عند نقاش اشكالية غياب «الصندوق الأسود» أو «سلاح الجريمة» وعدم العثور عليه (بمعنى العثور على وثيقة الخطة الصهيونية العامة master plan للطرد الجماعي) جال بخاطري اختفاء أوامر هتلر التي أعطت الضوء الأخضر لإبادة يهود أوروبا والتي لم يحل اختفاؤها هذا دون تعامل المؤرخين معها على أساس أنه قد أصدرها فعلاً، وان نواياه من خلال هذه الأوامر كانت واضحة تماماً لمرؤوسيه جميعاً بدءاً من أعلى المراتب وحتى اصغر شرطي موكل بالخدمة العسكرية. وهذا ما يدفعني للتفكير اليوم حول النقاش عن التعذيب في السجون الأمريكية (...)

نحن المؤرخون نحمل فكرة طفولية وضيقة حول طريقة عمل

(16) Meron Benvenisti, op.cit., p.247.

(17) Benny Morris: "Falsifying the Record: A Fresh Look At Zionist Documentation of 1948", Journal of Palestine Studies XXIV, no. 3 (Spring 1995), pp. 44-62.

«رجل الدولة»، وكأننا لا نريد أن نعرف. حتى الجنرال بينوشيه (سفاخ تشيلي) لم يقل: «اقتله» أو «اقتلوهم». الأوامر السياسية الفعلية بالقتل تمّوه. فقط في الحكايات والمسرحيات يجب أن تقال كما يقولها الأطفال في لعبهم. هذا المنطق نفسه - حقيقة أن القتل بالجملة من الممكن أن ينفذ دون الحاجة لأوامر مركزية مكتوبة - ينطبق على حالات أخرى واسعة من القتل الجماعي في روسيا، الصين، وفي كمبوديا والتطهير العرقي في البوسنة ورواندا.<sup>(18)</sup>

#### أربعة استنتاجات رئيسية:

1. يجب اعتبار المذابح ظاهرة عامة تعرّضت لها القرى والتجمعات البدوية التي لم يقيم أهلها بالفرار منها قبل احتلالها من قبل القوات الإسرائيلية. تتفق الوثائق كما روايات الناجين في الإشارة إلى أنه "ما من كل قرية احتلتها الجيش الإسرائيلي فاحت رائحة المذبحة."<sup>(19)</sup>
2. المدن أيضاً كانت مسرحاً لفظائع قاسية، بل ونالت حصة الأسد من الهجمات الإرهابية قبل احتلالها (خصوصاً القدس وحيفا). اللد يليها يافا وحيفا، مركزا الحركة الثقافية والفكرية في فلسطين، كانت المدن الأكثر تعرضاً لأشد أشكال الجرائم عنفاً.
3. لم تقتصر معاناة القرى أو المدن على المذابح. لفهم آلية التهجير لا بد من فهمه كعملية تراكمية process وليس كحدث مرتبط بلحظة الاحتلال. نحتاج للعودة بالزمن إلى فترة تسبق بكثير يوم الأهالي الأخير في اوطانهم، إلى عملية طويلة سابقة عمليه حوت وراكمت مضايقات، إرهاباً وطرداً. في كثير من القرى تعرّض المدنيون لهجمات متكررة قبل موعد الهجوم النهائي والاحتلال. وكانت مثل هذه الهجمات تؤدي إلى مقتل البعض، وتدمير البيوت والمزروعات. لاحقاً، كان القصف الجوي أو المدفعي يصيب هذه القرى. كما كانت تشن ضدها حرباً دعائية ونفسية. وما إن يتم احتلال القرية حتى تنفذ مذابح انتقائية أو عشوائية لا يتمكن الناجون بعدها من دفن موتاهم. كان النهب في القرى والبلدات والمدن منظماً وأية محاولة للمطالبة بملكية شخصية كانت تقابل بالقتل. أحياناً، كانت القرى تُلغَم بل وحتى جثث الأموات، كما حصل في بيت جبرين والدوايمة وبيت محسير. وفيما تمكن الشباب من الهرب فإن المسنّين غير القادرين على السير أو أولئك الذين أصروا على قضاء آخر أيامهم في مسقط رأسهم، أو من هجرهم أهاليهم، جميعهم تركوا ليوأجهوا مصيرهم، الذي كان في كثير من القرى الإعدام، أو أحياناً الموت جوعاً. بعضهم نهشت جثته الضواري. في بعض الحالات، تم نقلهم بالشاحنات إلى خط حدودي عربي وتركهم هناك. كثيراً ما شاهد القرويون بأب عيونهم تدمير بيوتهم التي عاشوا فيها طوال حياتهم. مزيد من القتلى وقع بين الفارين وإن بشكل محدود وكثيرون

<sup>(18)</sup> ضمن رسالة شخصية إلى الكاتب.

<sup>(19)</sup> اقتبس هنا عن ارييه يتسحاقي، وهو باحث في التاريخ مكنه عمله السابق في أرشيف "جيش الدفاع الإسرائيلي" من الإطلاع ومند وقت مبكر على جميع المواد غير المتاحة لبقية الباحثين، في جي ايرلخ، "ليس فقط في دير ياسين"، معبر،

لجأوا للكهوف أو البساتين المجاورة، محاولين العودة دون كلل- لحصاد محصول ما، أو لتأمين الطعام، أو لإنقاذ مسن من العائلة. في كثير من الحالات كانت الألبان أو الكمائن لمن يحاول العودة بالمرصاد. حتى في خيام اللاجئين المُقامة في قرى لم تُحتل بعد كان المُهَجَّرُونَ يُلاحقون بمزيد من القصف.

٤. بحسب اعتقادي، فإن جميع قرى ومدن فلسطين، وكثير منها اعرفه، كان ضحية آلة جهنمية للإرهاب والنهب والإذلال والقتل، حوِّلت البشر بين عشية وضحاها إلى مشردين معدمين. كل هذا نُفذ بأسلوب عسكري ومُنهَج، فكان التخريب والهدم، ونشر الإشاعات والدعاية المصممة لخلق أكبر قدر من الذعر. كان هناك تخطيط محكم لعمليات الطرد، كما يُستشف من مذكرات بن غوريون، ترافقه عملية تغطية سيلسية مخطط لها بذات الأحكام تضمّنت اختلاقاً مرصوداً للأكاذيب من قبل وزارة خارجية حسنة الإطلاع على طبيعة الرأي العام العالمي ومُكرّسة تماماً لغرض تهجير الفلسطينيين. كان الفلسطينيون في نهاية الأمر - كما أرادت لهم الآلة الجبارة - مجرد غبار تدوسه أقدام القوي.

## تعريف المذبحة

من نافل القول، أن عملاً مثل هذه الدراسة، والتي تشكل "المذبحة" فيه المفهوم المركزي والرئيسي يحتاج إلى امتلاك تعريف واضح ومحدد لما يمكن أن يُشكل مذبحة. تعريف، يلتزم به في دراسات وأدبيات علم السياسة والقانون الدولي وعلم الأنسان، يسمح، بتمييز المذابح عن العنف الشائع الذي يلازم الحروب؛ ولكنه على درجة من التعميم بحيث يسمح أيضا بإجراء تحليل مقارنة.

وتعريفي للمذبحة يتضمن العناصر التالية:

- القتل بواسطة قوى عسكرية نظامية أو شبه عسكرية (كالمنظمات الصهيونية قبل قيام دولة إسرائيل).
- الضحايا مدنيين عرّّل بما في ذلك النساء والشيوخ والرجال والأطفال العزل، أو مقاتلين استسلموا وأصبحوا تحت سلطة القوة غازية ولا يشكلوا أي خطر عليها.

تنطوي المذبحة على استخدام للقوة القاتلة بطرق متنوعة ( هجمات إرهابية ضد تجمعات مدنية ، قصف جوي أو مدفعي متعمد للمدنيين لم ينجم عن ضرورة عسكرية أو كرد فعل على تهديد شكّله الضحايا، وإنما حدث ضمن إستراتيجية لتدمير المجتمع الفلسطيني وتنفيذ عملية تطهير عرقي واسعة النطاق ومنع اللاجئين من العودة إلى ديارهم.<sup>(٢٠)</sup>

(20) Robert Gellately and Ben Kiernan "The Study of Mass Murder and Genocide," in Gellately and Kiernan (eds.) **The Spectre of Genocide: Mass Murder in Historical Perspective** (Cambridge University Press, 2003, pp. 9-11)

يلخص الكاتبان الأطر النظرية المستخدمة في وصف الإبادة. ويعرفان مقترِب "الترصد" الذي يركز على خطط قادة الجيوش أو الأمم المبيدة والمقترِب "التفاعلي" الذي يركز على تفهم اثر القيادة الميدانيين في نتائج الإبادة. كلا المقترِبين يتشاركان في افتراض أن الإبادة، القتل الجماعي والمذابح ينفذها عملاء دولة.

## تنميط المذابح

في عملي الآتي، أصف سبعة أنماط رئيسية للمذابح:

### النمط الأول: القتل الانتقائي

بعد احتلال قرية ما، تختار القوة الغازية بضع أشخاص، من الرجال والشبان المدنيين الذين تصفهم الوثائق الإسرائيلية بأنهم "في سن القتال" من (١٥ إلى ٥٥ عاماً)، يصطفون مقابل جدار ثم تطلق عليهم النار. في معظم الحالات، الإعدام كان يتم أمام أنظار بقية القرويين أو أبناء المدن حتى يُؤت الإعدام وقعه النفسي المطلوب. مثال قرية مجد الكروم

### النمط الثاني: مذابح الأسرى ضد المقاتلين بعد استسلامهم

كان هناك في واقع الأمر ثلاثة أنواع من المذابح الموجهة ضد الأسرى:

النوع الأول يحدث بعد احتلال و/أو استلام موقع ما. بعد تجميع المدافعين، يتم توثيقهم ومن ثم إطلاق النار عليهم. مثال: مقاتلي قرية العباسية

النوع الثاني كان يتم داخل جدران مراكز التوقيف والاعتقال العسكرية. فبعد تحقيق صوري سريع ومستعجل، أحياناً مع استعمال التعذيب، تصدر محكمة عسكرية الأمر بالإعدام. هؤلاء القتلى كانت تعتبرهم المحكمة العسكرية مرتكبي جرائم قتل ضد اليهود. وهناك حالة أصدر فيها حكم الإعدام في ميدان القتال.

### النمط الثالث: القتل العشوائي

لهذا النوع من المذابح سمّتان. الأولى، انه لا يميّز بين رجل وامرأة، أو بين الراشدين والأطفال وكبار السن. الثانية، أن الهدف منه هو التخلص من أعداد كبيرة من الناس أو من نسبة كبيرة ممّن بقي منهم في أرضه. هذا النوع من القتل – الذي يذهب ضحيته عدد غير قليل من الناس، وتُغتصب فيه نساء وتقتل الحوامل والأطفال – عادة ما خلق مناخاً من الإرهاب والرعب خارج حدود القرية التي وقع فيها. إن وقعه يفضي إلى تهجير جماعي ليس في حدود القرية فقط بل وعلى نطاق منطقة.<sup>(١١)</sup> مثال قرية الدوايمة

<sup>(١١)</sup> في مقابلة مع أمانة محمد طملية (المعروفة بأمر جهاد) من عنابة قرب الرملة، بتاريخ نوفمبر ١٤، ١٩٩٩ من قبل طالب من مخيم الامعري، تتوضح إحدى الطرق التي يتولد فيها وقع المذبحة إقليميياً – بواسطة لاجئين بعد مذبحة يحملون أخبارهم للقرى المحيطة. "ما إن أطلقوا علينا بضع قنابل من مستوطنة جيزر حتى هرب الناس. لقد مثلت أمام أعينهم قرية أبو شوشة. النساء والفتيات من أبو شوشة عندما وصلن، كنّ يبكين، كيف أنهن رأين، هذه أخاها وتلك أباهما يقتل أمام أعينها" قصص كهذه التي ترويها أمانة طملية ترددت في عدة قرى حول أبو شوشة، وتنتج عنها تدمير للمعنويات على نطاق واسع وهروب ما إن تسمع أصوات انفجار أول القنابل.



## النمط الرابع: الغارات "الانتقامية"

هذا النوع من المذابح وقع في قرى لم تكن واقعة تحت الاحتلال وبالتالي فمعظمها وقع في بداية الحرب قبل مغادرة قوات الانتداب البريطاني لفلسطين في أيار، ١٩٤٨. كانت الحجة لمثل هذه الغارات، الثأر لحادثة معينة كان ضحيتها يهودي أو معاقبة تجمع أساء التصرف بالاعتداء على حافلات يهودية على الطرقات مثلا. ولكن الانتقام هنا يجب أن يفهم كجزء من مخطط اشمل للتهجير. اعتمدت هذه الغارات القتل العشوائي بسبب أنها لم تستثن النساء والأطفال من بين الضحايا، ونادراً ما كانت تستهدف أو طالت المسؤولين الفعليين عن الحوادث التي ادعت الثأر لها. الضحايا كانوا يُستهدفون لا لسبب إلا لأن الوصول إليهم كان سهلاً. مثل هذه الغارات كانت تتم عادة ليلاً والناس نيام وكانت تنفذها وحدات عسكرية جيدة التدريب في القتال الليلي خلف خطوط العدو. مثال الغارة التي وقعت في قرية الخصاص قرب الحدود مع لبنان

## النمط الخامس: عمليات إرهابية

في هذا النوع من العمليات تزرع المتفجرات في مواقع مختلفة من المدن، في الأبنية العامة ووسائط النقل. هذا النوع من العمليات كانت تنفذه مجموعات صغيرة متحركة من "المستعربين" والتي ألف أعضاؤها مكان العملية أو استكشفوها مسبقاً، ويتحدثون العربية بطلاقة، ويتكلمون جيداً على هيئة العرب أو الجنود البريطانيين.<sup>(٢٣)</sup> عادة ما كانوا يدخلون المناطق المأهولة بالعرب في سيارات عربية أو بريطانية مسروقة. التنكر كان سمة ملازمة لهذه العمليات في الفترة ما قبل انسحاب القوات البريطانية. كانت الهاجاناه في العادة تنفذ مثل هذه العمليات والتي أخذتها عن منظمي الأرجون وليحي اللتان كانتا أول من ادخل هذا النوع من العمليات إلى فلسطين منذ عام ١٩٣٨. مثال قتل معظم عائلة أبو حجير في قرية طيرة حيفا التي تعرضت لهجمة إرهابية يومي الحادي عشر والثاني عشر من كانون أول.

## النمط السادس: القصف الجوي لمدينتين

في بداية الحرب لم يمتلك الإسرائيليون تقريباً أية قوة جوية. تم الإبلاغ عن هجمات جوية قليلة حتى نيسان، ١٩٤٨. ولكن هذا تغير بحصول الجيش الإسرائيلي على طائرات مقاتلة وقاذفات (بما فيها قاذفات أمريكية ثقيلة من طراز B-17) خلال الهدنة الأولى في حزيران/تموز، ١٩٤٨. القصف المدفعي الجوي والأرضي سبب خسائر فادحة في الأرواح وتدميراً واسعاً للروح المعنوية بسبب طبيعته العشوائية وبسبب أن الفلسطينيين الذين لم يخبروا هكذا قصف من قبل، لم يملكوا أي وسيلة دفاع ضده، مهما كانت بسيطة. جلبت الغارات الجوية معها "مكننة" المذابح<sup>(٢٤)</sup> في الشرق

<sup>(٢٣)</sup> وحدات النخبة هذه الفتها البلماخ عام ١٩٤٢ وعرفوا بالعبرية بـ "مستاريقيم" بمعنى المستعربين. من سلوتسكي، المصدر السابق ذكره، ص ٩٣

<sup>(٢٤)</sup> Vidal Nacquet "Instruments Industriels de la Mort en Serie," in Gerard Wacjman, L'Objet du Siecle, (Paris, Verdier, 1998) p.37 ; Omer Bartov et. al. (eds) Crimes of War, Guilt and Denial in the Twentieth Century, (NY : New Press, 2002) p. 4

وفيه يقول «أن قصف بلدة غرينكا الإسبانية عام ١٩٣٧ وورشلونة عام ١٩٣٨ من قبل الطيران الألماني النازي خلال الحرب الأهلية الأسبانية دفع بعصبة الأمم في الثلاثين من أيلول، ١٩٣٨ إلى تبني قرار يدين القصف العشوائي»

الأوسط - قتل بالجملة على نطاق واسع وسريع ومن على بعد- فذهب ضحيتها الكثيرون في جنوب فلسطين قطاع غزة وفي قرى مثل ترشيحا، الصفصاف، سحماتا في الجليل؛ ومثل الفالوجة، بيت جبرين، اسدود، جورة عسقلان، بيت دراس في جنوب فلسطين؛ واجزم، عين غزال، طيرة حيفا، لوبيا، قاقون على سفوح جبل الكرمل وفي الشمال، والعشرات من القرى الأخرى.

### النمط السابع: إعدام المسنين

في معظم المدن التي احتلوها عثر الإسرائيليون على مسنين مهجورين. يبدو انه لم توضع سياسة لكيفية التعامل مع مثل تلك الحالات. في كثير من الحالات، قتل الإسرائيليون هؤلاء المسنين واحرقوا جثثهم، التي عثر على بعضها رفاتا شبه محترقة. في قولاً (قولياً)، حيث نفذ الأردنيون هجوما مضادا بعد عدة أيام على سقوط القرية في أواسط تموز ١٩٤٨، تحدت العديد من شهود العيان الذين قابلتهم عن العثور على جثث لمسنات خمس ومسنين شبه محترقة. الكاز الذي حصل عليه الجنود من محل مجاور لم يكن كافيا لحرق الجثث بالكامل.<sup>(٢٤)</sup> في سريس، التي احتلت في الخامس عشر من نيسان، ١٩٤٨؛ عثر عائدون إلى القرية على جثث أربع مسنات بعد ساعات قليلة من سقوط القرية. أوقفت النساء في صف أمام حائط - ثم أطلقت رصاصة في جبين كل واحدة منهن.<sup>(٢٥)</sup> قتل المسنون الذين بقوا في قرى مثل العباسية، دانيال، البرج، بارفيليا، بير اماعين، وعشرات القرى الأخرى. غير أن اقدر هذه الحالات تتمثل في إحراق ٢٧-٢٨ من مسني قرية طيرة حيفا، وهم احياء بعد سقوط القرية في تموز ١٩٤٨.

### خلاصة

بالاستناد إلى ما بين أيدينا من معلومات مفصلة وموثقة لا تقبل في جوهرها النقض أخلص إلى أن المذابح نجمت عن وجود خطة مركزية للتهجير. المرّوع أن أولئك القادة القتلة الذين خططوا للمذبحة مثل بن غوريون ويوسف فايتس والذين قادوا المذابح، مثل دايان، كيلمان، شاحم، ولحيس ولاحقا شارون، لم ينجوا من العقاب فحسب وإنما رُفِعوا لأعلى المناصب العامة في إسرائيل.

العدد الضخم من الفضائع التي ارتكبت خلال «حرب» ١٩٤٨ عكس تصميم القادة الإسرائيليين على خلق دولة يهودية نقية وتوسعية من خلال استخدام المذابح. المستوطنين الصهاينة ومن خلال منظماتهم العسكرية ولاحقاً جيشهم والمسمى وبالسخرية الأقدار «بجيش الدفاع الإسرائيلي» حولوا فلسطين في عام ١٩٤٨ إلى مسرح تطهير عرقي ارتكبت فيه آلاف، آلاف جرائم الحرب التي تشكل بمجموعها جريمة حرب ضد الإنسانية. إن التطهير العرقي الذي ارتكب عام ١٩٤٨ يجب ان يفهم من خلال مفهوم آخر اشمول وأعم طوره عقلية القيادة الصهيونية، ألا وهو السوسيو سايد (أي التدمير الشامل للمجتمع الفلسطيني) والذي اعتبره اليوم نمط جديد من الجينوسايد.

<sup>(٢٤)</sup> سمارة رنتيسي، أجرى المقابلة الكاتب، البيرة، ١/٧/٢٠٠٠؛ حسن أبو غانم، مقابلة طالب، بيرزيت، ٢٠٠٠/١٢/٢٠؛ محمد محمود إبراهيم، مقابلة طالب، البيرة، ٢٠٠١/١/٢؛ توفيق حسين صالح، مقابلة طالب، بيرزيت، ٢٠٠٠

<sup>(٢٥)</sup> الحاج محمود جابر أبو خيري، مقابلة طالب، بيت حنينا، تشرين ثاني، ٢٠٠٠

## ملحق

### تعداد بمواقع وتاريخ المجازر

- ١- طيرة حيفا. ليلة ١١-١٢ كانون أول/ديسمبر ١٩٤٧.
- ٢- النبي يوشوع. ١٢ كانون أول/ديسمبر ١٩٤٧.
- ٣- باب العامود. ١٣ كانون أول/ديسمبر ١٩٤٧.
- ٤- الخصاص. ١٨ كانون أول/ديسمبر ١٩٤٧.
- ٥- قزازه. ١٨ كانون أول/ديسمبر ١٩٤٧.
- ٦- باص رام الله - يافا قرب بيتونيا ٢١ كانون أول/ديسمبر ١٩٤٧.
- ٧- لفتا ٢٧ كانون أول/ديسمبر ١٩٤٧.
- ٨- باب العمود ٢٩ كانون أول/ديسمبر ١٩٤٧.
- ٩- مصفاة النفط. ٣٠ كانون أول/ديسمبر ١٩٤٧.
- ١٠- بلد الشيخ. ليلة ٣١ كانون أول/ديسمبر ١٩٤٧.
- ١١- حواسة الفوقا. ليلة ٣١ كانون أول/ديسمبر ١٩٤٧.
- ١٢- فندق سمير اميس. ليلة ٤-٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨.
- ١٣- مجمع السرايا يافا ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨.
- ١٤- منصوره الحولا (الخيطة) ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨.
- ١٥- قيسارية منتصف شباط (ضد مسنين ظلوا في القرية بعد تهجير أهلها)
- ١٦- سعسع (المنذبة الأولى) ليلة ١٤-١٥ شباط/فبراير ١٩٤٨.
- ١٧- الحسينية (المنذبة الأولى) في ١٢ اذار/مارس ١٩٤٨.
- ١٨- الحسينية (المنذبة الثانية) في ١٧ اذار/مارس ١٩٤٨.
- ١٩- دير ياسين ٩ نيسان/ابريل ١٩٤٨.
- ٢٠- ناصر الدين ١٢ نيسان/ابريل ١٩٤٨.
- ٢١- ساريس ١٥-١٦ نيسان/ابريل ١٩٤٨ (٤ مسنات ظلوا في القرية بعد تهجير أهلها).
- ٢٢- بيت سوريك وبدو ١٩ نيسان/ابريل ١٩٤٨ (نسف بيوت على قاطنيتها)
- ٢٣- حيفا ٢١/٤/١٩٤٨ اسبوع ما قبل وبعد هذا التاريخ
- ٢٤- القطمون ٢٩/٤/١٩٤٨
- ٢٥- عين زيتون ٢/٥/١٩٤٨
- ٢٦- كفر عانة ٤/٥/١٩٤٨
- ٢٧- السمكية (عرب السمكية) ٤/٥/١٩٤٨
- ٢٨- قنير ٩/٥/١٩٤٨
- ٢٩- بيسان ١٠/٥/١٩٤٨ (قصف سوقها بطائرة بعد احتلالها بعدة ايام)
- ٣٠- ام الشوف ١٢/٥/١٩٤٨
- ٣١- خبيزة ١٢/٥/١٩٤٨
- ٣٢- صبارين ١٢/٥/١٩٤٨
- ٣٣- يافا ١٣/٥/١٩٤٨ (يوم احتلالها وبعد ذلك ولمدة ايام)
- ٣٤- برير ١٣/٥/١٩٤٨
- ٣٥- سمس ١٣/٥/١٩٤٨
- ٣٦- البصة ١٤/٥/١٩٤٨

- ٣٧- الغابسية١٤/١٩٤٨/٥
- ٣٨- ابو شوشة١٤/٥/١٩٤٨
- ٣٩- كفر سابا١٤/٥/١٩٤٨
- ٤٠- عكا١٦/٥/١٩٤٨
- ٤١- الكابري٢٠/٥/١٩٤٨
- ٤٢- بيت دراس٢١/٥/١٩٤٨
- ٤٣- طنطورة٢٣/٥/١٩٤٨
- ٤٤- زرنوقا٢٣/٥/١٩٤٨
- ٤٥- كوفخة٢/٥/١٩٤٨
- ٤٦- جولس١١/٦/١٩٤٨
- ٤٧- قلقيلية ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٤٨
- ٤٨- بيت عفا ٩ تموز/يوليو ١٩٤٨
- ٤٩- عباسية ١٠ تموز/يوليو ١٩٤٨.
- ٥٠- اللد ١١ و١٢ تموز/يوليو ١٩٤٨.
- ٥١- تل الصافي ١٠ تموز/يوليو ١٩٤٨.
- ٥٢- دانبال ١٢ تموز/يوليو ١٩٤٨.
- ٥٣- جمزو ١٢ تموز/يوليو ١٩٤٨.
- ٥٤- قوليا ١٢ تموز/يوليو ١٩٤٨.
- ٥٥- عيلوط ٣ مجازر مختلفة بين منتصف تموز/يوليو و٣ آب/اغسطس ١٩٤٨.
- ٥٦- طيرة حيفا ٢٦ تموز/يوليو ١٩٤٨ (بما فيها حرق باص يحمل ٢٧-٢٨ من المسنين)
- ٥٧- عين غزال ٢٦ تموز/يوليو ١٩٤٨
- ٥٨- اجزم ٢٦ تموز/يوليو ١٩٤٨
- ٥٩- ام زينات
- ٦٠- بئر السبع ٢١/١٠/١٩٤٨ (مذبحتان في نفس اليوم الأولى ضد سرية مصرية والثانية ضد مدنيين)
- ٦١- الدوايمة ٢٩/١٠/١٩٤٨ (عدة مجازر داخل المسجد، في البيوت والحقول، في كهف طور الزاغة)
- ٦٢- جش ٢٩/١٠/١٩٤٨
- ٦٣- صفصاف ٢٩/١٠/١٩٤٨
- ٦٤- الفراضية (لا تاريخ دقيق)
- ٦٥- ترشيحا (مذبحة واسعة النطاق من خلال القصف الجوي)
- ٦٦- عيلبون ٣٠/١٠/١٩٤٨
- ٦٧- بعنة ودير الالسد ٣٠/١٠/١٩٤٨
- ٦٨- حولة ٣٠/١٠/١٩٤٨
- ٦٩- سعسع ٣٠/١٠/١٩٤٨ (المذبحة الثانية)
- ٧٠- صالحة ٣٠/١٠/١٩٤٨
- ٧١- كفر عنان عكا ٣٠/١٠/١٩٤٨
- ٧٢- نحف ٣١/١٠/١٩٤٨
- ٧٣- عرب الجبارات (نهاية تشرين أول/اكتوبر ١٩٤٨)
- ٧٤- خربة الوعرة السودة ٢/١١/١٩٤٨
- ٧٥- مجد الكروم ٥/١١/١٩٤٨
- ٧٦- شعب ٥/١١/١٩٤٨



## اللجوء والهوية والصحة النفسية<sup>(١)</sup>

د. شريف كناعنه

كثيراً ما يحدث خلط بين مفهوم اللجوء ومفهوم الهجرة، فالهجرة تكون اختيارية أي تنتج عن قرار يتخذه المهاجر من أجل تحسين ظروف حياته وحياته عائلته وذويه، أي أن القوة المسيطرة هنا هي قوة الجذب نحو مكان آخر يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيه أفضل مما كانت عليه في الوطن. أما اللجوء فيأتي نتيجة الطرد باستعمال القوة والعنف تحت خطر الموت للفرد أو لأفراد العائلة أو المجموعة \_\_ أي أن سبب الانتقال يأتي من القوة الطاردة من الوطن وليس من القوة الجاذبة إلى المهجر وقد يكون الأبعاد جسدياً بالقوة.

أحياناً تصبح الفروق بين الاثنين غير واضحة مثل حالات الجوع والقحط، بحيث وتكون القوى الطاردة هي قوى الطبيعة ويصعب معرفة متى تصبح الحياة غير ممكنة تحت تلك الظروف، ولكن يبقى المعيار المقبول هو وجود طرف آخر من بني الإنسان يستعمل العنف والقوة للقتل أو الإبادة الجماعية أو الأبعاد جسدياً. وقد يحدث خلط في الاسم الجماعي لمجموعة بين اصطلاح لاجئين واصطلاح شتات. ويستعمل اصطلاح «شتات» بالعربية كبديل لاصطلاح «دياسبورا» (Diaspora) اللاتينية، إلا أن الأخيرة ذات وقع أقوى بسبب انتشارها عالمياً، وارتباطه بالمذابح الكبرى مثل مذابح الأرمن في تركيا ومذابح اليهود في ألمانيا.

وسواء استعملنا كلمة دياسبورا أو شتات فهناك فرق كبير بينها وبين اصطلاح «لاجئين» إذ أن الشتات أو الدياتبورا تضم اللاجئيين والمهاجرين وكل من هو خارج الوطن بغض النظر عن أسباب الخروج من الوطن. وقد وضع عدد من الدارسين مواصفات للشتات أو الدياتبورا تميّزها عن اللاجئيين. من ضمن المواصفات التي تتكرر كثيراً ما يلي:

ليس جميع الشتات مطروداً بالقوة، التواجد في دوليتين على الأقل؛ وجود شعور جماعي قوي، علاقة غير مريحة مع البلد المضيف ولذلك شعور دائم بالغربة، مدة زمنية طويلة، حياة تنقل مستمر وعابر للحدود، الوطن الأصلي رمز للجذور ومركز للهوية، تبادل وتفاعل مع باقي الشتات، ولاءات مكانية

<sup>(١)</sup> قدمت هذه الورقة في ورشة عمل عقدتها وحدة مصادر اللاجئيين والهجرة الدولية في جامعة بيرزيت بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤

متعددة ناتجة عن التنقل والتواصل مع أفراد الشتات؛ لا تتطابق بين حدود الدولة وحدود القومية، تمسك بأسطورة الوطن الأصلي، تواصل مع الوطن الاصلي، تمجيد الوطن الأصلي، الوطن المشترك هو عدم وجود الوطن، وهناك مواصفات أخرى يذكرها بعض الدارسين.

في السنوات الأخيرة بدأ بعض الفلسطينيين باستعمال اصطلاح "الشتات الفلسطيني"، فهل ينطبق هذا الاصطلاح على الفلسطينيين؟ البعض يرفض استعمال "شتات" الفلسطينيين لعدم انطباق العديد من المواصفات المذكورة أعلاه عليهم، خصوصاً وأن معظم الفلسطينيين متواجدون في العالم العربي حيث يشتركون مع باقي السكان في العرق واللغة والثقافة، ويعارض ذلك من يقولون أن للفلسطينيين وعياً جمعياً قوياً ومستمرًا، ولديهم حسٌ بالتمايز عن غيرهم، من العرب بالتاريخ والمصير الواحد، وأن ظاهرة وجود الفلسطينيين خارج وطنهم ظاهرة جديدة نسبياً. هنالك أيضاً من يعارض استعمال "شتات" أو "دياسبورا" للفلسطينيين، بغض النظر عن انطباق الاصطلاح عليهم أو عدمه، لأسباب سياسية، إذ يرون أن استخدام الاصطلاح للفلسطينيين فيه قبول ضمني باستمرار تشتت المجتمع الفلسطيني، ورفضه يعني التعبير عن التمسك بحق العودة إلى الوطن الأصلي، وأن التمسك باسم "لاجئ" يعني التصميم على العودة، وهناك من يلجأ إلى نصف قبول إذ يقول بأنه مع مرور الزمن يزداد عدد صفات "الشتات" التي تنطبق على الفلسطينيين وبذلك يكون الفلسطينيون شتاتاً في مرحلة التكوين.

والهوية ليست شيئاً ملموساً يمكن تعريفه بأبعاد واضحة بل أن هناك العديد من التعريفات حسب النظريات ووجهات النظر المختلفة، من وجهة النظر الإدراكية يمكن القول بأن الهوية هي كيفية تعريف الذات. ولكن لا يمكن تعريف الذات في فراغ بل يجب أن ينسب الإنسان نفسه بالنسبة لما يحيط به، أي بالنسبة إلى باقي العالم وبشكل خاص إلى باقي بني الإنسان توجد عند كل انسان "خارطة ادراكية، أي صورة عن العالم المحيط به بكل ما فيه، والهوية هي صورة الفرد عن موقعه على هذه الخارطة، وعلاقاته مع كل أجزاء تلك الخارطة، بحيث يكون لتلك العلاقات قدر الإمكان استمرارية عبر الزمان. والفروق في علاقاته مع الأجزاء المختلفة من تلك الخارطة تكوّن اجتماعاته المختلفة لوحدة أو أجزاء تلك الخارطة. ويكون ضمن الخارطة فهم الفرد لطبيعة أجزائها وضمن ذلك فهمه لطبيعة الإنسان وطبيعة المجتمع وطبيعة جميع الوحدات داخل المجتمع، وعلى هذا الفهم يبني توقعاته لسلوك الآخرين ولنتائج سلوك الآخرين، ويبني على هذا الفهم سلوكه وردود فعله تجاه الآخرين وتجاه مكونات العالم كله.

إذا سمينا ادراك الفرد لعالمه وتوقعاته لسلوك أجزاء عالمه، خصوصاً الجزء الإنساني من ذلك العالم "هوية" ينتج عن ذلك أحداث أولها أن الهوية لا تصنع في فراغ ولا تنبت في فراغ بل تحتاج التدعيم من البيئة الاجتماعية، والطبيعية وهذا التدعيم يأتي من مصداقية توقعاته لسلوك أجزاء العالم المحيط به وبذلك يتمكن الفرد من التفاعل مع البيئة الاجتماعية والطبيعية المحيطة به أي يتمكن من التوافق معها والحصول على ما تتطلبه "صحته" البيولوجية والنفسية والاجتماعية. والأمر الثاني هو أن انهيار الهوية يعني انهيار الخارطة الإدراكية وانهيار فهمه للعالم المحيط به وانهيار توقعاته في ذلك العالم، ويأتي ذلك من وجود الإنسان في بيئة لا تتجاوب أجزاؤها كما يتوقعها أن تتجاوب، وبذلك يفقد قدرته على التفاعل مع تلك البيئة ويفقد قدرته على توقع ما سيحدث له، ويفقد قدرته على التوافق والحفاظ على "صحته" البيولوجية والنفسية والاجتماعية، وهذا ما يجعلنا نربط بين اللجوء والهوية والصحة النفسية. أو أن اللجوء قد يحدث تغيراً في البيئة الطبيعية والاجتماعية للاجئ مما يؤدي أحياناً إلى انهيار خارطته الإدراكية أو أجزاء منها، وهذا يؤدي إلى انهيار هويته وهذا بدوره يفقده المقدرة على التوافق الصحي تحت الظروف الجديدة.

أوان الشخص قد يصير على الحفاظ على خارطة إدراكه وهويته الأصلية والتي لا تصلح للتفاعل مع الأوضاع الجديدة مما يفقده المقدرة على التوافق الصحي في البيئة الجديدة. ويمكن إدراك ما يجري من وجهة نظر "الأخر" أي أن الناس في البيئة يعززون إلى اللاجئ "هوية" يتصورونها له أو يسقطونها عليه، ويتعاملون معه على أساسها، بينما هو لا يقبل تلك الهوية اولا يعرف كيف يتماهى معها وبذلك يفقد مقدرته على التفاعل والتوافق مع البيئة الجديدة، أي أن الهوية تسمح ببعض أنواع التوافق وتستثني البعض الآخر. وقد تصل إلى حد استثناء جميع أنواع التوافق المتوفرة أمامها.

ولذلك فقد تتراوح أنماط توافق اللاجئين بين النجاح الكامل بحيث يحافظ على البقاء الجسدي وخلق هوية جديدة متماسكة تحافظ على الصحة النفسية العقلية من جهة، والفشل الكامل الذي يؤدي إلى الموت أو الانهيار الكلي نفسياً وعقلياً من جهة أخرى. وسننظر فيما يلي إلى الأنماط الممكنة في توافق اللاجئين في المراحل المختلفة التي يمكن أن يمر فيها اللاجئ منذ ظهور القوى الدافعة إلى اللجوء حتى مرحلة العودة أو التوطين في بلد ثالث.

#### ١. قبل بداية التهجير

اللاجئون أناس عاديون لا يختلفون عن غيرهم من بني الإنسان ولا يجوز النظر إليهم كمجموعة موحدة ومتماثلة داخلياً. وتبدأ الفروق بينهم حتى قبل التهجير، فهم يستشعرون خطر القوى الطاردة قبل بدأ تأثيرها المباشر ويبدأون باتخاذ القرارات حول كيف ستكون ردود فعلهم مع المشاكل التي قد تنشأ وتؤدي إلى اللجوء. حتى لو قبلنا تعريف اللاجئ على أنه من أُجبر على ترك وطنه باستعمال القوة والعنف فإن هناك بعض الخيارات في كيفية ترك الوطن وفي التحضير لترك الوطن، فمن بين الخيارات التي مورست من قبل الفلسطينيين سنة ٤٨، على الرغم من أنهم كانوا جميعاً مجبرين على ترك وطنهم، ما يلي:

١. اختار بعض ميسوري الحال ورجال الأعمال من سكان المدن ترك البلاد قبل وصول الخطر المباشر إليهم.
٢. اختار بعض الفقراء جداً، الذين لم يكن لديهم من الأملاك ما يتمسكون به، ترك البلاد في مرحلة مبكرة.
٣. بعض القرى اخرجت النساء والأطفال من القرية منذ بداية الهجوم النهائي على قراهم وبقي الرجال يقاومون داخل القرية.
٤. كانت هناك فروق واضحة بين القرى المختلفة في مقدار المقاومة التي أبدتها والخسائر التي تحملتها قبل ترك أهلها للموقع.
٥. لم يتوجه جميع المهجرين الفلسطينيين، ولا حتى المهجرين من نفس القرية، إلى نفس الموقع.
٦. الكثير من المرضى وكبار السن اختاروا الموت في بيوتهم على تركها.
٧. الكثير من المقاومين اختاروا الاستمرار على المقاومة حتى الموت على ترك وطنهم.

في الحالة النهائية كان الخيار بين البقاء الجسدي أو التنازل عن الهوية، فالشخص الذي يعرف نفسه بالشجاعة والكرامة قد يصل تمسكه بتلك الصفات إلى درجة تفضيل الموت على التنازل عنها.



## ٢. في الطريق إلى الملجأ أو المخيم

أثناء انتقال الشخص المقتلع أو المهجر من موطنه إلى المكان الذي يستقر فيه ويصبح لاجئاً يكون له همة الأول البقاء الجسدي والثاني البقاء المعنوي أي استمرار الهوية أو تعريف الذات. في هذه المرحلة يتذمر المجتمع إلى اصغر وحداته، أي إلى أسر نووية أو أفراد. ويذكر اللاجئون الفلسطينيون حالات كثيرة اضطرت فيها العائلات النووية إلى التخلص من بعض أفرادها جسدياً مثل ترك كبار السن أو بعض الأطفال خصوصاً البنات ليموتوا في الطريق أو ليعثر عليهم من ينقذهم. وقد يتنازل بعض الأشخاص عن جزء من هويتهم أو تعريفهم لأنفسهم فيسلكون بطرق لم يكن مقبولة لديهم في الظروف السابقة مثل السماح للنساء بالعمل بأجر عند الآخرين أو الاستجداء أو النوم في المغاور أو في العراء. وتشير الدراسات إلى أن النساء بشكل عام أكثر مرونة من الرجال في قبول ما قد يتناقض مع هويتهم السابقة وتعريفهم لأنفسهم ولموقعهن الاجتماعي السابق. أما كبار السن من الرجال فهم الأقل مرونة وقد يفقد الكثير منهم الرغبة بالاستمرار في الحياة أو لا يبذلون جهداً كافياً للبقاء على قيد الحياة وقد يموتون دون أمراض جسدية مؤدية عادة إلى الموت. وبالعكس ذلك فإن العديد من السيدات كبيرات السن قد يأخذن زمام الأمور بأيديهن ويصبحن أكثر حيوية ونشاطاً من أجل الحفاظ على بقاء باقي أفراد العائلة، خصوصاً الأطفال.

هوية المهجر أو المطرود من وطنه تظهر منذ البداية كعملة ذات وجهين إذا أن هناك الهوية التي يدعيها الشخص نفسه وهناك الهوية أو الهويات التي يعزوها له الآخرون وتكون الهوية موضوع مساومة سياسية بين المهجر وعدد من الفئات والأطراف الأخرى. فالشخص نفسه قد يعرف نفسه كلاجئ أي أن لديه أسباب مقبولة لترك وطنه وأنه ليس هارباً أو متشرداً أو خائناً باع بلاده، كما حصل للاجئين الفلسطينيين عند وصولهم إلى بعض البلدان العربية سنة ٤٨، خصوصاً لبنان، وقد يعزو اللاجئ طرده إلى كونه مناضلاً أو مدافعاً عن مبادئ سامية بينما الدولة أو القوة الطاردة قد تنعته بأنه خائن أو ارهابي أو مخرب. والدولة المضيفة تعامل اللاجئ حسب تعريفها السياسي له فقد تقبل بعض الفئات وترفض فئات أخرى حسب تعريفها السياسي لهذه الفئات، فقد رفضت بعض الدول العربية وما زالت ترفض دخول فئات معينة من الفلسطينيين إلى أراضيها لأسباب سياسية. كذلك فإن الجهات والمؤسسات الدولية لها أهدافها وميولها السياسية وتعامل اللاجئ حسب الهوية السياسية التي تعزى إلى الفئات المختلفة من اللاجئين كما يجري الآن مع بعض الفئات التي تعرفها أمريكا أو إسرائيل بالارهابيين فلا تقبلهم باقي الدول كلاجئين. وأخيراً فإن اللاجئ نفسه قد يغير هويته من أجل مكاسب تساعد على البقاء كما يفعل مثلاً الأكراد في أوروبا بالادعاء بأنهم فلسطينيون.

## ٣. في المخيم أو الملجأ

عند وصول اللاجئين إلى البلد المضيف إما أن يقيموا بشكل مجموعات كبيرة في مساحات معينة تحدها لهم سلطات البلد المضيف وتسمى عادة مخيمات أو أن يعيشوا كأفراد أو عائلات نووية أو فئات صغيرة بين السكان الأصليين في قرى ومدن البلد المضيف.

### أ. اللاجئون في المخيمات:

الغربة تؤدي إلى الخوف وانعدام الدفء والطمأنينة، كذلك فإن الحياة في مخيم لاجئين مع آخرين لم يكن الشخص يعرفهم من قبل يؤدي للضياع الهوية الاجتماعية التي كان اللاجئ يحظى بها

في بلدة الاصلى. يضاف إلى ذلك الشعور بضياح هوية الفرد أو العائلة وجود المؤسسات الرسمية البيروقراطية التي تعامل الناس كأرقام دون تفرقة. هذا الشعور بالخوف وعدم الطمأنينة وبضياح الهوية الاجتماعية والانعزال عن العالم الخارجي وعن المجتمع المضيف يؤدي إلى بداية تكون هوية جماعية للاجئين مقابل المجتمع المضيف، ويبدأ داخل المخيم ظهور تجمعات للأقارب وأبناء القرية الواحدة والمنطقة الواحدة من أجل التمايز وإعادة بناء هوية اجتماعية، ويبدأ تعميق الارتباط بالوطن والتراث وإعادة انتاج الوطن في المخيم بمواصفاته ومواقفه واحداثه ومناسباته، ويكون لهذا الوطن كثير من الصفات التي تنقص في حياة المجموعة في الغربية. وقد يُكثر اللاجئون في هذه المرحلة من الطقوس والاحتفالات التي تحتوي على رموز تمثل الثقافة الوطنية، كما يكثرون من استعراض ثقافتهم أمام المجتمع المضيف بغرض إثبات وجود تراث وثقافة وطنية لهم. ومع أن المخيم هو المنفى إلا أنه أيضاً في نفس الوقت هو الملجأ الذي يسمح بالانعزال والانغلاق عن المجتمع المضيف في إطار تفتيشهم عن "الوطن النقي" تدريجياً يصبح المخيم مجتمعاً محلياً له هويته الخاصة وترتبط هوية الأفراد بهذا المجتمع الجديد، خصوصاً أولئك الذين لا يتذكرون أو يعرفون الوطن الأصلي، وتكون طرق توافقهم مرتبطة بمجتمع المخيم وبيئته، كما نرى ذلك واضحاً في المخيمات المحيطة برام الله مثل الجلزون، والامعري. وقد لا يتبنى أبناء المخيم أي جزء من ثقافة المخيم المضيف بسبب الانعزال وقلة الاختلاط. عندما يصل توافق اللاجئين إلى هذا الحد مع بيئة المخيم يصبح أي تهديد لبقاء المخيم أو ثقافته، حتى لو كان التهديد آت من إمكانية العودة أو إعادة التوطن، سبباً لاطلاق "انتفاضة" أو هبة ثقافية بشكل عودة إلى الماضي وإلى التراث، وهذه الانتفاضات أو الهبات الثقافية تحسن الوضع النفسي لسكان المخيم وتقلل من الشعور بالاعتراب، وقد تتحول الهوية الأثينية تدريجياً من الولاء لمكان إلى إستراتيجية توافق وبقاء في المجتمع الجديد، فمعرفة الشخص بتراثه الثقافي يساعده في الحفاظ على هويته وتعريفه لنفسه ويرفع منزلته في المجتمع المحلي ويساعد في التفاعل مع الآخر ويحافظ بذلك على بقاء المجموعة. ومع تقادم الزمن والانقطاع الثقافي بسبب صراع البقاء تظهر في المخيم حاجة لإنعاش الذاكرة الجماعية، وتظهر الكثير من المشاريع القومية ويزداد التعلق بالجغرافيا والمكان، ومع الابتعاد عن التجارب المؤلمة يزيد تذكر ما هو جميل وجيد ويجري خلق رموز جميلة ورومانسية للوطن، كما يجري إسقاط الذات على الأرض والوطن ويصبح الحديث عنها وكأنها كائن حي له شعور وعواطف يحزن ويشتاق ويحسن ويبيكي.

بعض اللاجئين قد يتبنون ثقافة المضيف ويستعملونها خارج المخيم فقط، خصوصاً عندما يكون هناك نظرة اضطهاد أو احتقار لسكان المخيم من قبل المجتمع المضيف. وهذا يحدث عادة لجميع الفئات المضطهدة فيصبحون ماهرين في تغيير هويتهم بسرعة عند الحاجة لإخفاء هويتهم الحقيقية والتظاهر بأنهم جزء من المجتمع المضيف أو لكسب ود أفراد المجتمع المضطهد أو المضيف. كذلك يصبح اللاجئون في هذه المرحلة يرون النجاح في تعليم أولادهم بطريقة وحيدة للتقدم ولتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية، ولكنهم في نفس الوقت يريدونهم أن يحافظوا على الثقافة والهوية الأصلية مما يحدث خوفاً من ضياح هوية أبنائهم وارتباطاً في الهوية عند الأبناء أنفسهم.

## ب. اللاجئون خارج المخيمات

اللاجئ الذي يستقر خارج المخيمات أو التجمعات الكبيرة للاجئين بعد وصوله إلى البلد المضيف لا يفقد فقط النواحي العاطفية والدفع والأمان، كما يحدث مع جميع اللاجئين بل يفقد أيضاً

النواحي الإدراكية، إذ تكون خارطته الإدراكية تختلف عن الخارطة الإدراكية لدى الناس المحيطين به، ولا تتطابق تفاصيل البيئة الاجتماعية والطبيعية مع التفاصيل التي يكون قد رسمها في خارطة الإدراكية، ونتيجة لذلك فإنه لا يستطيع توقع نتائج سلوكه أو سلوك الآخرين لأنه ينطلق من خارطته الإدراكية ولكن الناس والأشياء لا تنطلق من نفس الخارطة. واللاجئ خارج مجموعة كبيرة من أبناء وطنه اللاجئيين يقاسي كثيراً نتيجة اختلاف عاداته وقيمة الدينية ومعاييره الأخلاقية عن تلك الموجودة عند باقي أفراد المجتمع المحيط به. وقد يصل التناقض إلى درجة أن المجتمع يعتبر سلوك اللاجئ جريمة يعاقب عليها القانون لأن قيم المضيف تكون هي المعايير التي يقاس بها مدى أخلاقية وقانونية قيم وسلوك اللاجئ، كما يحدث لكثير من اللاجئيين العرب في المجتمعات الغربية عندما يقومون بضرب أطفالهم أو نساءهم، أو أخذ الأطفال من الزوجة عند الطلاق، واللاجئ الذي يعيش بين أبناء المجتمعات الغربية ويتبنى قيم المجتمع الغربي بما في ذلك قيمة الانجاز الفردي قد ينجح في جمع الأموال ولكنه يدفع مقابل ذلك النجاح ثمناً غالياً مثل العمل الصعب جداً والعزلة وتغيير الهوية وقبول الدونية والحرمان.

#### ٤. الخروج من الملجأ أو المخيم إلى بلد ثالث (التوطين):

كثيراً ما يُنقل اللاجئون من البلد المضيف إلى بلد ثالث لتوطينهم في بلد ثالث كما حدث في المرة الأخيرة عند نقل قسم من فلسطينيي العراق إلى البرازيل ويجري توطين اللاجئيين عادة إما كأفراد وعائلات منفردة وإما كمجموعات.

#### أ. توطين الأفراد

يرى البعض في نقل الأفراد من اللاجئيين من البلد المضيف لتوطينهم في بلد ثالث نوعاً من العولمة، ولكن يظهر أن هناك فروقاً كبيرة بين العولمة وإعادة التوطين، فالعولمة تؤدي إلى التخلي عن الحدود (عابر الحدود) وتكوين هويات مهجنة، أما نقل اللاجئ من البلد المضيف لتوطينه في بلد ثالث، خصوصاً إذا كان قسراً فإنه يزيد من التمسك بالهوية وبالوطن الأصلي، ولا يكون هناك تناقض بين الوطن الأصلي والمضيف، وقد يؤدي كثرة التنقل إلى وجود ثقافة مركبة خصوصاً عند الصغار يمكن تسميتها "ثقافة التعايش" وهذا قد يؤدي إلى هوية مركبة أو مهجنة تكون نتيجة اجتهاد وابتكار من قبل الفرد.

ولكن إذا حصل تهميش أو إقصاء للاجئ من قبل المجتمع الجديد فإن ذلك قد يزيد الوعي بالذات والتعلق بالتقاليد وقد تصل إلى حد تبني الأصولية أو الراديكالية. تقادم الزمن في المنفى يزيد الحنين إلى الوطن والتراث بدلاً من الانحلال، والشعور بالظلم والاضطهاد يقوي الهوية والانتماء وقد يقود إلى الانخراط في حركات المقاومة والابتعاد عن هوية المضيف ويرفض تعريف نفسه كلاجئ ويعتبر ذلك التعريف مهيناً ومرفوضاً وأنه عبارة عن قبول الأمر الواقع والتنازل عن حق العودة، من هنا جاء إطلاق اسم العائدين على اللاجئيين الفلسطينيين. أولئك الذين يتسنى لهم زيارة الوطن أو المخيم الأصلي يحافظون على ارتباط عائلي ووطني أكثر من الذين لا فرصة لهم بالزيارة، وأحياناً تأخذ الهوية الوطنية أو القومية مكان رابطة العائلة وربما تضعف الهوية بشكل عام. إن التنقل الكثير، بعكس ما يُعتقد، لا يؤدي حتماً إلى العولمة واحلالها محل القومية بل بالعكس، قد يأتي التنقل من أجل الحفاظ على الروابط العائلية وعلى الهوية القومية أو الوطنية.

## ب. توطين المجموعات

يكون توطين اللاجئين في بلد ثالث إما مع باقي سكان البلد المضيف أو في أماكن خاصة بهم كمجموعة من اللاجئين. إن إعطاء الحقوق المدنية للاجئين في بلد ما، كما هو الحال مع الفلسطينيين في السويد أو ألمانيا، لا يعني قبولهم اجتماعياً، وقد تكون الحواجز التي يضعها أمامهم المجتمع المضيف، ذكياً ومخفية. هنالك نظرية تقول أن المهاجر أو اللاجئ عند دخوله مجتمع جديد يمر في ثلاث مراحل هي مرحلة القدوم ومرحلة المواجهة ومرحلة العودة بالذاكرة نحو الماضي. كثيرون من أفراد الجيل الأول، خصوصاً كبار السن منهم، ينزرون وينغلقون على أنفسهم ولا ينجحون في الانتقال من المرحلة الأولى، ويعيشون كل حياتهم وكأنهم في بداية المرحلة ولا يسمحون بدخول أي شيء جديد إلى عالمهم الخاص. أحد أسباب هذا السلوك هو نظرة المجتمع المضيف السلبية إلى هوية اللاجئين أو المهاجرين الجدد، كما هو الحال مع وضع اللاجئين الفلسطينيين في معظم دول أوروبا، والدول الاسكندنافية منها بشكل خاص، وهنا يحدث أحد ثلاثة أشياء: الأول أن ينزوي الشخص وينغلق كلياً على نفسه كما ذكرنا سابقاً والثاني أن يقاطع المجتمع المضيف ويحاول إثبات هويته بين جماعته، والثالث أن يترك هويته كلياً ويقلد المضيف في كل شيء ويحاول أن يصبح "سويدياً" أو "ألمانياً" ويصبح ضائعاً بين الثقافتين، وقد يُرفض من قبل الطرفين فيشعر أنه إنسان لا قيمة ولا أهمية له، لأن جماعته من اللاجئين لا يدعمون تعريفه لنفسه، وهو لا يستطيع مقاومة المجتمع المضيف فيقبل لنفسه تعريفاً دونياً، البقاء في المنفى مع مجموعة كبيرة من أبناء الوطن الأصلي قد تضعف الهوية المناطقيّة والقبلية وتقوي الهوية الوطنية المشتركة، ولكن إذا كان الوضع صعباً جداً فقد يدبّ التمسك في هوية المجموعة وتماسكها بينما تحسّن الوضع قد يعيد التكتاف والتماسك. هذا في حال وجود تجمع كبير من أبناء الوطن الواحد، أما في حال وجود مجموعات صغيرة مبعثرة فإن الروابط الاجتماعية والحس بالهوية الوطنية المشتركة تضعف، خاصة بين أفراد الجيل الجديد، وقد تختفي المؤسسات الاجتماعية والثقافية الداعمة.

العزل من قبل المجتمع المضيف لتجمع كبير من اللاجئين قد يؤدي إلى تجمعهم في جيتوات واللجوء إلى الدين، وعدم الاتصال بالمجتمع المضيف سوى الجهات الرسميّة، واستعمال لغتهم الأصلية وعدم تعلّم لغة المجتمع المضيف. والغريب أن وسائل في هذه الحالات تؤدي إلى الانغلاق بدلاً من الانفتاح إذ يكتفون بالبرامج التي تُبث بلغتهم الأصلية وتدرجياً يقولون إلى تقليديين أكثر من المجتمع الذي طردوا أصلاً منه.

هنالك بعض المجموعات من اللاجئين التي تتنازل عن العادات والتقاليد والرموز الثقافية واللغة للمجتمع الأصلي، ولكنهم يحافظون على التماسك الداخلي والعلاقات المجتمعية القوية والتمايز عن الآخرين في المجتمع المضيف، كما حصل للعرب الموجودين في جزر الكناري، مما يدل على إمكانية التنازل عن الثقافة مع بقاء الاثنية.

كذلك نجد أن بعض مجموعات اللاجئين يرون في التوطين في بلد ثالث استراتيجية مرحلية في طريق العودة إلى الوطن الأصلي لذلك يبقى انتماءهم للوطن الجديد سطحي ولا يضرّبون جذورا في ذلك المجتمع، بل يحافظون على ايدولوجية العودة، وقد يقضون حياتهم كلها وهم يشعرون أنها مجرد مرحلة في طريق العودة، وينلقون رسالتهم تلك وشعورهم إلى الجيل التالي، وقد يحدث العكس بأن ييأس الجيل الكبير ويستسلم فيعيد الجيل الصغير إحياء الرسالة والاهداف.

## ٥. العودة

على الرغم من أن اللاجئيين في كل مكان يطالبون دائماً بالعودة إلى الوطن الأصلي إلا أن العودة إذا أصبحت حقيقة ممكنة فأنها تكون تهديداً لثقافة المخيم ووحدة وهويته، فالعودة تهدد تركيبة المجتمع المحلي في المخيم والتوافقات المستعملة المرتبطة ببيئة المخيم ومجتمعها، وتهدد هوية ابن المخيم "كلاجئ" التي يكون قد اعتاد عليها وأصبحت مهمة في تعريف الذات وفي تعريف الآخرين له، كما تهدد الشعور بالأمن والدفاع، التي أصبح المخيم ومجتمع المخيم يوفرها لسكانه خصوصاً صغار السن الذين لا يعرفون مجتمعاً آخر غير مجتمع المخيم. وينتج عن هذا التهديد انقسام مجتمع المخيم إلى معسكرين: مؤيدي العودة ومعارضتي العودة، وتحدث هبات وطنية وثقافية بين مؤيدي العودة. وينتج عن عودة جزء من سكان المخيم تأثير كبير على مجتمع المخيم وعلى العائدين وعلى المجتمع الأم الذي يعودون إليه، ولكن هذه التأثيرات ليست جزءاً من موضوع اهتمام هذه الورقة الذي ينحصر فيما يحدث للاجئ قبل عودته إلى الوطن الأم أو اختياره البقاء في وطنه الجديد.

## Bibliography

١. عباس، شبلاق (تحرير)  
٢٠٠٥ الفلسطينيين في أوروبا: إشكاليات الهوية، مركز «شمل» ومؤسسة الدراسات المقدسية رام الله.
٢. كناعنة، شريف  
٢٠٠٠ الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟ مركز «شمل»، رام الله.
٣. ثوري، براند  
١٩٩١ الفلسطينيين في العالم العربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
٤. مصالحة، نور  
٢٠٠٣ إسرائيل وسياسة النفي: الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون، مدار، رام الله.
5. DeVoe, Pamela A. (ed)  
*1992 selected papers on refugee issues*, American anthropological association, Washington D.C.
6. Rynearson, A.M.  
*1996 Selected papers on refugee issues*, American anthropological association, Washington D.C,

country. One might speculate that the ‘realistic’ proposals of statesmen and international civil servants could have been modified in some degree if these missing voices had been given the opportunity more often to give expression to their perspectives, their plans, their convictions, and their principles.

What occurred, even as the nakba was underway, was a restructuring of the view of events in Palestine by the Western elites (as exemplified here in the contrasting cases of the Financial Times and the New York Times) to conform with the realities that had been imported to the Middle East from the West, realities that were designed to crystallize into a permanent state of affairs. The denial of the nakba was one of the essential means for that perpetuation, and it was constructed (in that the nakba was deconstructed as it were) by the hegemonies of the international system at the time, working through the great powers themselves, the United Nations, and the great organs of the New York and London-based media, among others. The procedure adopted was a clear confirmation of Habermas’ observation, at the end of a lengthy analysis of communication, that “[f]or a theory of communicative action only those analytic theories of meaning are instructive that start from the structure of linguistic expressions rather than from speakers’ intentions.”<sup>(70)</sup> In other words, it would not be by interviewing the statesmen, international civil servants and journalists quoted above that one would arrive at the conclusion that they wished to negate the nakba. Most of them were most certainly not conscious ‘negationists’, and would have expressed their profound disgust at the fate meted out to the Palestinian refugees, and their greatest sympathy for them as victims deserving to be repatriated. Nonetheless, the effect of their arguments (Habermas’ “structure of linguistic expression”) is indeed to negate the nakba, particularly inasmuch as their words and actions were “interlaced” in particularly receptive “social spaces and historical times.”<sup>(71)</sup>

The process adopted was, as we have seen, the assimilation of normative and subjective processes with perceptible and manipulable data. This is what Karl Marx calls objectivation or objectification (“Objektivierung” or “Versachlichung”), something which, in his capacity as a journalist, he knew well and against which he warned, as it would appear, in vain. The hegemonic view had a strong impact on international perceptions of the Palestinian reality, which the victims of the nakba, their successors and those who, along with them, endeavored to look behind the headlines, managed over time partially to reverse. But the quest is far from over.

---

<sup>(70)</sup> Jürgen Habermas, *The Theory of Communicative Action. Volume One: Reason and the Rationalization of Society*, Boston: Beacon Press, 1981, p.275.

<sup>(71)</sup> *Ibid.*

The Arab mass flight from Israel and Israel-occupied territory,” the reply stated, “is the direct effect of Arab aggression from outside. Justifying their invasion, the Arab Governments claimed that they responded to a call for rescue addressed to them by the Palestine Arabs.

The plain fact, however, is that but for the intervention of the Arab states, there would have been an overwhelming measure of local Arab acquiescence in the establishment of the state of Israel, and by now peace and reasonable prosperity would have reigned throughout the territory to the enjoyment of Jews and Arabs alike...

The Palestine Arab exodus was one of the cataclysmic phenomena which, according to the experience of other countries, change the course of history. When the Arab states are ready to conclude a peace treaty with Israel, the question will come up for a constructive solution as part of the general settlement, with due regard to our counter-claim in respect to the destruction of Jewish life and property.”

These arguments, largely fallacious as can be seen in the contemporary accounts we have quoted here, became dominant in the same and like arguments that followed over the decades. One of them, which cropped up again and again, is that of Israel as the ‘benevolent’ or ‘liberal’ occupier, whom the ‘Arabs’ are happy to have as rulers. The other one (and interestingly, it comes up at a time when the Jews have still not left Arab countries such as Egypt, Yemen and Iraq in great numbers) is that of Jewish counter-claims. Different is the fact that the plight of the refugees is recognized by the Israelis as a “cataclysmic phenomenon.” Later on, that aspect will be downplayed, as it is increasingly argued that the refugees need but make certain efforts and they will be integrated in their host countries, which can also easily enough make room for them.

What this study has shown is that the journalists covering events in Palestine told the story as they saw it. Their reports ring true. They were conscientious. The processing by the New York Times of the information, its editorial treatment, its wrapping with headlines and pictures, was quite different, and revealed the preferences of these opinion-makers for the Zionist side, and at the very least their ignorance of Middle Eastern cultures and peoples.

Most striking during the three-year period in question is the fact that the refugees themselves, who are so often the main object of discussion, are almost never granted agency. Very occasionally, we have seen, they are questioned, as they cross the bridge on their flight to Jordan for example. But they are not treated as subjects, who may have a story and a set of convictions. We learn about these (to a certain extent) through the communiqués of Arab leaders, most of whom were to be overthrown in the following months or years. But almost never from the Palestinians themselves, in particular those who were forced to leave their



inside or outside the territory of the State of Israel is none of its business.” Meantime, the US is making it clear that any additional funds it accords will only be for “positive integration of the Arab refugees into some permanent economy.”<sup>(67)</sup> Meantime, “[s]urveys have been made on the problems of reintegration of those Arab refugees who chose not to return to their original homes in what is now Israel.” In other words, the fact that they are staying outside of the State of Israel is a matter of choice, and it follows that they must “reintegrate” (not “integrate”), that is to say, they are returning to and must settle down in their places of origin somewhere in the Arab world.

According to the same correspondent, the Arab states were also moving to evacuate the refugee problem. Their initial willingness to support the refugees is dwindling, according to Ross, and they are likewise considering offering them voluntary integration. Syria, for example, we are told, is “seriously underpopulated” and could resettle a 450 000 Palestinians in its country. Even then, it would “remain notably under-populated rather than over-populated.” It would be willing, Ross concludes, to take these numbers of people from Gaza and Lebanon and Jordan, which tend to be overpopulated.<sup>(68)</sup> One could simply note here that the New York Times correspondent seems to have been privy to US intelligence readings from two years before, when the CIA generated the coup d’état of General Husni Za’im (the first in the long series of US-supported coups in the Middle East), who offered peace to the Israel, and to integrate Palestinian refugees. Before long, he had been overthrown. For the United Nations, the United States, and the correspondent of the New York Times, that is to say, for the Western political elites, there was no nakba.

## **Conclusion: Resurrecting the nakba**

There can be no doubt that the Israeli view of the exodus of Palestinians in 1948 strongly influenced Western perceptions, not at the time the expulsions were taking place, but later on, as argument followed argument in various international forums. That position (and, later on, its Western version) was communicated to the United Nations in response to the demand by Count Bernadotte that 300 000 be allowed to return.<sup>(69)</sup>

---

<sup>(67)</sup> *Ibid.*

<sup>(68)</sup> Albion Ross, “Arab States Weigh Taking in Refugees; Syria, Particularly, Requires Population Increase for National Development,” *NYT*, 20 December, 1950.

<sup>(69)</sup> Thomas J. Hamilton, “Arab Refugee Case Placed Before the UN – Mediator Bids Security Body Affirm Right of Palestine Fugitives to Return,” *NYT*, 6 August, 1948, p.8.

Palestinians are seen as a threat to the stability of host countries, as illustrated by the fact that “strong agitation and excitement in the Palestine part of the Kingdom of Jordan were reported today. Many refugees were meeting at Nablus, the most heavily populated center for refugees in the Arab states... The refugees decided on a peaceful march back to their homes on the Israeli side of the line if the United Nations General Assembly failed to set up machinery for the return of those who wished to return.” But that agitation was considered a function of “hard times now that the rains and cold weather have set in.”<sup>(62)</sup> And by now, the “UNRWA” reflex has set in within the international community, since, voting on a proposal by the Four Powers (the US, UK., France and the Soviet Union): “UN in 2 Minutes Votes Aid to Palestine Refugees.”<sup>(63)</sup> As a matter of conscience, the nakba, beyond its denial, is being dealt with through financial disbursements. If there is a political goal, it is to tend to the “essential need for reintegrating the refugees into the economic life of the Middle East...”<sup>(64)</sup> The New York Times does indeed view it as a humanitarian crisis,<sup>(65)</sup> one which is however, linked to the elements (the onset of winter cold) and not to political, moral or existential issues. As a practical issue, there is a solution for the problem, and that is “integration”, sometimes called “reintegration”, into the Arab countries adjoining Palestine.

There appears to be no room (literally) for Western reporters to view the Palestinian refugee issue as that of a people deprived of a homeland to which they therefore have a right of return. The reason is a simple one: that vision was transferred to Jewish migrants from 1945 to 1949 and fixed on them. The idea of a catastrophe can therefore not be applied to the Palestine Arabs. It is one of a number of cases of involuntary migration caused by the second World War, and like so many others, it can be solved through social, economic and political integration elsewhere. The New York Times correspondent, Albion Ross, expressed it in the following terms: “Arab Refugee Aid Shifts to Reform; With Work Projects Reported Impractical, UN Agency Seeks Peoples’ Integration.”<sup>(66)</sup> The article states that it will cost \$ 200 000 dollars for the “reintegration” of the refugees, which is to replace previous temporary ‘work relief’ programs. Ross then quotes UNRWA as stating that “whether the reintegration of the Arab refugees takes place

---

<sup>(62)</sup> “Refugee Agitation of Arabs Growing”, *NYT*, 4 December, 1950, p.3.

<sup>(63)</sup> *NYT*, 3 December 1950, p.33.

<sup>(64)</sup> *Loc. cit.*

<sup>(65)</sup> Albion Ross, “UN Work Relief in Mid-East Fails: Refugee Project is Collapsing After 6-Month Experiment. Shift in Plans Studied”, *NYT*, 15 November, 1950, p.7.

<sup>(66)</sup> *NYT*, 16 November, 1950, p.11.

plight of over three-quarters of a million persons who left their homes during the conflict in Palestine, and are now refugees in the neighboring lands. Homeless and without work, these people cannot care for themselves. The nations now giving them asylum are themselves unable to care for them.

In suggesting some public works projects to supplement direct relief, Mr. Truman explained it indicated this country's "practical approach to our objectives of economic development in underdeveloped areas." The Chief Executive added:

"In illustrating what can be done with limited resources of soil and water by the application of modern engineering and agricultural techniques, these projects should point the way to further development not only in the countries where they are carried out, but in neighboring countries as well. The successful completion of this program should go far in furthering conditions of political and economic stability in the Near East."

The issue should be dealt with, in other words, as an economic one, and could be solved through 'modernization', what later would be called a 'developmentalist' approach. One month before, the US President had attributed the fact that "these destitute people are still alive today" to the activities of the "United Nations Relief for Palestine Refugees." And the UN itself had called for a UN refugee program "terminating June 30, 1950."<sup>(60)</sup>

There is clearly a growing dissonance between the Palestinian victims of the nakba on the one hand, and the rest of the world, particularly in the West, on the other. Because of press reports like those quoted here, as well as investigative commissions acting on behalf of charitable organizations and the UN, perhaps also because of the statements of Arab leaders, the refugee problem seemed not to be about to go away, and it had in fact become a matter of conscience. But it is still thought or hoped that time and money would combine to solve it.

The press both partakes of this increasing dissonance and describes it. By the end of 1950, the New York Times is reporting the Palestinian refugee question as something that is a closed chapter. There is no real question of going back. The Israeli leadership (Moshe Sharett) has told the UN that "Israel must be accepted as it is, in territory as well as in population."<sup>(61)</sup>

---

<sup>(60)</sup> "President to Ask Aid for Palestine. He Is Preparing Legislation for Share in Help to Refugees Under UN Fund Plan," *NYT*, 31 December, 1949, p.3

<sup>(61)</sup> "Israel replies on Arabs – Sharett Tells UN Committee Nation is Ready to Negotiate" *NYT*, 1 December 1950, p.7.

about one fourth of the country's population. The newspaper blamed the government for admitting more refugees than it could handle in the belief the Palestine conflict would end quickly. The paper suggested asking the Arab states to help care for the refugees."<sup>(56)</sup>

And this is despite the fact that the refugees themselves are portrayed as absolutely refusing any assistance predicated on resettlement.<sup>(57)</sup> Palestinians in the Arab countries were clearly not remaining silent. "The executive committee of the Syrian Palestine Refugee Organization today submitted in Damascus a new petition to the Syrian Government asking it to reject proposals of the United Nations Economic Survey Committee headed by Gordon R. Clapp."

"We have taken this resolution," the petition said, "in view of the expected arrival of the Economic Survey Committee, the object of which is to start projects in Arab states that will subsequently be used for the resettlement of Palestine refugees outside of Palestine."...

"The executive committee sees that such projects if they are approved by the Arab states will be disaster for Arab Palestinians," the petition added, "because their chief purpose is definite resettlement outside of Palestine."

The committee was received by the Syrian Foreign Minister who promised to give due consideration to the petition.

Here readers are reminded of the 'problem' posed by the hardening position of Palestinian refugees, their lack of 'realism', their difficult relations with Arab host governments, and their refusal to adopt the point of the view of the international community, whose answer, of course, was UNRWA. Trygve Lie, UN Secretary General, made an "urgent appeal to all member countries for contributions to carry out the \$54000000 United Nations program of relief for Palestine refugees."<sup>(58)</sup> US President Truman pledged what was at the time a considerable sum for the new agency, showing humanitarian concern but also revealing the longer-term goal of doing away with the refugee issue:<sup>(59)</sup>

The problems of Palestine and her neighbors are complicated by the continuing

---

<sup>(56)</sup> "Arabs Expect Renewal of War Friday. Israel Reported in Favor of Truce – Extension Urged by UN Council," *NYT*, 8 July, 1948, p.1.

<sup>(57)</sup> "Refugee Group Urges Syria Spurn UN Plan," *NYT*, 27 September, 1949, p.14.

<sup>(58)</sup> "Lie Makes Appeal For Refugee Fund; Urges All UN Members to Help Carry Out Program for Palestine Arab Group," *NYT*, 21 January, 1950, p.3.

<sup>(59)</sup> "Truman Requests Fund for Arab Aid. He asks \$27 450 000 as US Half of UN Refugee Plan of Relief, Public Works," *NYT*, 31 January, 1950, p.14.

refugee problem, but simply going along with opinions and policies set at a much higher, international level.

And the move away from realities within the Arab Palestinian community could not be clearer than in the ‘horse-trading’ that was going on over the refugee issue in international negotiating forums, notably the UN. Israel, we are told, offered to take 100 000 back if the issue were then declared closed. But if it could gain control of Gaza, it was willing to take back the “more than 250 000” Arabs who lived there. Meantime the US, supported it would seem by France and Turkey, called for the return of 250 000 refugees as well as the lower Negev, possibly in exchange for the Gaza strip. In exchange to thus closing the refugee file, the US declared itself prepared to underwrite the cost of resettling the Arabs and to press for an end to all hostilities. Israel ruled such a deal out, because even 100 000 returnee Arabs represented a mortal threat to the Jewish state.<sup>(52)</sup> The Israeli argument was based on its narrative concerning the Arab-Israeli conflict, whereby the “attack on the Jews there [in Palestine] and the subsequent invasion of the country by Arab states” was responsible for the “Arab refugee problem.”<sup>(53)</sup> The political implications (or manipulations) of the issue of Palestinian refugees was now in full swing. Arab states (Lebanon, Syria, Jordan and Egypt) were arguing that Israel should give some land back to them so that they could “support the refugees” there, a kind of middle ground between repatriation and resettlement. For Israel this was of course out of the question.<sup>(54)</sup>

Meantime, these same Arab states (notably Syria and Lebanon) are portrayed (here on page one) as increasingly hostile to international refugee relief activities, probably because they see them as the beginning of attempts to resettle rather than repatriate them. The result is that foodstuffs, but also tents, are being held up at Lebanese ports.<sup>(55)</sup> Where Lebanon was concerned, the problem had arisen as of 1948. It was reported from Beirut that “the care of 150 000 Palestine refugees in that country has created a serious problem. The dispatch quoted the newspaper Alhadith as saying the refugees number

---

<sup>(52)</sup> Gene Currivan, “US Prepares Plan for Arab Refugees. Compromise Would Ask Israel to accept 250 000 and to Give Up Part of the Negev [sic]. Tel Aviv is Held Opposed. [Israeli] Government Believes It Has Jeopardized Its Political Life Already With 100 000,” *NYT*, 12 August, 1949, p.4.

<sup>(53)</sup> “UN Aid to Refugees Defended by Israeli,” *NYT*, 13 November, 1949, p.32. The refugees referred to in this headline are Jewish.

<sup>(54)</sup> “Arabs in an Impasse,” *NYT*, 31 August, 1949, p.12.

<sup>(55)</sup> Albion Ross, “Arab Refugee Aid Piles Up at Port As Lebanon Insists on Inspection,” *NYT*, 21 February, 1950, p.1.

refugees' taking up arms. "Palestine Arab refugees between 15 and 45 years old are undergoing military training in Egypt, Justice Minister Mursi Badr told the Senate tonight. He said 9 192 Arab refugees were in camps under Egyptian Government care. An unspecified number of the 1 630 of military age among them were recently sent to military training camp..."<sup>(48)</sup> What kinds of camps these were we are not told (nor does one learn whether they were organized autonomously or simply inducted into the Egyptian army). The important thing is the phenomenon itself of the early birth of the idea of armed struggle aimed at returning to Palestine. And it became more problematic for Jews to receive UN assistance while they awaited immigration to Palestine, something over which "Jewish organizations raised a storm."<sup>(49)</sup>

### **1949-1950: Putting events into "perspective"**

As time goes on, the armistice holds and the Jewish state consolidates itself, without the slightest prospect of the return of the Palestinian refugees, press reports make the expulsion from Palestine a part of a general, worldwide drama that resulted from World War two. It must be viewed alongside the problems of those displaced by the World War or even previous wars, like the Spanish civil war, the fate of economic migrants, of political refugees from their own countries, and of others fleeing from "new wars," who include "Arab refugees, White Russians in China and refugees from communism in central Europe."<sup>(50)</sup>

When Israel, on its second try, was admitted to the UN, it was thanks to the Soviet Union at least as much as the United States. Britain, which had abstained because of Jerusalem and the problem of the Palestine refugees, was criticized by the Soviet delegate (Jacob A. Malik) because "Israel was not responsible for the plight of Arab refugees, and ...in any case this could be solved best by a peaceful settlement in Palestine."<sup>(51)</sup> This point of view was of course strongly backed by the Israeli representative at the UN, Aubrey (later Abba) S. Eban. Significant here is the fact that the journalists reporting events on the ground are not promoting the downplaying of the

---

<sup>(48)</sup> "Arabs Again Accuse Israel," *NYT*, 21 June, 1948, p.19.

<sup>(49)</sup> Michael L. Hoffman, "Un Agencies Fight Curbs by Congress – US withdrawal Plan Resisted by Health Unit and Feeding Limit by Refugee Group," *NYT*, 23 June, 1948, p.22.

<sup>(50)</sup> Michael L. Hoffman, "IRO [the United Nations International Refugee Organization] Leaders Favor Appraisal of Task. Some, Including US Member, See Four Different Refugee Problems Facing Agency," *NYT*, 31 January, 1949, p.5.

<sup>(51)</sup> Thomas J. Hamilton, "Israel's Admission to UN Voted by Security Council," *NYT*, 5 March, 1949, p.1.

itself. The first impression of Israel is that it is a going concern intensely excited by its own existence but as solid underneath as it is assured...

## **The Arab Exodus**

The second irreversible fact is the exodus of the Arab population from Israel-held territory. More than 700 000 refugees have poured into Arab Palestine, Trans-Jordan, Syria and Lebanon. A few thousands overflowed into Egypt and Iraq but the great majority form a moat of misery around the borders of Israel.

Most of these people are destitute. They live in caves, tents, abandoned houses in incomparably worse conditions than those endured by the first flood of displaced persons in Germany.

Why these hapless people left their homes will be a disputed question for years to come. Some were warned to leave by their own leaders, some were ordered out by Israeli troops, a vast multitude fled in sheer panic because of atrocity tales like that of the massacres of Deir Yessim [sic], which has spread through the Near East as the story of Lidice spread through Europe. Israeli authorities were amazed by the exodus and insist there was not reason for it.

Obviously this tragedy poisons the atmosphere and injects a new irritant into the Palestine problem. The Arab exodus is a *fait accompli* as pregnant in its effects on this region as the new state. At present it is a political factor overshadowing boundary questions and will require greater statesmanship to solve.

The above article by Anne O'Hare McCormick, while introducing the various narratives regarding its causes that have persisted to this day, clearly described that which came shortly thereafter to be recognized as the *nakba*, and in its powerful imagery places it in relation to the creation and consolidation of the Jewish state, giving it what would nowadays be designated as its North-South quality: the haven of the Europeans is the disaster of the Palestinians. The author likewise recognizes that more than any other issue, such as "boundary questions," it will in future bedevil statesmen, and also recognizes its overwhelming ethical dimensions (Deir Yasin is like Lidice). Before the end of 1948 in other words, the *nakba* has been observed as it unfolded, and has been recognized by journalists and official circles alike, even when feeble efforts are made to show some kind of symmetry between the plight of Arab and of Jewish refugees.

Another theme which began to emerge in 1948 was that of the Palestinian

established very early on, if one is to follow the reasoning found here). But, according to this article,<sup>(44)</sup> it is not so much the military situation as that of the refugees which disturbs leaders of the Arab states. “These refugees, who left Israel in panic, have become more of a drain on the Arab economy than the war itself, and, furthermore, they carry with them the seeds of unrest.”

By the latter half of 1948, then, the Palestinian refugee issue has become a humanitarian cause that was reported as such. Different articles and sources give different numbers. Figures as low as 350 000 and as high as 900 000 are cited throughout the period. In one piece, they were estimated at about 480 000 thousand, “85 percent of them children, women, the sick, the aged and the infirm.”<sup>(45)</sup> The US State Department notes that there are also Jews (7 000 of them) and calls for financial donations. American diplomats were clearly under instructions to show their concern for Palestine refugees. The US ambassador in Egypt pledged his “fullest efforts” to the relief of the refugees. “Human suffering,” he said, “is more important than transitory political problems.” Asked whether he thought relief alone could solve the refugee problem, the Ambassador stuck to his point that “the United States will give every aid.”<sup>(46)</sup>

Another, more analytical report, places the consolidation of the Jewish state and the plight of the Palestinian refugees in relation to one another:<sup>(47)</sup>

## Two Realities

Two worlds meet here, more distinct than before because for the first time Jews and Arabs are not mixed together in Palestine. The results of the fighting have created separate communities in which separate characteristics show up clearly. Only about 60000 Arabs remain in Israel, whose population is increasing by nearly 25 000 immigrants monthly...

In Israel one is instantly faced with two irrevocable realities. One is the state

---

<sup>(44)</sup> Gene Currivan, “Israel Asks Arabs to Discuss Peace at Direct Parley; Shertok Issues Official Bid Through Bernadotte After Conference in Tel Aviv; Unyielding on Refugees – Minister Reaffirms Re-Entry Ban – Corrects Mediator on Demilitarizing Jerusalem,” *NYT*, 6 August, 1948, p.1.

<sup>(45)</sup> “US Bids Units Aid Near East Victims,” *NYT*, 5 November, 1948, p.11.

<sup>(46)</sup> Dana Adams Schmidt, “Red Cross to Sift Arab Refugee Lot – Griffis Announces a Mission to Cairo in Response to His Plea to O’Connor,” *NYT*, 4 September, 1948, p.5.

<sup>(47)</sup> Anne O’Hare McCormick, “The Changing Skies Above the Middle East,” *NYT*, 22 December, 1948, p.22.



2. Complaints, to be filed tomorrow, that the British are violating “human rights” and the terms of the Palestine truce agreement by detaining about 10 000 Zionists – including 9 000 men of military age – in the camps of Cyprus.
3. British suggestions that United Nations agencies work to help Jewish displaced persons in Europe as one way of easing pressure for homes in Palestine...

The gradual stress on the refugee situation as the most important immediate problem for the Security Council began with the call for the meeting by the British. It mounted with the Israeli counter-complaints on Cyprus. A new turn was given to it by press dispatches from Trans-Jordan saying that Count Bernadotte had urged the council to press Israel to allow the Arabs to return to their homes in Israeli-occupied territory.

The Arab homeless fled into the near-by Moslem countries and Arab-held parts of Palestine before advancing Israeli armed forces. Arab leaders have said they were made homeless by Israeli aggression. The Israeli reply has been that the Arab leaders themselves ordered their followers to leave their homes and now are unable to find food and shelter for them.

On the question of allowing the Arabs to return, the Israeli Government has declared that the whole issue can be discussed profitably only when there is some guarantee of permanent peace. Israeli statements have made it clear that Tel Aviv fears a possible Arab “fifth column.”

The elements of the war of words are present in this article, with Israel having elaborated its rationale for the flight of the Palestinians (orders from the Arab leaders) and reasons why they could not come back (fifth column). Meantime, Bernadotte is taking the position that would cost him his life, and the author of this Times article shows a characteristic, superficial attitude towards countries and peoples of the Arab world (“Moslem countries”). The juxtaposition of the issue of Jewish refugees in Europe or Cyprus with the plight of the Palestinians is present as well.

Meantime, the Arab states are getting nervous, and seeking a solution to the refugee problem at all costs. This is because, on the one hand, the Israeli “Army has many scalps under its belt,” and “the Air Force has shown that it can bomb Arab capitals at will, and therefore has no trouble in barring the return of refugees.” (The military imbalance that has prevailed to the present day, and impacted so strongly on the victims of the nakba, was thus

Reading this report, one can in retrospect only be struck by its prophetic quality, both in terms of the capacities of the two sides, and in that it reflects the beginning of post-nakba inter-Arab politics over Palestine. And it is clear now, as reported by the New York Times (but on page 20) that “Palestine Strife Creates DP Issue.”<sup>(42)</sup> We are told that “as in all wars of history,” the “[c]ivil war in the Holy Land...has created its displaced persons problem.”

Refugees streaming out of Arab towns and villages harassed by Jews have become a political issue. The Arabs say that 200 000 have been “made homeless by Jewish aggression.”...

Jewish refugees are estimated at 15 000 to 20 000, about evenly divided between those feeling possible Arab violence and those hastening out of the country in the face of Haganah conscription calls and the prospect of a full-scale war.

The issue, in other words, is a serious one, and has become political. On the other hand, there are also Jewish refugees, and one should not forget that this happens in all wars.

Relentlessly, then, the issue of the refugees, mainly but never only the Palestinian Arab refugees, is coming to the foreground at this stage, as the expulsion is being carried out. By mid-1948, the UN, as well as states such as Britain, were taking it up as a matter of priority. The New York Times gives the following detailed account of the issue of the refugees:

**UN to meet Today on Refugee Issues; Security Council, at Request of Britain, Will Hear Phases of Palestine dispute.**<sup>(43)</sup>

The problem of the refugees – the Arabs of the Middle East and the Jews of Europe and Cyprus – will be presented to the United Nations Security Council tomorrow as one more offshoot of the Palestine case.

Meeting at the request of Great Britain, the Council will find itself faced with the entire range of the refugee picture. These will be the issues:

1. Demands by Britain, the Arab League countries and Count Folke Bernadotte, United Nations Mediator, to do something about repatriating the 300 000 Arabs made homeless by the Holy Land war.

---

<sup>(42)</sup> “Palestine Strife Creates DP Issue. 200 000 Arabs Are Now Listed as Homeless – Jews Put Own Refugees at 15 000,” *NYT*, 4 May, 1948, p.20.

<sup>(43)</sup> *NYT*, 2 August, 1948, p.4.

and renewed the flight among the refugees.”<sup>(38)</sup> The Times of London returns to its theme regarding the ‘flight’ of the Arabs, with regard to Jerusalem, where “[t]he Arab streets are curiously deserted and, evidently following the poor example of the more moneyed class, there has been an exodus from Jerusalem too, though not to the same extent as in Jaffa and Haifa”.<sup>(39)</sup>

One interesting comment, in the build-up to the Arab States’ involvement in the fighting, is the assertion by the Associated Press (AP) that “[t]he arrival of Arab refugees from Palestine has strengthened the war spirit of other Arabs in the Middle East. Nearly 1000 such refugees have reached Egypt. Three hundred of them, fleeing from Jaffa, arrived at Port Said today.”<sup>(40)</sup> The nakba appeared at this early stage already to be a potential source of Arab solidarity. This was not, however, the point of view of the Palestinian refugees themselves as reported by the AP from Jericho:<sup>(41)</sup>

A stream of Arab refugees is moving eastward across the Jordan river.

Many of the refugees passing Jericho en route to Trans-Jordan, a few miles away, are from Jerusalem and Jaffa. They say they fear that Jewish offensives are crashing through weakened Arab volunteer resistance.

Haifa was described as almost a ghost town, with its population having dwindled to less than 20000 from a normal figure at least five times that.

A formerly wealthy merchant from Malillah Road, in Jerusalem, said:

“Talk of Arab Governments rescuing Palestine sounds like another case of ‘too little and too late.’ If they send all the 30 000 regulars they are supposed to have promised to send, the Jews have 45 000 trained soldiers here in this country and inexhaustible riches to draw on from overseas.”

...The reported agreement by five Arab states to wipe out the Zionist state meets with skepticism from the refugees. With an air of disillusionment, they point out that the so-called Arab War Council of five states that met last week in Amman, the capital of Trans-Jordan, had included no Palestinian Arab.

---

<sup>(38)</sup> Dana Adams Schmidt, “Arab Road Block Forecasts Battle. Jerusalem-Tel Aviv Highway Is Again Cut – Haganah Launches Attack on Acre,” *NYT*, 27 April, 1948, p.3.

<sup>(39)</sup> “Law and Order in Jerusalem – Future Problems,” *ToL*, 5 May, 1948, p.4.

<sup>(40)</sup> AP, “6 Nations Reported in Agreement,” *NYT*, 27 April, 1948, p.1.

<sup>(41)</sup> “Despair is Voiced by Arab Refugees. Evacuees From Palestine Say Jews Crash Through Weak Resistance by Volunteers,” *NYT*, 3 May, 1947, p.3.

– As the UN Debates”), the fall of Haifa is a key moment in the struggle, because it marks a turning point in the fate of the Jewish immigrants and the Arab inhabitants, as well as in the military field:

Last week the fighting in Palestine centered in Haifa, the great port city at the north end of the Palestinian coastal plain.

Haifa (pop. 70 000 Jews and 70 000 Arabs) is the gateway to Palestine, the “City of the Future.” To hundreds of thousands of Jewish refugees, Haifa’s crescent harbor, rimmed by the hills of the Carmel, was the first view of the Holy Land...

Last Tuesday British troops evacuated most of Haifa in preparation for their departure from Palestine. Haganah, the defense arm of the Jewish Agency, moved in...

By Thursday night the battle was over. The Jews were in control. The Arab army surrendered its arms; thousands of Arab civilians evacuated the city.

## **Military Strategy**

The Haifa battle signaled a new phase in the fighting. Heretofore, the war has been waged principally along supply lines between the coast and inland cities...Now there was beginning the war for strategic positions in the full-scale struggle that is opening.<sup>(35)</sup>

The ‘refugees’ here, once again, are the Jews. The 70 000 Arabs merely “evacuate the city.” Interestingly, this article is not from a correspondent, but rather, a summing up of the military and political situation, written (anonymously) in New York. The accompanying photograph, incidentally, shows the Haganah scaling “the rocky heights of Mount Kastel, near Jerusalem, after routing the Arabs from this point.” In April, 1948, one reads also that the British army is preparing to evacuate Jaffa, even as the Jews report killing 130 Druze “tribesmen” (note the depiction of the Druze) in Usha east of Haifa,<sup>(36)</sup> and Nablus and Jenin are “crowded with refugees.”<sup>(37)</sup> The capture of Acre by the Haganah is likewise reported, “Acre, whose normal population of 12 000 has been doubled by refugees swarming from Haifa. A Haganah mortar barrage caused a panic

---

<sup>(35)</sup> “War of Partition – As the UN Debates,” *NYT*, 25 April, 1948, p.E1.

<sup>(36)</sup> Dana Adams Schmidt, “Arab base Falls to the Haganah. Palestine Offensive Resumed by Jews – Jerusalem Greets Big Convoy – Druzes Routed,” *NYT*, 18 April, 1948, p.19.

<sup>(37)</sup> *Ibid.*

“[t]housands of Arabs tonight were still crowded along the waterfront waiting for boats to take them ten miles across the bay to Acre or to Lebanon. Tens of thousands milled around four concentration points at the eastern end of the town sleeping on bundles of their most essential belongings and waiting for trucks to take them into the Jenin-Nablus-Tulkarm triangle where Arab national committees were organizing reception centers.

The British Army, supervising the movement, estimated that all of Haifa’s 60 000 Arabs would be gone by Sunday night. In Jerusalem, a Jewish Agency spokesman set the figure at 70 000, but other quarters pointed out that many children and well-to-do Arabs had left in recent weeks.

...The 60 000 refugees from Haifa, added to the thousands who have left Tiberias and the many Arab villages, will place an enormous burden on Arab economy.<sup>(32)</sup>

The above quotation clearly illustrates the fact that, at this stage, journalists for the New York Times, working in the field, faithfully described the nakba as it was taking place, and clearly illustrate the fact that, as recent research has confirmed, it was half over before the Israeli state had even been declared, and the Arab states had invaded. As Rashid Khalidi stated, “[t]his first exodus, before 15 May 1948, involved perhaps half the eventual total of 750 000 or so Palestinians who became refugees as a result of the fighting of 1948-49.”<sup>(33)</sup> Whereas in this detailed account, it can be seen that the force of arms is what emptied the city, the LondonTimes reports that “[t]he Arab’s fundamental inability to organize and their lack of training sets at nought their fighting courage. Nor is their cause helped by the temptation of the civil population to flee, as already has been so marked in Haifa and Jaffa.”<sup>(34)</sup>

At any rate, for the New York Times (in an article entitled “War of Partition

---

<sup>(32)</sup> Dana Adams Schmidt, “Haganah Imposes Own Rule in Haifa. It Warns Against Looting as Resistance Virtually Ends – Arab dead 150, Jewish 18. Fighting Near Jerusalem. Zionists Strike at 3 Villages in Move to Guard Lifeline - \$320 000 Stolen by Arabs,” *NYT*, 24 April, 1948, p.4. It is interesting to see how the headlines put the events in a positive light for the Jews, and manage to find negative information regarding the Arabs, in contrast to the stark and realistic reporting of the Palestinian drama by the journalist herself. In fact, there is no reference at all in the body of the article to the alleged theft of \$320 000 “by Arabs”!

<sup>(33)</sup> Rashid Khalidi, “The Palestinians and 1948: The Underlying Causes of Failure,” in Eugene L. Rogan and Avi Schlaim, eds., *the War for Palestine – Rewriting the History of 1948*, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2001, pp.12-36.

<sup>(34)</sup> “British Reinforcements for Palestine. Troops Sent from Cyprus and Malta. “Cease Fire” Demanded at Katamon,” *Times of London (ToL)*, 3 May, 1948, p.4.

## 1948: Describing the Expulsion

Many articles describe a process of ethnic cleansing carried out by the Jews in various parts of Palestine, first of all in Jerusalem. For example, in February, “[m]en of the Haganah toured the Christian Arab section of Jerusalem named Talbich in loudspeaker trucks warning non-Jewish residents to evacuate the area.”<sup>(28)</sup> Meantime, an artillery attack on the market in Haifa from the hills above is described, with “six Arabs killed in Haifa and thirty-six wounded. No Jewish casualties were reported.”<sup>(29)</sup> With this single article, Sam Pope Brewster, working as a reporter, destroys the later myth of cohabitation in Haifa, and of the vain attempts to keep the Arabs from (voluntarily) leaving. And yet, the picture accompanying this particular article, will contribute to perpetuating the image of the Jews as victims and refugees, even during this period when the expulsion of Palestinians was at its height. It shows a tent village, but it is inhabited by Jews, with the following caption: “Jews who formerly lived inside Arab-controlled areas in Palestine erected these dwellings on what was once the site of an Arab village.” The written word (the caption) contains significant information: that Arab villages are being destroyed as the Jews enter them. But the visual impression is one of displaced Jews, an impression that serves to carry the dominant themes of early 1947 (of Jews as refugees and displaced persons) through during a period when roles had been largely reversed.

The Times of London reports the Deir Yasin massacre as an “unpleasant story” that “has not been cleared up.” It notes that the Jewish Agency “wished to express its horror and disgust. The fact that Arab forces had committed brutalities did not excuse brutalities by Jews.”<sup>(30)</sup> There is no trace of the story in the New York Times in the days following the massacre (9 April, 1948). There must at some time have been a detailed account, though, because by the end of 1948, the New York Times was comparing it to the Nazi obliteration of the Czech town of Lidice (see the article below by Anne O’Hare McCormick, “The Changing Skies Above the Middle East,” NYT, 22 December, 1948).

And the reporting from Haifa continues to show that a policy of provoking the mass departure of Palestinians continued, with the planting of a bomb in the car of the “Arab chief clerk of the municipality,” killing “five Arabs”, including the chief clerk.<sup>(31)</sup> By April 23, Haifa had fallen, and

---

<sup>(28)</sup> *NYT*, 12 February, 1948, p.16.

<sup>(29)</sup> Sam Pope Brewster, “Jews Shell Haifa, Fight in the Streets. Mortar Fire Is Poured on City from Slopes of Mt. Carmel – Sniper Action Follows,” *NYT*, 21 February, 1948, p.3.

<sup>(30)</sup> “Massacre at Deir Yasin,” *ToL*, 12 April, 1948, p.4.

<sup>(31)</sup> Sam Pope Brewster, “Bomb in Car Kills 5 Arabs, Wounds 25. Vehicle Had Been Parked in Jewish Area – British Seize Refugee Ship, 1000 Aboard,” *NYT*, 29 February 1948, p.31.

independent Jewish nation. There was open war. Finally, last April, Great Britain put the problem before the UN.

A UN investigation commission...proposed partition of the Holy Land into independent Jewish and Arab states...

America came out for partition. So did Russia. Britain announced that whatever the UN recommended she would give up her mandate and get out of Palestine. She said she would not participate in any UN decision unless it was accepted by both Arab and Jew. The Arab states warned of a "holy war" unless all Palestine were made an Arab state...

Late yesterday afternoon the final ballot was taken. With ten nations abstaining, the UN voted 33 to 13 for the partition plan. A new era in the history of the Holy Land had begun.

The New York Times, it must be said, was restrained in victory. It clearly supports the partition plan, and opposed the Arab 'jihadist' response. It also stands behind its government position. And it attributes problems on the ground to Jewish terrorists representing a small and rejected minority of the Jewish population (which it not historically accurate, but for our purposes this is a peripheral issue, since the Irgun in particular, coordinated almost all of its moves with the Haganah and thus the Jewish Agency, even in such operations as Deir Yasin and the King David hotel bombing, as well as the attack on Haifa).<sup>(25)</sup> There is clearly a will to view the Zionist movement in a favorably light, including its 'terrorist fringe', since its concern was to find a home for the Jewish refugees of World War 2. The Times of London, for its part, did little editorializing, except to note that "[t]he strength of the Jewish influence in Washington has been a revelation," and to predict that "the British will beheld responsible for all that goes wrong with a scheme that continues the United States polity of prescribing plans for Palestine without taking any responsibility for or share in their implementation."<sup>(26)</sup> It did, however, report joyful Jewish reactions (all night celebrations in Haifa), and anger in the Arab world (in Damascus for example, students attacked the headquarters of the Communist Party – presumably for its support of partition: three of the students were killed, and they retaliated by killing four Communists).<sup>(27)</sup> One senses the destabilizing effect of the Palestinian issue on Arab governments.

---

<sup>(25)</sup> An excellent and painstakingly researched source for this period is Elias Sanbar, *Palestine 1948 – L'expulsion*, Washington, DC: Institut des études palestiniennes, 1984.

<sup>(26)</sup> "UN Assembly's Plans for Palestine: Partition into Jewish and Arab States. Jubilant Scenes in Jerusalem. "Illegal and Unjust": Arab Resentment," *ToL*, 1 December, 1947, p.4.

<sup>(27)</sup> "Celebrations in Palestine;" "Iraqi "Disgust";" "Demonstrations in Damascus;" "Police Precautions in Cairo," *ToL*, 1 December, 1947, p.3.

the Arabs are described as people who have a heavy burden of pro-Nazi leanings during the Second World War.<sup>(22)</sup> Meantime, the “outrage” being committed in Palestine (mainly by rogue elements on the Jewish side, according to these press reports), are having the effect of increasing anti-Semitism in the West, notably in London.<sup>(23)</sup>

It is fascinating to see how, at the watershed of the UN General Assembly Partition Resolution, the editors of the New York Times<sup>(24)</sup> (in the “News of the Week in Review”) saw fit to interpret the event.

## **Palestine and the UN**

In Palestine, that strategic and tragic land on the eastern rim of the Mediterranean – there was excitement and tension all last week... The focus of all interest was the United Nations General Assembly in New York. There the Assembly was making a climactic decision that would have momentous effects on the 1 800 000 Jewish and Arab people of the Holy Land.

Never before had the UN’s action on a major issue remained so long in doubt. Never before had the delegates themselves displayed such sustained interest on any single problem. Never before had a UN decision been awaited with such anxiety.

For thirty years Great Britain ruled Palestine under a League of Nations mandate that called for establishment of a Jewish “national home” in the Holy Land, but specified that “nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of non-Jewish communities.”

In all that time Britain failed to reconcile the conflicting claims of Jew and Arab...

## **Terror in Palestine**

World War II ended but there was no peace in Palestine. A small minority of Jewish extremists launched a campaign of terror against the British. They believed that only through force could they reach their aims: to open the gates of Palestine to all the Jewish refugees from Europe and to create an

---

<sup>(22)</sup> *NYT*, 27 January, 1947, p.9.

<sup>(23)</sup> Charles E. Egan, “US Zionists to Aid ‘Illegal’ entrants. Neumann Says They Are Ready to Spend ‘Millions’ to Spur Migration to Palestine,” *NYT*, 22 January, 1947, p. 8.

<sup>(24)</sup> “The News of the Week in Review,” *NYT*, 30 November, 1947, p.E1.



## 1947: The Reversal of Language.

During the greater part of 1947, the designation of people as ‘Palestinians’ (unless linked to the qualifying noun ‘Arabs’) by the Anglo-American press (as exemplified by the two papers under consideration) referred invariably to Jews,<sup>(16)</sup> whether those who had previously emigrated to Palestine or those who were now arriving there. A Palestinian, then, is a Jew (as opposed to a Polish-Palestinian, or a settler, or whatever else may have designated her or him in greater detail). This is new and very different from the language used in other contexts, and notably regarding immigrants to the United States, even after two or three generation. They remain Italian- Polish- or Arab-Americans, it would seem, forever. In this context, on the contrary, the new Jewish arrivals are not only Palestinians, but “Palestinian citizens.”<sup>(17)</sup>

As for the use of the term ‘terrorism’, it is applied to both sides in the conflict, and at this early stage, mainly to the Jewish side.<sup>(18)</sup> Time and again, we are presented with a picture of extremist Jewish groups (Irgun and Stern) who are ‘disobeying’ the central decisions of the Zionist leadership (Golda Meyerson, later Meir, is frequently quoted, as well as Chaim Weizmann) and resorting to bombings and kidnappings, especially of British officials and civilians. In one case, we learn of a British “scheme for recovering from the Jewish community the cost of damage done by terrorists to oil installations at Haifa...”<sup>(19)</sup> Events on the ground are being reported with every semblance of objectivity. The journalists we have followed on the ground during those years of conflict were clearly professionally competent and conscientious. It is the terminology, the actual choice of vocabulary and language that sets the stage early on for the later reading of events. Jews are “refugees”, and they are traveling the “underground railway” to avoid the British blockade designed to prevent illegal immigration. Their “exodus” is described in vivid detail.<sup>(20)</sup> The association with African-American slaves in the US before their emancipation is explicit here, and the impression made on a reader, particularly one who does not have other sources of information, which was the case with almost all Americans, must be a strong one. Those “flowing hordes” are embarked on a painful “trek”.<sup>(21)</sup> But on the other side,

---

<sup>(16)</sup> *NYT*, 10 January, 1947, p.23 (when an article is signed, the author will be listed).

<sup>(17)</sup> *NYT*, 19 January, 1947, p.41.

<sup>(18)</sup> *NYT*, 18 January, 1947, p.5. Here the reference is to “bombings and other acts of terrorism.”

<sup>(19)</sup> “UN Delegates in Palestine. Last Days of Tour,” *ToL*, 1 July, 1947, p.3.

<sup>(20)</sup> George Horne, “Mystery Ship Seen as Exiles’ Haven. Yacht Constructed in 1931 is Believed Carrying Jews Into Palestine,” *NYT*, 18 January, 1947, p.5.

<sup>(21)</sup> *NYT*, 19 January, 1947, p.20.

Empire in particular. Articles are unsigned (although sometimes we are told that they are by “Our own correspondent”). And, while facts on the ground are alluded to, the overwhelming interest is in ongoing negotiations on the one hand, the decisions of the British government and the fate of British civilians and officials on the other, as they attempt to extricate themselves from Palestine. The position is defensive and not dispassionate, following the government’s line (it certainly is true that everybody criticized London, no matter what it decided or failed to decide in matters Palestinian). Shortly before the vote on partition at the UN, for example, we are told that

From now onwards, whatever is decided in the committee rooms of Lake Success will have to be implemented in the Middle East by international action. Every blue-print must be made proof by the organization of the United Nations itself against the assassins of Irgun Zvai and the Stern gang and against no less murderous critics on the Arab side. Partisans who fight in the Washington lobbies and the advertisement columns of the American Press will no longer be able to gain attention by directing their aim at that favourite, familiar target, the British lion.

The United Nations will have in this hard task ahead of it no more loyal, sympathetic and, it may be added, experienced supporter than Great Britain. Her soldiers and administrators have worked patiently for over a quarter of a century to make Palestine a peaceful home for Jews and Arabs. They have heard all sides and have been shot at from all sides. Every suggestion, including partition, has been tested by British inquirers...It is not surprising that the British soldier, as he goes out to search for the murderers of his comrades, and the British parent, as he or she scans the casualty lists or reads of this country being denounced for imperialism and atrocities, feel that here is a burden equitably to be borne on international shoulders. As an active member of the United Nations Great Britain will always share in the responsibilities of trusteeship, but only if the task is put on a basis of teamwork.”<sup>(15)</sup>

The following analysis is thus largely based on reports from the New York Times, which provide a far more detailed and dispassionate account of events as they affected Palestinians (as well as Jews) in Palestine; and there is a palpable dialectic in these reports between reporters on the ground, and the editors in New York. As will be seen, by the end of the nakba, the latter had beaten the former into the background, as the new era in the Middle East was being ushered in.

---

<sup>(15)</sup> “Responsibility in Palestine,” *ToL*, 15 November, 1947, p.5.

political spectrum had denounced the war (and indeed the crushing majority of international public opinion), did the New York Times recant and apologize for its blind adherence to the administration's line (and it would seem, lies).<sup>(11)</sup>

The result, as some students of the media have noted, following Balibar's concept of 'neo-racism',<sup>(12)</sup> is that "too little critical attention is has been paid to media products created by members of marginalized communities about issues germane to 'border' existences – life experiences considered tangential, minor, marginal, or simply not mainstream."<sup>(13)</sup> The fate of Palestinians in the latter part of the nineteen-forties, and in the events making up the nakba, is most certainly a case in point.<sup>(14)</sup> In what follows, we are going to rely exclusively on the reporting of the years 1947-1949 by the two leading "newspapers of record" of Britain (the Times of London) and the United States (the New York Times). For purely logistical reasons, it has not been possible before the submission deadline, to include the Parisian daily *Le Monde*, which would have added another significant, continental, dimension to the perceptions and projections of events. For that we must apologize. The net result may in fact turn out to be a less well rounded but a more consistent vision of the role of the international media in projecting the events that collectively constituted the Palestinian nakba. Where the Times of London is concerned, the hundreds of articles I have at my disposal for the years in question (1947-1949) by and large make for disappointing reading, because it was clearly taking very seriously (and not only regarding this question) its role as a semi-official organ of the United Kingdom in general, the British

---

<sup>(11)</sup> One might question the sincerity of the recantation, in view of the fact that, contrary to its position in the late nineteen-sixties, the *New York Times* is not demanding a withdrawal of troops from Iraq where, it feels, they should never have entered. Like many others in the United States, they would like to have it both ways.

<sup>(12)</sup> Étienne Balibar, "Is There a 'Neo-Racism'?", in Étienne Balibar and Immanuel Wallerstein, eds., *Race, Nation, Class*, London: Verso, 1991, pp.17-28.

<sup>(13)</sup> Kent A. Ono, "Community Prejudice in the Media: Upending Racial Categories in *Doubles*," in Michael L. Hecht, ed., *Communicating Prejudice*, London: Sage Publications, 1998, pp. 206-220, p.209.

<sup>(14)</sup> This understanding on the part of the Palestinians is surely one of the underlying reasons for their decision, over the decade that followed, to overcome the problems inherent to their marginalization by organizing for a long-term liberation struggle against hegemonic perceptions and powers, and by seeking the financial backing that would give them the material means to transform their marginalized status. The result was the various factions that came to make up the PLO, and profound financial dependence on the oil-rich Gulf Arab States (cf. Roger Heacock, "Al-Mahallun wal 'Aidun: Locals and Returnees in the Palestinian National Movement," in Roger Heacock, ed., *The Becoming of Returnee States: Palestine, Armenia, Bosnia, Birzeit*: Birzeit University Press, 1999, pp.27-42.

(notably sugar) in goading the government into its war against Spain in 1898. They then did all they could to hush up the protracted resistance struggles which immediately broke out against US colonialism, notably in the Philippines, which resulted in a bloodbath of indigenous peoples that our politicians today would not for an instant (as in the case of Darfur) hesitate to stigmatize as ‘genocide.’

Different (democratic) cultures have different ways of dealing with the problem. The Anglo-Saxon, and most particularly American tradition, which evolved throughout the twentieth century, is to make a distinction between what is labeled ‘editorializing’ (this has evolved into today’s ‘Op-Ed’ - Opinion-Editorial – pages) and reporting ‘hard’ news.<sup>(8)</sup> On the European continent, most notably in France, this distinction was not traditionally made. Rather, each political and ideological trend or ‘sensibilité’ had its news organ, and it was assumed that one could only arrive at an overall idea of social and political reality by reading a combination of newspapers which crossed the spectrum from left to right. At least this vision carried with it a realistic assessment of what one might expect from getting one’s news from *Le Monde* as opposed to *Le Figaro*. In recent years, with the ongoing process of market liberalization, the French model has become (virtually) all form and no content. Fortunately, an analytical monitor of the French media, particularly its allegedly progressive organs such as *Le Monde* and *Libération*, has laid bare the increasing role of market-related considerations in determining what one reads or sees in the media. This is the bitingly critical bimonthly journal *PLPL*<sup>(9)</sup> (*Pour Lire Pas Lu*) which casts a constantly critical eye on the French (and particularly, the Parisian) “paysage médiatique.”<sup>(10)</sup>

In the construction of the ever-evolving reality, media reports may follow or lead. Journalists were at the forefront of the battle to change US public opinion regarding the Vietnam war and dismantled the US administration’s claims (until the Tet offensive of 1968 undid these claims altogether). They led, and most academics and most politicians, and public opinion as a whole, followed. The American war in Iraq beginning in 2003 brings an example of the media following rather than leading opinion. Only after it was much too late, and after large sections of the body politic on the liberal side of the

---

<sup>(8)</sup> The use of the term ‘hard’ is most certainly designed to avoid another word such as ‘objective’, since it is very rare for news media to portray themselves as utterly objective, even when they claim to give us “all the news that’s fit to print”, which the *New York Times*, after many decades, no longer pretends it is doing.

<sup>(9)</sup> *PLPL*, PO Box 70072, 13192 Marseille CEDEX 20, France.

<sup>(10)</sup> Unfortunately, there is no analogous journal in the United States, where one has to read what newspapers say about their rivals, in order to gain critical insight.

asserted that common citizens had to be told what they should believe.<sup>(2)</sup> For Lippmann, “we shall assume that what each man does is based not on direct and certain knowledge, but on pictures made by himself or given to him...The pictures inside the heads of these human beings...are their public opinions.”<sup>(3)</sup>

Nonetheless, this concept greatly modifies, if it does not reverse, the idea prevalent from the late eighteenth century to the middle of the twentieth, and based on Rousseau, that reality and its mechanisms, in particular those pertaining to the social and political world, could be understood through the language of abstract laws (the laws of nature) as expressed through their “grammar,” combined with their empirical study and compilation (Hegel: “the Real is the Rational and the Rational is the Real”). The view for the past several decades has been that “[t]he truth alone will not set us free.”<sup>(4)</sup> But this view has been accompanied by increasing pessimism as to the role played historically, and played in the contemporary world, by the print and audio-visual media. Buckminster Fuller could, in the 1970s, still claim that no “Utopian degree of contentment of the all-powerful subconscious reflexing of the human brain” could be possible as long as one lived with a “minority’s knowledge that the majority of humanity suffers and deteriorates...”<sup>(5)</sup> In other words, reform on the domestic and international level, the righting of wrongs, is predicated on the effective communication of the powerful minority’s understanding of these wrongs. In the meantime, the role of communication itself has been placed in the context of the constructivist view of international society. Likewise, the notion has emerged of the selective retention of information to fit in with one’s preexisting point of view, combined paradoxically with audience vulnerability to subliminal messages on television.<sup>(6)</sup> While not going that far, Jürgen Habermas insists on the insufficiency of a knowledge of “the grammatical form of general laws”, but rather, on the exclusive validity of “the communicative form of discursive processes of opinion- and will-formation.”<sup>(7)</sup>

The role of the media has ever been a contested one. In the United States for example, they most certainly joined with politicians and capitalist interests

---

<sup>(2)</sup> *Ibid*, p.176.

<sup>(3)</sup> Quoted in David H. Emerson, *Public Opinion and Interest Groups in American Politics*, New York: Franklin Watts, 1982, p.98.

<sup>(4)</sup> Barry N. Schwartz, “Introduction”, in Barry N. Schwartz ed., *Human Connection and the New Media*, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1973, pp.1-9, p.2.

<sup>(5)</sup> R. Buckminster Fuller, “Utopia or Oblivion”, in Schwartz, pp.15-27, p. 26.

<sup>(6)</sup> Dennis Howitt, *The Mass Media and Social Problems*, Oxford: Pergamon Press, 1982, p.23.

<sup>(7)</sup> Jürgen Habermas, *Between Facts and Norms. Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy*, Cambridge, MA: The MIT Press, 2001, p.103.

historical conditions), as well as official and unofficial memory as defined by local, national and also international discourse.

This is also true of the Palestinian memory of the nakba, which from the beginning developed in a context largely defined by a countervailing discourse, that of the Zionists, whose purpose was to deny that memory as it usually denied the occurrence of the nakba itself. Superimposed above the latter discourse was one generated by official and unofficial representations through the international, particularly Western, media. The images and interpretations of some of the more elite-oriented newspapers (e.g., *Le Monde*, the *New York Times* and *The Times* of London), will be the topic of this paper, because the collective recollection of the nakba was forged within the context of a hegemonic narrative that gave importance to some things and not to other. As the events unfolded, journalists by and large acquitted themselves creditably of their responsibilities. They reported the various acts of ethnic cleansing which collectively constituted the nakba. In the years that followed, however, the elements of the hegemonic (international) memory were based, not only on contemporary reporting, but on projections that were formulated in the immediately ensuing period, and which denied the reality and the necessary consequences of the events of 1947 to 1949.

The Palestinians' collective memory therefore was forced into a position of rejectionism in relation to this overarching picture as opposed to the initiating posture of collective memory formation on the part of other peoples, something which, it is reasonable to assume, contributed over time to their particular formulations and recollections of the nakba itself.

## **Introduction**

It is generally accepted today that collective viewpoints, including what is known as 'public opinion' regarding contemporary events and the 'memory' of past ones, are constructed rather than being innate or based on purely empirical observation. Politics is seen as a subjective reality<sup>(1)</sup> (but a reality nonetheless) in which the "internalizations" of public opinion influence journalists, activists and others, who influence public opinion in return, thus creating a process of mutual reinforcement or 'construction'. This is of course a far cry from the elitist views of a journalist like Walter Lippmann, who throughout his long career during the first half of the twentieth century, derided public opinion as a "phantom," and

---

<sup>(1)</sup> Susan Herbst, *Reading Public Opinion: How Political Actors View the Democratic Process*, Chicago: University of Chicago Press, 1998, p.151.

## **Crystallizing the Global Memory: Correspondents, Editors, Governments, and the Nakba, 1947-1949**

**Dr. Roger Heacock**

### **Abstract:**

This paper is intended to illustrate the role of globally hegemonic structures of representation in shaping collective memories, based on the case of the 1947-1949 nakba.

Memory is often contrasted to history in the same way as oral and archival sources are set against one another. In actual fact they are complementary, and to be developed simultaneously, although not always by a single voice (or pen). There remains, however, a missing element in this dyad, providing part of the link between its methodologically disparate features. It is that of contemporary reporting and analysis, notably within the international media, specifically those organs that are a constituent part of the globally hegemonic system of representation. During the period in question, academics and journalists created and, through the press, popularized concepts such as the 'free world', 'totalitarianism', the 'cold war', and even 'Judeo-Christian civilization', which then became part of the axiomatic structures of the world system, any logically- or empirically-based objections to which were virtually fruitless. The press thus contributes to the general memory of events and their significance, and to their codification as history.

As Pierre Nora has shown with regard to the French case, collective memories are not simply the sum of individual experiences. They are eked out of a constant interaction among these and between them and the overarching structures of politics and ideology (an approach exemplified by Althusser in his efforts to articulate the relationship between 'subjective' and 'objective')





- McKevitt, C. Luse, A. and Wolfe, C.** (2003) 'The unfortunate generation: stroke survivors in Riga, Latvia.' *Soc.Sci & Med.* 56, pp. 2097-2108.
- Murray, J.L. and Chen, L.C.** (1992) 'Understanding Morbidity Change.' *Population and Development Review* 18 no. 3 (September), pp. 481-503.
- Omidian, P.** (1996) *Ageing and Family in an Afghan Refugee Community: transitions and transformations.* Garland.
- Omidian,P.** (2000) 'Qualitative Measures and Refugee Research: The Case of Afghan refugees,' in Ahearn, F.L. Jr., *Psychosocial Wellness of Refugees: Issues in Qualitative and Quantitative Research.* New York and Oxford: Berghahn Books.
- Papadopoulos, I.** (1999) *The Health needs of the Greek Cypriot people living in two London Boroughs.* PhD thesis, University of North London.
- Papadopoulos, R.K.** (2002) (ed.) *Therapeutic Care for refugees: No Place Like Home.* (The Tavistock Clinic Series) London and New York: Karnac.
- Powles, J.** (1997) 'Greek Migrants in Australia:surviving well and helping their hosts,' in Marks, L. and Worboys, M. *Migrants, Minorities and Health.* Routledge: London.
- Skultans, V.** (1996) *The Testimony of Lives.* New York and London: Routledge.
- St John-Jones, L.W.** (1983) *The Population of Cyprus: Demographic Trends and Socio-Economic Influences.* London: Temple Smith for the Institute of Commonwealth Studies.
- Strong, P.** (1999) *The economic consequences of ethno-national conflict in Cyprus: the development of two siege economies after 1963, and 1974.* PhD Thesis, Economic History, London School of Economics and Political Science (University of London).
- Summerfield, D.** (1999) 'A critique of seven assumptions behind psychological trauma programmes in war-affected areas. *Social Science and Medicine* 48, pp. 1449-1462.
- Zetter, R.** (1992) 'Refugees and Forced Migration as Development Resources' *The Cyprus Review* vol. 4, no 1, pp 7-39.

**Hirschon, R.** (1989) *Heirs of the Greek Catastrophe: The Social Life of Asia Minor Refugees*. Oxford: Clarendon Press.

**Kinkle, L.H. Jr.** (1974) 'The effect of exposure to culture change, social change and changes in interpersonal relations on health,' in Dohrenwend B.S. and Dohrenwend B.P., *Stressful Life Events*.

**Kleinman, A. M.D.** (1986) *The Social Origins of Distress and Disease: depression, neurasthenia and pain in modern China*. Yale University Press.

**Kliwer, E. and Jones, R.** (1999) 'Immigration Research: Immigrant Health and the use of medical services.' Department of Immigration, Government of Australia. <http://immi.gov.au/research/health.htm>

**Loizos, P.** (1981) *The Heart Grown Bitter: a chronicle of Cypriot war refugees*. Cambridge: Cambridge University Press.

**Loizos, P.** (1975) *The Greek Gift: Politics in a Cypriot village*. Oxford: Blackwell. (Reprinted in Peleus' *Studien zur Archaeologie und Geschichte Griechenlands und Zyperns*, no. 26 with a new introduction, 2004). Mannheim and Mohnesee: Bibliopolis.

**Loizos, P.** (2008) *Iron in the Soul: displacement, livelihood and health in Cyprus*.

Berghahn Books: Oxford and New York.

**Mackay, D.M.** (1974) 'The effect of civil war on the health of a rural community in Bangladesh.' *J.Trop.Med.Hyg.* 77, pp. 120-127.

**Marmot, M. and Bobak, M.** (2000) 'Psychosocial and Biological Mechanisms Behind the Recent Mortality Crisis in Central and Eastern Europe,' in Cornia, A.G. and Panizza, R. (eds.) *The Mortality Crisis in Transitional Economies*. Oxford: Oxford University Press, pp. 127-148.

**Marmot, M.** et al (2000) 'Health and the psychosocial environment at work,' pp. 105-131 in Marmot, M and Wilkinson, R *Social Determinants of Health*. Oxford University Press.

**Mavreas, V.G. and Bebbington, P.E.** (1988) 'Greeks, British Greek Cypriots and Londoners: a comparison of morbidity.' *Psychological Medicine* 18, pp. 433-442.

**Clark, S., Colson, E., Lee, J., Scudder, T.** (1995) 'Ten Thousand Tonga: a longitudinal study from Southern Zambia 1956-1991. *Population Studies* Vol. 49, pp. 91-109

**Cornia, A.G. and Paniccia, R.** (2000) 'The Transition Mortality Crisis: Evidence, Interpretation and Policy Responses,' in Cornia and Paniccia (eds.), *The Mortality Crisis in Transitional Economies*. Oxford: Oxford University Press.

**Council of Europe** (2000) 'Health conditions of migrants and refugees in Europe: Report of the Committee on Refugees, Migration and Demography'. [http://stars.coe.fr/doc/doc\)/EDOC8650.HTM](http://stars.coe.fr/doc/doc)/EDOC8650.HTM)

**Eastmond, M.** (2000) 'Ethnographic Approaches to refugees and health' in (ed.) Ahearn, F. *Psycho-Social Wellness of Refugees*. New York and Oxford: Berghahn Books.

**Eberstadt, N.** (1994) 'Demographic Shocks after Communism – East Germany 1989-92.' *Population and Development Review*, 20 (1) pp. 137-152.

**Eliades, C.** (1982) *La Politique d'accueil des refugies et l'organisation de l'espace urbain et rural en Republique de Chypre*. Unpublished doctoral thesis, Université de Droit d'Aix-Marseille, Institut d'aménagement régional.

**Evdokas, T. Mylona, L. Paschalis, C. Olympios, C. Chimona, S. Kalava, E. Theodorou, N. and Demetriou, E.** (1976) *Refugees of Cyprus: a representative socio-psychological study*. Nicosia: Socio-Psychological Research Group.

**Farmer, R. Miller, D. and Lawrenson, R.** (1996) *Health Epidemiology and Public Health Medicine* (4<sup>th</sup> edition). Oxford: Blackwell Science.

**Government of Cyprus** (1999) (In Greek) *I Synitheia tou kapnismatos Ston Kypriako Plythismo (The Habit of Smoking in the population of Cyprus)*. Nicosia: Ministry of Health.

**Hadjiyanni, T.** (2002) *The making of a Refugee: children adopting refugee identity in Cyprus*. Westport: Praeger.

## Works Cited:

**Agamben, G.** (1998) *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life*. Stanford: Stanford University Press.

**Agathangelou, A.** (1985) *Mortality in Cyprus*. Department of Statistics, Ministry of the Interior, Nicosia. Population Statistics Series III Report no 5.

**Agathangelou A.M. and Killian K.D.** (2002) 'In the Wake of 1974: Psychological wellbeing and post-traumatic stress in Greek Cypriot refugee families.' *Cyprus Review* 14 no 2. pp 45-69.

**Ager, A.** (1994) 'Mental health issues in refugee populations: a review.' Working Paper for the Harvard Centre for the Study of Culture and Medicine. Harvard Medical School, Department of Social Medicine.

**Ahearn, Jr. F.L.** (ed.) (2000) *Psychosocial Wellness of Refugees: issues in qualitative and quantitative research*. (Studies in Forced Migration vol 7) New York, Oxford: Berghahn Books.

**Appels, A. and Mulder, P.** (1988) 'Excess fatigue as a precursor of myocardial infarction.' *European Heart Journal* vol. 9 pp 758-764.

**Berkman, L. and Kawasaki, I.** (eds.) (2000) *Social Epidemiology*. Oxford and New York: Oxford University Press.

**Colson, E.** (1981) *The Social Consequences of resettlement: the impact of the Kariba resettlement upon the Gwembe Tonga*. Manchester: Manchester University Press. Published on behalf of the Institute of African Studies, University of Zambia (Kariba Studies IV).

**Creed, F.** (1985) 'Life Events and Physical Illness.' *J.Psychosomatic Research* vol. 29 no. 2, pp. 113-123.

**De Waal, A.** (1989) *Famine that Kills: Darfur, Sudan 1984-1985*. Oxford: Oxford University Press.

**Brown, G. and Harris, T.** (1978) *The Social Origins of Depression*. New York: The Free Press.

**Christodoulou, D.** (1992) 'Inside the Cyprus Miracle.' *Modern Greek Studies Yearbook Supplement*, vol. 2. Minnesota: University of Minnesota.

## **Acknowledgements**

The Two Villages Health Study was funded by the Economic and Social Research Council of the U.K, (Grant no RES –00-22-0792 ‘Transcending Dislocation?’) to which we are grateful. In planning or analyzing the research we have benefited from discussions with Ted Cantrell MD, Tim Dyson, Pramjit Gill MD, Kaveri Harriss, Christopher Langford, Christina Loizou and Doros Loizou MD, Yiannis Papadakis, Pavlos Pavlou MD, Christina Pourgourides MD, Richard Wilkinson, Jonathan Mant MD, Gill Shepherd, Swaran Singh MD, and Derek Summerfield MD. Participants in Anthropology and Development Studies seminars at London School of Economics, the Max-Planck Institute for Social Anthropology, Halle/Salle, and Intercollege, Nicosia must also be thanked, as must the organizers of the Health and Diaspora workshop at SOAS, 2005. To Thomas and Argyrou Diakou, to the mayor of Astromeritis, Aris Constantinou and to Solonas Papamoyseos we are grateful for help in identifying persons on the birth registers. For statistical advice we are grateful to George Gaskell, LSE, and Patrick Heady, Office of National Statistics, and for data analysis to David Hanton. We thank Dr. Stavros Pouloukkas for permission to quote from an unpublished study. I am particularly grateful to Dr. Marios Sarris and Dr.Olga Demetriou for once counting gravestones in Kato Polemidhia and Pano Arodhes, respectively, and to three Argaki friends for all kinds of support – Christos Pelavas, Nikos Pelekanos and Zenon Papaloizou. We are grateful to the 260 respondents for tolerating our research with good grace. If it cannot help them directly, perhaps it can help other refugees. No-one acknowledged shares responsibility for any errors.

**Table 3. Evidence from the DhyDO study: (Loizou D and others, in preparation)**

Selected medical conditions for refugees and non-refugees, by date of birth. For each year, the first column refers to refugees, the second to non-refugees.

Medical Condition	Born < 1960		Born < 1950		Born < 1945		Born < 1940	
	<i>P</i> <sup>1</sup>	<i>P</i> <sup>2</sup>	<i>P</i> <sup>1</sup>	<i>P</i> <sup>2</sup>	<i>P</i> <sup>1</sup>	<i>P</i> <sup>2</sup>	<i>P</i> <sup>1</sup>	<i>P</i> <sup>2</sup>
Myocardial infarction	5.2%	4.1%	8.7%	5.3%	10.8%	5.5%	9.5%	7.0%
Angina	3.3%	4.1%	4.7%	4.6%	5.9%	5.5%	9.5%	5.7%
Stroke	1.9%	1.8%	3.1%	1.9%	3.9%	2.1%	4.8%	1.9%
High blood pressure	59.7%	52.4%	44.1%	42.7%	40.2%	37.1%	34.9%	33.1%

**Table 4. Reported significant illness over lifetime, for the 1930-1940 birth cohort.**

Excluded: Appendectomy; tonsilectomy; Short term raised blood pressure (under one year). Included: raised blood pressure with medication, for several years. Medication for ‘stress’; typhus in childhood; any cancer episode even if ‘cured’; arthritic conditions requiring medication or surgery.

**Table 4**

Morbidity	Refugee Village		Non-Refugee Village	
	Count	% Cases	Count	% Cases
Living persons only				
Base number	129	100.0%	92	100.0%
0	35	27.0%	15	16.3%
1	59	45.7%	26	28.2%
2	26	20.1%	30	32.6%
3	8	6.2%	11	11.9%
4	1	0.8%	8	8.7%
5	1	0.8%	2	2.1%
<b>Totals:</b>	<b>129</b>	<b>100.6%</b>	<b>92</b>	<b>99.8%</b>

the worst. Thus, most Argaki refugees have not been subjected to some of the nightmare conditions of refugees in Palestine, Lebanon, former Yugoslavia, Rwanda, Darfur, and many other recent conflict zones. They had however heard through mass media reports of such things happening to their compatriots. A small number – six nuclear families – lost a close relative, and there were a small number of rape victims (Loizos 1981).

6. The overarching framework of Orthodox Christianity provided a system which gave meaning to their particular losses, offered a degree of comfort, sometimes provided additional material support, and created a visual environment of spiritual protection (see Loizos 2008 for a detailed discussion).

## **Policy Implications**

Agamben starts his disturbing book *Homo Sacer* (1998) with a quote from Aristotle about life being good, other things being equal. Agamben's complex argument ends with refugees who are treated as persons without rights, an argument already made forty years earlier by Hannah Arendt (1951: 169-295). It clearly applies to many situations facing 'worst case' refugees today, a matter on which Palestinians are, unhappily, expert witnesses. One key point of this paper is that the Greek Cypriot state did not treat the Greek Cypriots displaced in 1974 as people to be disregarded, kept in camps or further marginalized and humiliated. It did not give them what Agamben terms *la vita nuda*, 'mere existence'. It respected their citizenship rights and offered some extra refugee benefits, helped them up off their knees and they have stood on their own feet ever since. But if one of the 'hidden injuries' of being even a well-supported refugee is still an increased risk of cardiovascular disease, the risks for refugees in 'failing states' and poor countries may be very much greater. They should be priority issues for people concerned with the middle term and long term, for public health officials and welfare benefits policy analysts. They are also issues in which the refugees themselves have a strong, indeed a literally vital interest, and may therefore respond to intelligent public information campaigns, to induce them to flag up the danger of cardiac illness as a mid-life risk they themselves should be looking out for. Radio and newspapers are good vehicles for such campaigns. That is why we hope that future scholars can follow up on these exploratory suggestions. There will alas, be no shortage of refugees and failing states.

Cyprus allows an unusually clear test of ‘simple’ forced migration as generative of health difficulties, since factors 1 to 4 are not present, and were not operating between 1974 and 2004.

In Cyprus, post-1974, the cultural ethic that parents must work hard to educate their children was seen as a shared, consensual and internalized norm, rather than a value imposed from above by party and state. If there were not more mental illness, we would argue it is because people were strongly challenged and tested, but most were not broken by what was required of them. It was, in the main, within their power to succeed. If we compare the Cyprus case with the East European post-socialist states in the period 1989 to 1995 (Cornia and Panizza 2000) and the ‘demographic shocks’ they experienced (Eberstadt 1994; Watson 1995; Marmot and Bobak 2000; Mckee 2001; McKeivitt et al. 2003) we can point to ‘protective factors’ as reasons why Greek Cypriot people who were dislocated do not have higher mortality and do not report more major health difficulties, such as clinical depressions. The following reasons are proposed:

1. They were received into a sympathetic state and society of co-ethnics and co-religionists, which also made available significant resources.
2. This state achieved a remarkable economic recovery within a relatively short space of time (Strong 1999; Zetter 1992) partly by harnessing refugee labor productively, and partly by supporting refugee self-help efforts with favorable economic and social policies.
3. The refugees’ pre-dislocation life goals – educating their children and seeing these children marry – remained meaningful and attainable. Given a slow reduction in completed family size and generally positive economic growth, these goals remained within the practical reach of the 1930-40 cohort. That allowed people who exerted themselves to rebuild their livelihoods to keep their self-respect as adults, and to keep coherence in their lives.
4. Their life-goals are diffuse enough and flexible enough to accommodate relative shortfalls: if a child graduates from secondary school, this can be considered as ‘education’ even though the parents and child in question cannot go far into expensive tertiary education. If a child marries a bit later, or with a mortgage rather than a paid-off house, this can still be counted as a ‘success’.
5. The majority had not experienced at first hand the worst effects of war because they had left their community early enough to avoid



illness while others die? The answer will be a complex set of physical and psychological variables that life events researchers must eventually be able to define” (Creed 1985: 114). When we started this study, we had expected that the data would strongly support the hypothesis that refugees were dying ‘earlier’ than non-refugees, and that cardio-vascular disease rates would be dramatically higher among the refugees. This seemed a reasonable inference from the literature on psycho-social stress (Clark et al. 1995; Marmot and Bobak 2000; Appels and Mulder 1988; Marmot et al. 2000). But on the evidence so far, it looks as if the story we need to tell is of refugees who are managing their health rather better than the literature on psycho-social stress would have led us to expect. What, then, protects Greek Cypriot refugees, who are almost by definition subjected to a severe life event, from more illness? Why do so many of them retain both agency and meaning in their lives? Accordingly, we turn our attention to this issue.

There has recently been a major change in refugee health studies. F.L. Ahearn Jr’s edited volume, *Psychosocial Wellness of Refugees* (2000), makes an important point in its title and introduction. Most refugees cope, survive, and act purposefully and effectively. In our study, refugees have not died in larger numbers or ‘earlier’ than non-refugees, and although proportionately more have experienced serious cardiac illness, they have survived it so far. The many that do well in health and broader adaptive terms are just as important as the few who do not, both to themselves and to us as analysts (Muecke 1992). This follows up on important early work by Kinkle (1974) on the major differences in how groups of people deal with challenges to health. There are numerous studies of refugee and migrant health in Canada, the U.S., Australia and Europe (Council of Europe 2000; Kliever and Jones 1999; Eastmond 2000; Powles 1997). Many of these studies record cultural definitions of health perceptions, or the differences between migrant health and that of the host population. Some try to compare migrant health with health of non-migrants in their communities of origin. One of the difficulties about the first kind of study is that the migrants/refugees experience a range of complications to the initial dislocation and commonplace destitution. Refugees *stricto sensu* who migrate by crossing international state borders will often have to:

1. learn a new language;
2. live in an unfamiliar society;
3. face labor market disadvantage/discrimination/downward mobility;
4. face forms of racism and denials of their legitimacy.

**Case 4** (TVHS no. 24) was born in Argaki on 16 August 1937. From a small farming family, she married a farmer who had become a veterinary inspector. They had six children aged from fourteen to one year when they became refugees. She says: “Being displaced set us back a great deal, but I faced it with patience and endurance.” She has had no significant health problems that she reports, beyond blood pressure having been raised for a period of three months some years ago. She worked as a seamstress for twelve years of displacement. All six of her children have completed secondary education, and four have university degrees. This case has been mentioned to provide a contrast to the previous ones – an example of successful coping with no major reported health problems, where perhaps the children and their success in education have acted as ‘protective factors’. During field research a number of other anecdotal accounts were collected of refugees from other Cyprus communities who experienced cardiac illness following displacement. In some cases this occurred in the early years, and affected people who were rather younger than is usual for such conditions.

Greek Cypriot refugees in Cyprus have enjoyed a right to free medical testing in public health clinics. They routinely have tests for blood cholesterol levels, for sugar levels indicative of diabetes, and for other health indicators. The non-refugees do not collectively have such an entitlement, unless they are civil servants. In our control village, relatively few of the respondents were civil servants. It is possible that refugees have made more use of precautionary diagnostic tests and that this allows them to monitor their health in ways that reduce the likelihood of some illnesses and allow early treatment. Perhaps the refugees’ perceptions of their own vulnerability encourage them to greater self-care than the control group. Perhaps access to free diagnosis and healthcare works to get more refugees diagnosed ‘early’ for conditions that are ‘waiting to be disclosed’ in the non-refugees. Perhaps the diabetes rates in the control village reflect some genetic predispositions in that community. We can raise such questions but cannot answer them.

### **Coping with Displacement: Protective Factors**

When discussing severe life events and physical illness Francis Creed (1985) stated the problem that has resurfaced more recently in refugee studies. He wrote: “Since the severe life event seems to have an apparently identical impact on many people, the most striking feature is the variability in response – why do some people appear able to withstand such stress without

with future university education, which would have involved the family in substantial expenses, he had a major heart attack, which he survived. He was 43 years of age. He has not worked since then, but nevertheless suffered a stroke in 2001, from which he made a good recovery.

*Case 2* (TVHS no. 2) was born in Argaki in 1932. He was from a poor family, but very determined to better himself. He worked as an agricultural laborer, and later as an employee of the Department of Agriculture. He became a refugee in August 1974. For a number of years he, his wife and children were living in a drafty shack on urban land owned by his employer. The couple worked and saved hard. His daughter was able to study in the USSR. She returned with professional qualifications, and a husband from a low-income country, who although professionally qualified has been employed in a job lower than his skills and on only a modest salary. The young couple is now housed in a modern house in a suburb of Nicosia, and he and his wife live in a basement flat adjoining this house. He cultivates vegetables on a piece of unused land adjacent to the house. At the age of 60, in 1992, he started to experience unexpected tiredness, was diagnosed as having blocked arteries, and a cardiac operation was performed using a vein from his leg to assist his heart.

*Case 3* (TVHS no. 3) was born in Argaki on 16 December 1934. She came from a poor family. She married a hard-working man from an equally poor family. Until becoming refugees, they worked on their small landholding, and he worked as a heavy machine driver. They had a son of seventeen and a daughter of thirteen in 1974 when they became refugees, and they lived in several mountain villages in temporary accommodation; but after several years they received government assistance to build a small house in a refugee settlement, in a village twenty miles from the capital. This move was important because it made the daughter's secondary education easier. The mother worked at first in a factory, then took a job ironing clothes, later working as a cleaner in a secondary school. Her son graduated from a university in Canada, and now has a job as an accountant. Her daughter qualified in law and works in a law office, but remains unmarried, aged forty-three in 2004, a matter which is emotionally difficult in Cypriot society for a parent to deal with. Her husband works six days a week at the age of seventy as a machine driver. She started to feel tired in 1996 or 1997, and in 1998 (aged sixty-four) had a heart-valve replacement operation. She remains understandably apprehensive about her future health.

## **Comment: Factors that may Influence Cardiac Illness**

Appels and Mulder (1988) were concerned with excessive fatigue as a likely precursor of myocardial infarction. Because a range of different conditions can produce feelings of excessive fatigue, rather sophisticated studies are required to filter out key factors. Certainly, refugees in Cyprus have had a long-standing problem they have not been able to solve, and have experienced both real and symbolic losses, both being factors flagged up by Appels and Mulder as accompanying their excessive fatigue reports. Other studies suggest that persons who experience anger intensely and frequently are more prone to cardiovascular illness. Refugees often show anger when they recall their displacement, and they have well-developed feelings that it was and is a matter of lasting injustice. Some of our survey data relate to the question of the length of the working life, and this might also contribute to feelings of excessive fatigue. As the refugees were made destitute in 1974, and the non-refugees had not had this experience, we attempted to see if in later years refugees were continuing to work when the non-refugees had stopped. We asked for age of retirement and our data suggest 29 per cent of the refugees were continuing to work in 2004, as opposed to 11 per cent of the non-refugees. This difference is statistically significant (point probability 0.004). In refugee narratives of how they coped with destitution they frequently referred to working long hours or holding down second jobs. Dislocation and destitution would, we suppose, be experienced, at least for the initial years before economic recovery was starting to seem plausible, as the sense of 'lack of control over workplace conditions', if not a loss of control over their whole lives. That is a factor which Marmot and his colleagues have identified as a strong candidate for explaining increased risk of cardio-vascular illness.

We now wish to turn away from the numerical data and briefly consider some qualitative material, which will help put the numerical findings in a better anthropological perspective; we have numerous cases similar to the four selected. The first three cases are of refugees affected by serious ill-health. The fourth case is of refugee well-being (Ahearn 2000).

*Case 1* (TVHS no. 7) was born in Argaki village in 1938 into a poor family, was adopted as a child, and grew up in a farming family. He became employed as a delivery driver for a soft-drinks firm, which he was able to combine with a small landholding. He became a refugee in August 1974, a father with two small children. For a time his family was housed in a garage in Nicosia. In 1981, when his daughter was starting to concern herself



**Myocardial Infarction [The DyDo Study, Loizou et al]**



**Angina**

These graphs give further support to the findings of the Two Village Health Study: in two cardiovascular conditions, refugees born during or close to our research period, nationally sampled by sophisticated methods, show higher rates of pathology than non-refugees.

These data refer to living informants interviewed in 2004. Birth cohort members who died between 1974 and 2003 are dealt with separately. We are dealing with informants' reports of their illness perceptions, and not with confirmed medical diagnoses (Murray and Chen 1992). It is therefore appropriate to say something about how we classified informant responses.

The classification 'major cardiovascular illness' was reserved for individuals who had reported an incapacitating stroke or heart attack episode, and/or a surgical procedure arising from cardiac illness, such as valve replacement, a bypass or balloon angioplasty. The classification of 'medium cardiovascular illness' was employed when an informant had reported having elevated blood pressure for three or more years and had been placed on a regime of medication to control this. A reported stroke, particularly if it had caused lesser non-incapacitating impairments was also included in this category. We did not include reports of occasional arrhythmias, transient tachycardia, or brief episodes of elevated blood pressure. Such reports have been treated as sub-clinical and not classified. We may have underestimated the seriousness of some 'minor' conditions, and over-estimated the seriousness of some 'major' ones. It would require clinical knowledge and diagnostic tests before there could be greater confidence in these classifications. But if we have erred, it is most likely in the direction of under-reporting these conditions.

The data, when subjected to statistical analysis, show that the refugees report more major cardiac illness, and more medium cardiac illness than the non-refugees. The major cardiac illness finding has an 85 per cent chance of being reflected in the wider population, and the medium cardiac illness finding a 65 per cent chance. Both fall short of the 95 per cent level that would have constituted statistical significance. But we can find support for the suggestion that the refugees in our 1930-40 birth cohort, now aged sixty-four to seventy-four, have a higher risk of cardiac illness from the findings of another study which we encouraged to include refugee/non-refugee status as one of its indicators. This is a major epidemiological study carried out in Cyprus 2003-2004 (Loizou et al., 2006), and data from this study analyzed at our request show differences between refugees and non-refugees in the relevant age groups in prevalence of myocardial infarction, angina pectoris, stroke, and blood pressure. The graphs reproduced below, by permission of Dr Stavros Pouloukas, are relevant here. The reader is advised that these graphs, which order morbidity by date of birth, must be treated as suggestive only: they are a by-product of a study with a very different overall focus.

villagers have died there may have been a tendency to perceive the deaths as ‘due to’ the refugee condition, rather than as deaths that might have occurred at the same age anyway because of the particular heredity of the individual in question, and the kinds of health-specific actions – diet, exercise, smoking, alcohol consumption and work activities – they were affected by. To push the argument a little further: just as in some African societies all human deaths have been attributed to ‘witchcraft’, so among the refugees, there is a tendency to attribute early death to ‘the refugee condition’ (*prosphygia*), and ‘stress’ (*angkos*). We do not suggest that the refugees are deeply resistant to more rationalist bio-medical arguments, if they are offered them, for they are a health-conscious group of people, with all the ends-means rationality of effective farmers and small business entrepreneurs. It is rather that when the disturbing fact of human mortality – the loss of friends or relatives – comes up in conversation, their explanation of first recourse is to point to the stresses of refugee life for a convenient all-purpose explanation.

But even if they are wrong about comparative death rates, they are right in their suspicion that refugees suffer from serious illness disproportionately. This emerges from the TVHS. Table 8.2 shows reported morbidity for the refugee and non-refugee cohorts. The most important result here is the greater prevalence of cardiovascular illnesses among the refugees, which in descriptive statistical terms is clearly higher than among non-refugees.

**Table 2: Reported Morbidity by October 1<sup>st</sup> 2004 of the 1930-1940 birth cohort.**

**Table 2**

Morbidity*	Refugee Village		Non-Refugee Village	
	Count	% Cases	Count	% Cases
Base number	151	100.0%	104	100.0%
Major Cardiac	19	12.7%	8	7.7%
Medium Cardiac	24	16.0%	14	13.5%
Cancers	9	6.0	1	1.0%
Diabetes	8	5.3%	9	8.7%
Dementia	3	2.0%	0	0.0%
Depression	8	5.3	0	0.0%
<b>Total Cases:</b>	61	40.7%	25	=24.0%
<b>Total Diseases Reported:</b>	72	1.18 per person	32	1.28 per person

\* Some persons reported multiple diseases

proportions, or in causes of death. It is possible that in the percentage of the birth cohort for whom we were unable to obtain information (20 per cent of the refugees, and 15 per cent of the non-refugees) there might be important differences. But a small number of ‘missing’ refugee deaths – e.g., two, three or four persons, would not decisively alter the statistical significance picture.

The data do not support the belief among Argaki refugees that ‘the refugees have been dying earlier’. Since they have not been conducting surveys, there is no reason why they should, as individuals, have reached a correct conclusion. It will take a national sample to see if our findings for two villages apply more generally. But in addition to the straightforward empirical finding – no apparent difference in death rates – there is the anthropologically interesting question: why are the Argaki refugees predisposed to think as they do – to believe that they are dying ‘earlier’ than non-refugees? And what does it suggest about their states of mind, their self perceptions, and perceptions of *prosphygia* – the condition of being refugees? Striking discrepancies between the perceptions of health and the actual rates of morbidity among populations have been reported by earlier works. In an important paper, Murray and Chen (1992) made clarifying distinctions in assessing clinically-defined morbidity and self-reported morbidity. They showed that there can be wide discrepancies between these two measures, and that in two societies it is sometimes the one with better life-expectancy profiles where respondents report more illness than among their shorter-lived neighbors. We can offer the following tentative suggestion for the Cyprus case. The Greek refugees in Cyprus – like refugees in many other places – have a well-documented tendency to describe their lost communities in very positive terms, and often refer to their way of life pre-conflict as ‘paradise’ (Zetter 1998; Hadjiyanni 2002). This Christian biblical framing of experience tends to make them see their post-war expulsion from ‘paradise’ as a ‘protracted exile’ in Zetter’s resonant phrase. But also, we suggest, there is a tendency to map – the word ‘project’ would not be out of order – all unpleasant events onto the condition of exile. Death is normally the most unpleasant of all events. Lives have in some profound sense divided into Before and After: Before, things were Good; After, things were Not-Good. The 1930 – 40 birth cohort were men and women in their prime in 1974 with, typically, little personal experience of the premature deaths of close relatives. Over the following thirty years, their own biological ageing has been intensified by the additional hard work needed to rebuild their livelihoods (evidence supporting this will be discussed below) and when some of their fellow



We were interested only in those born between 1930 and 1940, and these could be identified and highlighted in colored ink by systematic readings of the register. Once the persons on the birth register had been cross-identified on the electoral register (not as easy as it sounds), they could then in most cases be further checked by means of the telephone directories for the island, and an interview set up. Telephone usage is near universal in Cyprus today, so there was no serious problem of failing to find persons who were on the electoral register. But of course, both electoral registers and telephone directories go out of date as people move or die. We also found that for the village of Argaki, I was aware of a handful of people not recorded on the birth register but who had nevertheless been born within the study period. They were added.

<i>Men/women</i>			
Female non-refugee	61	Female refugee	70
	24%		27%
Male non-refugee	43	Male refugee	80
	17%		31%

Male refugees are, then, somewhat over-represented. This may have a slight bearing on some data that follow.

**Table 1 Mortality 1930-1940 birth cohort, for the period 1974-2004.**

**Table 1**

Mortality*	Refugee Village		Non-Refugee Village	
	Count	% Cases	Count	% Cases
Base number	150	100.0%	104	100.0%
Cardiac	6	4.0%	7	6.7%
Cancers	6	4.0%	4	3.8%
Diabetes	3	2.0%	0	0.0%
Other	8	5.3%	5	4.8%
<b>Total Cases:</b>	20	13.3%	16	15.4%
<b>Total Causes Reported:</b>	23	1.15 per person	16	1.00 per person

\* Some persons reported multiple causes of death

This Table shows the reported mortality for the two villages in the period September 1974 to December 2004; these reports are not supported by any medical or coroner's records - they are from next of kin. There is no marked or statistically significant difference between the two villages, either in

was poor. It was also a period of economic depression. We worked with key informants to remove from our birth register those known or thought to have died in childhood.

For the TVHS we interviewed all men and women we could find who were born between 1 January 1930 and 31 December 1940, an eleven-year cohort. The mean age for refugees was 68.09 and for non-refugees 68.61. We then removed anyone from the Argaki village listing who had migrated from it before 1974, but in order to obtain sufficient numbers for the smaller control village, we included a small number of Astromeritis villagers who *had* migrated before 1974. This left us with two sets of people whose major difference was that the refugees had been displaced and become destitute in 1974, and that the people of the non-refugee control village had in the main continued to reside in their community, and had not been forced to migrate in 1974. Those who had subsequently migrated after 1974, if they were still in Cyprus, were sought out for interview. We have interviewed 80 percent of the eligible refugee cohort, and 85 percent of the eligible non-refugees. Our interest in premature death between 1974 and 2004 meant that we tried to trace everyone from either community who had died after August 1974. When we identified such a person, we sought information from next of kin on the age and causes of death of their deceased relative. Identification of the non-refugees was relatively straightforward. Most of them lived in a single compact village, and, with the help of the birth register and the guidance of the village ‘mayor’, could be contacted on a house-to-house basis. The refugees were dispersed to many places, but their residence was ascertained by means of the electoral register. For political reasons, the strong emotional and social commitment of refugees to their communities of origin, this register groups all the persons from a pre-1974 community in a continuous series, wherever they may currently be residing in the island. The ‘Argaki electoral register’ has fifty consecutive computer print-out pages with the following information:

1. electoral register number
2. identity card number
3. surname and first name
4. current street address
5. date of birth
6. ethnicity
7. father’s surname and first name
8. current suburb/village of residence

## **The Two-Village Health Study: Theoretical Assumptions and Research Methods**

I decided to carry out a study, which we shall call here the Two-Village Health Study (TVHS), to assess the reported health outcomes for men and women aged between thirty-four and forty-four in August 1974, the moment of displacement. The rationale for a focus on this age group was because they were with very few exceptions, married with dependent children in 1974. They accordingly faced a problem of providing for their children, and, in many cases, having to consider the future support of gradually ageing parents. The issue of provision for children has been culturally a high priority among Greek Cypriots. It is a dominant life goal for most persons.

One premise behind the research was that displacement had specific consequences according to where individuals were in the developmental cycle of the family/household. In Greek Cypriot society, men and women regard the key measure of their social success (or failure) in terms of having seen their children educated, and married. On becoming a grandparent, and when all their children have married and had children in turn, senior men and women feel they can 'sit down and breathe' and consider issues of religion and the afterlife. In contrast, the social obligation of young, unmarried people is to make their way in the world as energetically and independently as possible. Thus, by studying those who were burdened with demanding responsibilities, we would be likely to see health consequences at their most intense. And since onset of many life-threatening conditions is age-specific, a narrow focus on a single cohort in late middle age might bring issues of 'early onset' into sharper relief.

The birth register for 1930-1940 for Argaki village was already available to the study. We then obtained the birth register for the same period for the nearest non-refugee village to Argaki, the village of Astromeritis. This village had been a little smaller than Argaki in the late nineteenth century and it was probably not developing as rapidly as Argaki in the pre-conflict period 1960-1974. Nevertheless, it had been only three miles away from Argaki, in a similar ecological environment of irrigated plains agriculture, with good road access to the city of Nicosia. The occupational profiles were similar. Neither village was involved in notably dangerous productive activity such as asbestos mining, or industry employing chemical pollutants, which might have distorting health effects. The hazards associated with agricultural pesticides would be common to both villages. For the fifteen years prior to 1945, both villages had suffered high rates of infant and child mortality – typhus and tuberculosis were prevalent, and access to modern medicine

Disorder (PTSD), and sometimes depression (Ager 1994). The general thrust of the literature was towards diagnostic instruments for identification of PTSD, a diagnosis which developed for the treatment of Vietnam War veterans, but which has gained a much wider acceptance, and has been widely debated.

The physical illness and health of long-term refugees/forced migrants, in comparison, yielded a much sparser literature. Mackay (1974) was a pioneering study, and Clark, Colson *et al.*

(1995) examined the health profiles of ten thousand displaced members of the Tonga ethnic group in Zambia, and found significant increases in male death rates after displacement. Omidian (1996) studied self-reported health of Afghan refugees in California. These studies pre-dated important research in post-socialist Europe (e.g., Eberstadt 1994, Cornia and Paniccia 2000, Marmot and Bobak 2000) which address demographic effects of social, political and economic upheaval, rather than forced migration as such. We note that in the first few years after 1989, destitution and economic collapse were common in many post-socialist countries were followed by increased mortality, and distress migration.

## **Social Trends in Cyprus, 1960-2000**

If we think of the development of the island of Cyprus generally (putting the issues of political conflict and ethnic separation on hold while we do so), there are various trends common to all communities. There was a growing tendency for children to be kept in secondary education as long as they performed well: the village was to produce significant numbers of university graduates in the late 1960s and early 1970s, studying medicine, law, accounting, and engineering. Completed family size was falling rapidly between 1941 and 1971 (St John-Jones 1983).

After 1974 the (Greek Cypriot) Republic of Cyprus, helped by several externalities, proceeded to develop rapidly, and the refugees were able to live with reasonable dignity. The state granted them the right to free healthcare (unlike non-refugees), made subsidies to the costs of secondary education, and assisted with re-housing costs. These activities are important because, although the refugees felt themselves to be victims of a huge injustice, they were supported at a much better level than is common in other conflicts that have arisen in the last fifty years in Africa, Asia, the Balkans, and other low- and middle-income countries, and this factor will be important in the policy implications of our final argument.

number of occasions. There were several striking examples of men who had died in their forties and fifties, sometimes with diabetes and heavy alcohol consumption as part of the clinical picture. As life expectancy in Cyprus was pushing up towards seventy-eight for men and eighty for women in the late 1990s, these were indeed premature deaths, but hardly inexplicable ones. A handful of cases do not make a trend. A more systematic approach to the issue of the health consequences of long-term displacement was called for. Could the answer to questions about the health effects of being refugees be found in official statistics? Were there differences in the health profiles of refugees when compared to non-refugees?

The Government of Cyprus had not routinely published statistics in which refugee and non-refugee health outcomes could be easily compared, even though Evdokas *et al* (1976) had given early warning that psycho-social and health-related issues would be important for the displaced. A study of smoking prevalence in Cyprus made no effort to distinguish refugee and non-refugee smoking patterns (Government of Cyprus 1999). There was no public health policy to pay special diagnostic or clinical attention to refugee health. The fact of refugee entitlement to free medical care was of course in itself a significant benefit and the health professionals may have felt they had done everything necessary. By and large, the state and the non-refugee citizens had 'done well' by the refugees. Questions to health officials about whether they had undertaken specific health comparisons between refugees and non-refugees tended to be treated as mildly eccentric, except when the officials were themselves refugees, whereupon they usually expressed strong support for such a study, and provided anecdotal support for the suggestion that refugees might have been particularly vulnerable to stress-related illnesses.

## **Refugee Health: Two Dominant Trends**

Academic research on refugee health till recently showed two clearly-marked main trends. The first was derived from humanitarian interventions in the early phases of refugee displacement, and it particularly concerned infectious diseases, e.g., cholera and typhoid, and mother/child health and nutritional status questions. Much of this literature concerns people who had come into refugee camps, and remained in them for periods of weeks and months, sometimes years. The second trend involved psychological consequences of displacement, and the violence which went with it – experiencing or witnessing torture and rape, and for survivors, loss of close family members or friends by violent death. That research was concerned with Post-Traumatic Stress

things worked to mitigate the severity of the social losses. The first was increased access to telephones. Pre-war only a handful of families had had a telephone. Over the years, most families acquired one. The motor car had a similar history – from elite luxury possession, to a standard item in most families. These two developments meant virtual social contact with dispersed kin and friends was possible. Lastly, as the Argaki peoples' lives became less uncertain, less hand-to-mouth, more economically stable, they were able to meet each other at village weddings, and at village funerals.

### **Illness and Wellbeing among Refugees.**

We have seen that although the initial difficulties of dislocation were severe, there was a strong focus both by the refugees and the state on economic recovery, and that within five years most refugees were re-housed, and earning a living. Political reactions to 1974 were necessarily more diverse, as different political parties had been positioned in completely antagonistic ways before the coup and invasion, and for some years afterwards. As the years passed, Greek Cypriots set aside the political issues which had previously divided them, as the leaders constantly emphasized the need for unity in opposition to Turkey. The uncertainty continued about whether or not a return to lost communities was a likelihood for Morphou region refugees. Most people could leave this hanging question in suspension for months at a time, but it would shift from back to front of their minds when a new international initiative occurred. With the passing of the years, men and women who had been in the prime of life in the early 1970s, with as they saw it, the best years still ahead of them, found themselves faced with the need for the strongest personal discipline in order to live thriftily, to take any work which came their way, to work longer hours than they would have chosen in prewar days, in order to fulfill their obligations to their children and their old people. And they found themselves growing older, more tired, less optimistic about whether they would ever see again the good days they remembered from Argaki.

How did this affect their health? Field research in 2000 focused on generational differences among the refugees, and yielded two strong health-related themes. The first was an appeal to the Greek word *angkos* ('stress') to describe the conditions of their lives in exile. Health problems were routinely explained by 'stress' among Greek Cypriots whether displaced or not (Papadopoulos 1999: 110). But when deaths of relatives and co-villagers were mentioned by refugee informants, they often suggested that these deaths were untimely. "The refugees pass on more quickly," people insisted on a

had not, they still had their skills to sell. The professionals – young doctors, lawyers, other specialists – have sought or continued employment, and some have been highly successful, while others have more modest incomes, in government service. Some teachers set up private education establishments, and worked a major second shift after their state-paid day job was over.

Those who needed wages but lacked specialist skills or capital looked in several directions. A number of Argaki wives, some of whom who had never taken paid work before, have worked for many years in home-based activities (lace-making; cooked food production) or in light industry, packing fruit and vegetables. Others have worked in the tourist sector, as domestics. Men have worked as chefs, barmen, and as drivers. More educated and younger men have worked as salesmen. In the area of self-employment, numbers of Argaki people started a business of one kind or another, particularly taverns, restaurants, coffee-shops, a car rental firm, a bakery. Some combine a modest white collar job with something else at home – e.g. part-time tailoring, or breeding rabbits. One retired civil servant has been investing in a quarry. One farming family bought a house plot in Nicosia and later sold it for a handsome profit, which has been re-invested in growing flowers. One young college teacher invested in a college ably managed by his wife's cousin and has seen the investment flourish. The most favored form of investment until recently was speculative land purchase, for later building development, but of late Cyprus has acquired a Stock Exchange, a mixed blessing.

### **How technological changes mitigated dispersal and loss of the wider community.**

Argaki had been a village where four out every five marriages were between Argaki-born people. This meant that people saw themselves as highly inter-related, the village a site of dense, rich sociality. Of course, conflict and social competition were also features of social life. When people fled from the village, their flights were unplanned, uncoordinated, and meant that the individual three-generation household was the key unit of flight and re-settlement, and thus married siblings sometimes ended up in different communities, although they sometimes deliberately regrouped close to each other. There were two locations where large numbers of Argaki families settled, both in areas of Limassol where there had previously been Turkish Cypriot residents, but many other families settled with few familiar people near them. So everyone lost the dense relatedness of the pre-war community. This was felt strongly, but because of changes in economy and technology, over the years three

where by now 165,000 (or more) Greek Cypriot IDPs had arrived, making one in every four Greek Cypriots a displaced person. As Turkish Cypriots were leaving the Greek-controlled zone, due to their own well-founded security fears, the incoming Greeks sometimes found empty Turkish-Cypriot housing. But people lived in garages, sheds, and relatively congested circumstances until the housing problems were solved, a matter which took nearly four years.

The Greek Cypriot Government (officially recognized as the Government of Cyprus) undertook a series of emergency plans to deal with the refugee problem, the loss of much agricultural land, housing, and industrial capacity. These plans offered displaced farmers relief from pre-war debts, and unsecured loans to continue in agriculture, which many did. The plans kept displaced civil servants in employment, but on reduced salaries. They required businessmen to repay pre-war debts, but offered small re-start loans to artisans and small businesses. The state also treated the displaced as a “development resource” endowed with human capital (skills and agency), rather than an economic burden (Zetter 1998) and re-employed them in a number of infrastructural projects – roads, airports, refugee housing.

In brief, the displaced responded energetically. Within three years of 1974, unemployment was greatly reduced, and southern Cyprus started a long economic growth period assisted by three externalities: first, the oil price increases of the early 1970s meant the Arab states in the region became a market for Cypriot food, clothing, shoes, and other products. As Cyprus was near, it had the comparative advantage of reduced transport costs and lower labor costs than European producers. Secondly, the Lebanese civil war starting in 1975 brought wealthy Lebanese to Cyprus, who waited, sometimes years, for the war to end. Thirdly, the late 1970s saw the increased popularity of “sunshine holidays” in Cyprus for British and other northern European holidaymakers. It was a large mass market, Cyprus was cheap, the natives spoke some English and were friendly.

### **Micro-picture: Argaki refugees and employment.**

Some farmers had succeeded in escaping with productive machinery – tractors, trailers, cultivator rigs. These allowed them to work uncultivated land in the South. Some found abandoned Turkish land; some rented land owned by Greeks, some obtained permission to farm government-owned land. In 2000 there were still a number of active farmers from Argaki, who had farmed intensively for the previous 25 years. Truck and bulldozer drivers were easily re-employed if they had brought the machines out of the war zone. If they



## **Long-Term Internally Displaced Persons (IDPs)/Refugees: Some Factors Shaping Life-Course Outcomes, with Special Reference to Greek-Cypriot IDPs.**

**Dr. Peter Loizo**

I report here on a long-term study of a village in Western Cyprus in the Morphou region, called Argaki in Greek, first studied as a prospering community of intensive farmers in 1968, displaced by war and occupation in 1974, studied in the first 15 months of displacement in 1975, and re-studied between 2000 and 2004 ( Loizos 1975, 1981, 2008). The key argument of the paper is that 1974 was a major social and psychological shock to the 1400 Greek Cypriots, which temporarily left them dislocated, disoriented and destitute, but that conditions of relative political stability in the divided island of Cyprus, effective state emergency planning, rapid economic growth, and their own coherent recovery efforts, allowed the IDP/refugee population of Argaki to transcend this shock. Thirty years later they are marked, and scarred, but most of them believe themselves to have transcended 1974. A controlled comparison with the nearest non-displaced village, comparing the men and women born between 1931 and 1940, suggests 1] no increased mortality among the displaced, but 2] higher rates of reported depressive illness, and 3] nearly twice as much reported cardio-vascular illness. The wider comparative implications are that in situations where shocks are multiple and continuous, rather than a single event, and/or where there is either “state failure”, or no effective state to meet the needs of the displaced, health outcomes might be much worse.

In August 1974, the Greek Cypriot population of Argaki fled from their homes in the face of an advancing Turkish army. Over the next 15 months many families moved 4, 5 or 6 times, experienced extreme overcrowding, but slowly found temporary housing which was less crowded. They settled in more than 25 towns and villages in the government-controlled area of southern Cyprus,

In Gaza, in addition to the hardship caused by the well-known closure of the Strip's borders, by military incursions and by the economic boycott, the population is suffering from the disastrous effects of political isolation and the continuing fracture in the Palestinian leadership. It is not for UNRWA to comment on matters which are political in nature. However, we are bound by the duty of the mandate given to us by the international community to repeat once more that the *impasse* caused by the policies chosen by most of the international community in the past two years is having an immeasurably negative impact on the human development of the Gazan population – over 80 per cent of whom are refugees. It is for this reason that the Commissioner-General continues to advocate not only that violence against civilians must cease in all its forms – be it the launching of rockets on Israeli towns, the grossly disproportionate military reaction of the Israeli Defence Forces or inter-Palestinian fighting – but also for dialogue to be renewed between all concerned actors. The crisis of Gaza is humanitarian only in its effects. Its solution, as is abundantly clear to all, can only be found through courageous political action.

Throughout six decades, UNRWA has often been recognized as an element of stability, moderation and hope in a region torn by conflict and violence. My appeal today is for this role, modest as it may be, to be strengthened – and not weakened – by the international community. For this, as I have said, more financial resources from all donors, including Arab governments and institutions, are required to avoid the quality of UNRWA's services to decline below acceptable levels.

However, this will not be enough. The definition of human development warns that if it is not balanced by the formation of human capabilities and the possibility to make use of acquired abilities, considerable frustration may result. In today's Middle East, the road to normality – the normality of peaceful coexistence and regional economic development which alone can allow people to progress and prosper – remains fraught with difficulties. If the opportunities that we provide to almost five million refugees in one of the most volatile regions of the world are not to be wasted, at great human and political cost, and if irreversible, dangerous anger and frustration are not to substitute the hope and trust which human development strives to build, it is important that political leaders in Israel and Palestine, in the West and in the Arab world, show more courage and more transparent determination in achieving peace, and start doing so by building trust through real progress on the ground, instead of the stagnation or even deterioration that we witness today, in spite of the Annapolis promises. The Palestinian communities among whom my colleagues at UNRWA live and work are telling us that today this message is more urgent than ever.

As I noted, improving the health, knowledge and skills of refugees is only half the challenge. Human development requires that refugees be given the opportunity to make the most of their choices. As all are aware, a majority of Palestine refugees in Jordan and Syria enjoy almost all of the rights and opportunities afforded to Jordanian and Syrian nationals. Significant developments have occurred since 2005 in Lebanon, where Palestine refugees have benefited from the openness, support and understanding of the Lebanese Government. In October 2005, UNRWA launched a “Camp Improvement Initiative”, embracing \$50 million worth of projects throughout Lebanon, designed to address the particularly squalid conditions in refugee camps, long neglected due to factors beyond the Agency’s control. The Government, headed by Prime Minister Siniora, not only supported the initiative from the outset, but also helped raise significant funds, allowing work to commence. Positive trends for Palestine refugees in Lebanon suffered – like for the Lebanese population at large – from the war between Israel and Hezbollah in 2006, and the conflict leading to the destruction of Nahr-el-Bared in 2007. However, these trends continue: recently the Government undertook to issue documentation to nearly 4,000 Palestinian refugees who arrived in Lebanon after 1967 and have never been registered with UNRWA or the Government. Nevertheless, there is a long way to go before Palestine refugees enjoy in Lebanon all the human rights and freedoms enshrined in international legal instruments. Positive trends are also endangered by the present political deadlock in the country and by the misuse of the Palestinian refugee issue in some politicians’ rhetoric.

Speaking of the challenges facing Palestine refugees and UNRWA would be sadly incomplete without mentioning the occupied Palestinian territory, where they are, of course, immense. The vulnerability of the refugees in the West Bank and Gaza is, at this stage, almost indistinguishable from the vulnerability of the rest of the population. All are strangled by countless obstacles and restrictions imposed by Israel. The many breaches of international humanitarian law and human rights law continue to be well documented by, amongst others, the Human Rights Council’s Special Rapporteur, John Dugard. I need not repeat these here, although any of the five thousand UNRWA employees in the West Bank could speak at length about the manner in which the refugees they serve, as well as the rest of the population (including, by the way, UNRWA employees themselves) face an increasing and deliberately planned network of obstacles in gaining access to schools, hospitals, markets and places of worship, or simply in leading normal – and normally mobile – family lives. There is a clear and obvious link between the ever expanding structure and infrastructure of the occupation and the decline being seen in practically every socio-economic indicator.

plan for the new camp was recently announced by the Prime Minister and the Commissioner-General. UNRWA played an important role in formulating this plan, not least by holding close consultations with the displaced refugee community. The plan thus strikes a useful balance between the security concerns of the civilian and military authorities, and, just as importantly, the protection needs of the refugees. This was no small feat – and a very significant one in the current, fragile situation in Lebanon.

However, despite the gains being realized through reforms, the Agency does not, and *will* not, have sufficient funds to do everything necessary to address the needs of the refugees unless it is given significant and additional resources. The Agency has thus to make choices, and this is a second, very difficult challenge. The demands put on UNRWA are many, and growing, but we can no longer say “yes” to everything asked of us. Although all Palestine refugees are entitled to its services, as stipulated in General Assembly resolutions and other international instruments, UNRWA must at least ensure that these services are provided to those whose human development needs are greatest. Better targeting is therefore required, for example in delivering relief and social assistance, and some of our health services. This is not in contradiction with UNRWA’s mandate over all Palestine refugees requiring its services, but it is dictated by the need to make the most effective use of scarce resources. And the Agency, although it has clearly a unique role in serving and protecting Palestine refugees, must also build more effective partnerships with host authorities, other UN agencies and non-governmental organizations who can assist in improving the health, knowledge and skills of Palestine refugees.

This discussion sometimes gives rise to suspicions that UNRWA is winding down or handing over its operations. Once again, this is simply not true. The Agency is a subsidiary organ of the United Nations General Assembly. To determine its end or declare that the Palestine refugee issue has been resolved is entirely in the hands of the international community. On the other hand, UNRWA is governed by a founding resolution that entrusts the Commissioner-General with significant latitude to define the Agency’s operations. The Commissioner-General is untiring in her attempts to garner additional support. The Agency has never before enjoyed a donor base broader than it has today. UNRWA will continue to work towards the human development of Palestine refugees so long as the refugee issue remains unresolved and a peaceful solution to the conflict is outstanding. We will continue to deliver services to all refugees who need them, and we will continue to respond to emergency situations – but we want to do so in a more effective manner, appealing to donors for additional support, and ensuring at the same time that the most vulnerable among the refugees do not fall through the cracks of dwindling resources, if necessary by giving them priority among beneficiaries.

operated on a double-shift basis. The conditions of many of our schools have deteriorated to a level that demands that they be comprehensively refurbished or completely demolished and reconstructed. The training of teachers receives inadequate funding. Our doctors see, on average, almost 40 per cent more patients per day than international norms recommend. Our Special Hardship Cases program provides safety net assistance to a fraction of those living in poverty. One example of the severity of the “quality crisis” comes from Gaza where we conducted universal examinations of our students in grades 4 and 6. The results are worrying. Forty per cent of students failed Arabic. Fifty per cent failed Mathematics and 60 per cent failed English. Of course, core contributors to these results are the continuing Israeli occupation and recent violence in the Strip. But lack of resources has compounded the situation.

UNRWA is responding to these challenges. We are currently in the second year of a comprehensive management reform process which has its origins in the Geneva Conference of 2004, and the objective of which is to improve the efficiency and effectiveness of services. We are doing so through improved needs based programming, more effective use of human resources, emphasizing the importance of leadership and management at all levels, developing cross-program issues and especially UNRWA’s protection function, and streamlining unnecessary bureaucracy. Our Schools of Excellence initiative in Gaza is one practical manifestation of reform, and a courageous experiment in improving quality under almost impossible circumstances. It focuses on better assessment of needs, more strategic deployment of resources, and greater community involvement and participation.

Another concrete example is the Neirab Rehabilitation Project in Syria. The project, which we commenced in 2003, has relocated 300 families from the grossly overcrowded and unhealthy heart of the Neirab camp, near Aleppo, to new housing built on nearby land provided by the government in another refugee camp, Ain el Tal. In the second phase, housing and other infrastructure in the now decongested Neirab camp will be dramatically improved. The project has broken many traditional taboos: for the first time all stakeholders have agreed that improving living conditions did not compromise the right of return. Neirab represents a strategic multi-sectoral camp development approach, with strong participation by the refugees and the commendable support of the Syrian Government.

The reconstruction of Nahr El Bared camp in northern Lebanon represents another test for the Agency and will be by far the biggest single project ever undertaken by UNRWA, requiring substantive support from donors. A master

public services. On the other hand, it is different from development organizations providing technical assistance to build institutions or develop the economy, since it serves a population in exile, and deprived of statehood. In recent years, the Agency has thus defined its mission with reference to the concept of “human development”. Human development is more than simply the combined sum of providing humanitarian relief and some aspects of development assistance - concepts that are often treated as mutually exclusive. Rather, as defined by the United Nations, the human development of a population requires the enlargement of people’s choices. The three essential choices are to lead a long and healthy life, to acquire knowledge and to have access to resources needed for a decent standard of living. If these choices are not available, many other opportunities remain inaccessible. But human development does not end there. It is not enough for a person to be healthy, knowledgeable and skilled. He or she must have the freedom and opportunity to make the most of these capabilities.

Let me remind you that what UNRWA does to foster the human development of Palestine refugees is neither small, nor easy, especially where it operates in situations of conflict or occupation. We run 668 elementary, preparatory and secondary schools; we educate half a million students – of whom almost 200,000 in Gaza alone; and we employ approximately 20,000 teachers. We manage 127 primary health care facilities. We provide aid to a quarter million poor and vulnerable refugees. We have made 120,000 loans worth US\$126 million to Palestinian microenterprises over the past 15 years. In recent years, however, the Agency has attempted to measure success by reference to the quality of services.

Focusing on quality can be successful only if adequate resources are invested in our programs. Here, however, lies a first and difficult challenge. Although UNRWA – for the services that it provides – operates almost as a government, it cannot raise revenue through the imposition of taxes. We entirely depend on our donors and the resources available in their foreign aid budgets. Needless to say, competition for these resources keeps increasing. Even more significantly, the system of international aid is geared towards short-term humanitarian crises, or technical assistance in situations requiring traditional economic or institutional development. This system, with its limited resources, struggles to cope with the expanding needs of an agency whose budget includes mostly the salaries of teachers, doctors, nurses and social workers, in a context characterized by high population growth, the global rise in food and energy prices, the threat of economic recession, and the decline in state subsidies in regional economies. The victim is the quality of UNRWA’s programs. In recent years, 77 per cent of UNRWA schools

## UNRWA: Present Dilemmas and Future Prospects

Mr. Filippo Grandi

It is impossible to choose a moment in the past six decades in which the situation of Palestine refugees was not difficult. Complex, often dramatic challenges, after all, characterize the refugee condition everywhere in the world and at any time in history – and those who fled Palestine during the *nakba*, and their descendants, have not escaped the harsh rules of flight and refuge. Multiple conflicts, economic and social hardship, renewed displacement as is the case for Palestinians presently trying to flee Iraq, the political intractability of the Palestinian refugee problem, and the mere passing of time in the absence of a solution, have compounded the challenges of forcibly living away from home, and aggravated the pains of exile. Much has been said from other perspectives. I will focus on the challenges facing refugees (through the UNRWA perspective) and facing UNRWA itself.

Generation after generation, UNRWA has worked with refugees, trying to address the challenges, and mitigate the pain. Critics often say that UNRWA helps protract the refugee problem. I do not need to tell you that this is of course wrong. It is the lack of a solution – a solution that can be found only in the political sphere – that has perpetuated the refugee problem. UNRWA, during this long period of time, has offered refugees relief and protection from hardship as well as opportunities for a better life in spite of continued exile.

It is not always easy to define the work of UNRWA – a unique organization in the United Nations system. It is, indeed, a humanitarian agency, because war, violence and repeated displacement have obliged refugees to seek emergency assistance. But UNRWA is not only humanitarian in nature – its primary focus is on

East Jerusalem, plus the normal rate of increase from 2005 to now, we are exactly at the level of the last Palestinian population census of December 2007: 3 760 000 Palestinians in the West Bank, East Jerusalem and the Gaza Strip. The priority for them is not to win the demographic battle against the Palestinians, which they believe is lost anyway, but to preserve the ethnic Jewish character of Israel already threatened with 20% of Palestinians inside the country (including Jerusalem), likely to become 25% or 30% in 2025 (thus, they believe, the enormous risk of civil wars, pointing to dangerous thresholds like those found in Cyprus, Lebanon, Macedonia, or Ireland). How to avoid this risk, avoid a multi-national country, avoid this explosive form of heterogeneity in Israel? By manipulating demography, both natural (increase the Jewish birth-rate – a success) and immigration-based (currently a failure) and avoiding Jewish emigration (another failure). Still these measures won't be sufficient, they argue, since the Palestinians of 1948 continue to have a very high fertility rate and do not emigrate much. Therefore, they conclude, there is a need for territorial sacrifices for the sake of an Israel as Jewish as possible. Leave Gaza first, then parts of the West Bank, then even parts of the Israeli territory heavily populated by Palestinians of 1948, most notably the Triangle. For these “left” oriented demographers, the equation thus becomes: “Higher Palestinian than Jewish population and growth = Palestinian population is an issue = Greater Israel is impossible = tinker with population parameters and geographical borders as much as possible.” This means that for these liberal or left-oriented Israeli demographic thinkers, the Palestinian demographic threat might engender even worse results than the overtly colonialist approach of the partisans of a greater Israel.

## **Conclusion**

To return to science, leaving politics aside, it should be clear that the discussions on demographic and migration issues have to be dissociated from any political agenda, because they might be utilized against the Palestinians. Whatever the effective number of Palestinians may be, and whatever the true trends of fertility and migration, there will always be a risk of having figures manipulated by policy makers, in a sense which might be harmful to the interest of Palestinian citizens. And the corollary is the absolute necessity for the Palestinian Authority to assess developmental needs on the basis of sound and objective figures regarding population growth and migration, far from the demagogical treatment of numbers.



## What should the researcher do?

Naturally, due to the dearth of refugee, migration and diaspora data and studies of good quality on the Palestinians, the priority would be to develop them from the quantitative and qualitative points of view. Hence I would suggest a remake ten years after that of 1999, of the excellent survey at Birzeit analyzed by Dr. Rita Giacaman, *Inside Palestinian Households*, which provided a wealth of demographic clues on Palestinian emigrants and refugees. I would also suggest an in-depth study of the Palestinian 2007 census results, and do everything to obtain the files of the border statistics at the Allenby Bridge and Rafah.

I would recommend further analysis of the Palestinian refugees and diaspora in the host countries along the lines of the study that I undertook in 2001, published in the book edited by Farouk Mardam Bey and Elias Sanbar on the right of return. There must, however, be a prolegomena in the form of the development and improvement of statistics on population and on migration. This requirement is the direct result of the peculiar, highly sensitive nature of the population issues both in Palestine and in the broader context of the Middle East conflict, which partly takes the form of a “war of numbers”. I shall give just one example: when one reads the now famous report of the American Enterprise Institute (a think-tank of American neo-cons and Israeli former Likudniks) on “The Million Person Gap: The Arab Population in the West Bank and Gaza,” by Bennet Zimmermam et al., the first temptation is to react by saying that, due to their unhidden political agenda, one should discard the whole study as rubbish and reject their estimates, including those on migration streams. What is this agenda? According to this association of demographers and political scientists, Israeli Prime Minister Ehud Olmert devised an unspoken plan, consisting in forsaking the Jews settled in the West Bank. According to the think tank, this plan is based upon faulty demographics. Their argument runs as follows: “It is ironic that just as we now find Israelis in the best position ever with regard to population, Olmert announces a plan to run away and give up the West Bank, claiming Israel’s Jewish character is threatened.” This is the position to the right of Kadima. They therefore present the following equation: “Higher Jewish than Palestinian population and growth = Palestinian population not an issue = Greater Israel is possible.”

But what about the Israeli “leftist” demographers? Mainly of them originate from the MAPAI party, and these demographers fully adhere to the Palestinian official figures: 3.4 millions in what official Israel calls “Judea, Samaria and Gaza” (which means that adding the 250 000 thousand Palestinians in

knowledge of population figures, demographic trends: births, deaths, and in- and out-migration is indispensable, first and foremost to assess the demographic imbalances in various venues.

### **These venues include**

1. The whole Israel-Palestine entity: Jews, Palestinians (of the Palestinian Authority, in annexed Jerusalem, in Israeli territory). It should be said in passing that this subject gives more headaches to the Israeli strategists than to the Palestinian ones. Hence the obsession of the Jewish majority, from the Mediterranean to the Jordan River, with becoming a minority, and then the divine surprise of the “disengagement” from Gaza etc...which boosted the Jewish majority.
2. More important is to assess the demographic weight of the highly coveted remnants of Palestine: the West Bank and Jerusalem. According to recent estimates, the number of Israeli settlers was 277 000 inside the West Bank and 204 000 in East Jerusalem, for a total of 481 000 at the end of 2007, projected at over half a million by the middle of 2008. This represents some 17-21% of the population of the West Bank (depending on the accepted size of this population). In the West Bank and in East Jerusalem, the “battle of cradles” is at its peak, with the obvious aim to create demographic facts on the ground, to make it impossible to return to the *status quo ante*. It is remarkable that Israeli settlers, thanks to the generosity of their government, have succeeded in reversing the demographic advantage of the Palestinians: the fertility rate among Jewish settlers in the West Bank and Jerusalem and the death-rate much lower. Thus their rate of natural increase is 3.4% – a world record level for a population of this size – and their overall increase is 5.8%, which means that for 40% it is fuelled by the current stream of immigration both from Israel and from abroad. Hence, the migration influx of Israelis to the settlements, which is in fact an “international migration” although of a special kind, remains unabated, whereas the balance of international migration of the Palestinians from their territory, as indicated above, is at the best equal to zero but more probably negative. Demographic prospects in the West Bank are therefore a matter of concern, considering the differential fertility now in favor of the settlers and their immigration streams as opposed to the likely emigration of Palestinians.

5. Since the second intifada there has been a silent and discrete emigration mainly to Jordan, with estimates ranging from 10 000 in 2000-2003 according to Israeli border records, to around 100 000 in all thus far according to FAFO and journalistic estimates.

## **The importance of demographic accuracy**

I will argue that the demographic study of Palestinian refugees, emigrants and diaspora, although of utmost importance, is paradoxically in a profound state of neglect.

### **Why is it of utmost importance?**

For economic reasons: the Palestinian territories cannot rely on their own economic resources and need to the same extent as Egypt or Morocco a decisive input of their expatriates to improve their living conditions especially in the case of Gaza which is completely abandoned by the so-called “international community.”

For social reasons: Whom do Palestinians marry? In endogamous fashion, inside their village or even their quarter? Or do they marry with Palestinians living abroad, something very fashionable before the intifada, thus contributing to the erosion of the traditional Arab marriage with the first cousin?

Recent emigration from Palestine is reputed to be socially and religiously selective: more upper and middle class, more Christians. This raises the risk of reducing the country’s diversity, making it more uniform and thus monotonous from the religious point of view.

For internal political reasons: Who is entitled to participate in the political destiny of the Palestinians? Only residents of Palestine? In order to involve the Palestinian diaspora in the affairs of Palestine, in order to avoid the country’s “going native,” it is necessary to make possible their participation in its political life, through elections in which they may vote for their legislative representatives and for president from abroad. Therefore, there is an urgent need to obtain accurate figures including formal characteristics (who has Palestinian citizenship, who is willing to acquire it?) for those Palestinians living abroad.

For geopolitical reasons, that is to say, the Israeli-Palestinian conflict. Demography is so deeply embedded in this conflict that an accurate

and abroad). Thus only 5% of Egyptians are expatriates. The same order of magnitude is to be found in 'heavy' emigration countries such as Syria, Morocco, Tunisia, or Algeria.

### **Palestinian specificities**

In Palestine, the story is different. According to the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), there are some 10 million Palestinians all over the world. Less than half, or 4.8 million, are living in historical Palestine (3.7 in the occupied territories + 1.1 in pre-1967 Israel) and 51% abroad. My own estimates gave the same order of magnitude at least in relative numbers, with a slightly higher proportion of Palestinians living in Palestine than abroad: 45 % were living outside Palestine, mainly refugees, emigrants and their descendants.

### **This Palestinian diaspora was constituted by five waves of refugees/migrants:**

1. Before the 1948 war, ever since the Ottoman era, there were Palestinian emigrants to North, Central and South America. They were amalgamated with the Syrian and Lebanese emigration and designated as *Turcos*, since no distinction was made in the host country between an immigrant from Haifa, Mount Lebanon or Damascus. Also, a significant emigration from mandatory Palestine to Transjordan enabled this arid and under-populated kingdom to take shape.
2. After the 1948 war the expulsion of 750 000 Palestinians to Jordan, Lebanon and Syria, but also to Egypt and Iraq constituted the bulk of a new diaspora.
3. It was further nourished by economic emigration from the Palestinian territories, starting in the nineteen-fifties and continuing through the first and second intifadas. This continuous movement was in the direction of oil-producing countries (Saudi Arabia, Kuwait) as well as the USA, Canada, and Latin America. Up to half a million people made up that regular wave of emigration.
4. After the Iraqi invasion of Kuwait and the 1991 Gulf War, there occurred a new expulsion of some 300 000 Palestinians from Iraq, most of whom resettled in Jordan.

## **The Importance of Refugee and Migration Studies in Understanding Demographic Transformations**

**Dr. Youssef Courbage**

Usually, for a “normal” country, migration, mainly voluntary, constitutes a marginal component of the demographic processes. In such cases, demographic changes are mainly determined by natural or biological components: births, deaths. Their balance – births minus deaths – yields the well-known natural increase of the population. Demographers have elaborated powerful models and mathematical tools for the study of these demographic phenomena. More and more sophisticated categories of birth and death rates are created, such as the Total Fertility Rate (TFR), which gives amore concrete view of the reproduction possibilities in a country. Hence it is more meaningful to represent ‘natality’ as the number of children per woman, say 5, than to say that the birth-rate is 30 per thousand. Concerning deaths demographers prefer to use life tables, which provide the life expectancy at birth, say 75 years, rather than the misleading death-rate. These indicators are applied to real population cohorts or to “fictive” cohorts, which do not exist in reality but represent the average conditions of a country in one year.

Hence, in a normal country, say any normal Arab country of the Near East or North Africa – except perhaps Lebanon whose normality is in doubt – the importance of voluntary or forced (refugee) migration is marginal, at least from a numerical point of view, in population transformations. Egypt, for instance, relies heavily on savings transfers by its emigrants, to the extent that these represent the most important positive item of its balance of payments with some 6 billion US dollars. Nonetheless, it counts only 4 million emigrants living abroad for some 77 million Egyptians (in Egypt



# Contents

---

---

- The Importance of Refugee and Migration Studies in Understanding Demographic Transformations** 3  
Dr. Youssef Courbage  
Director of Research in the French National Institute for Demographic Studies, member, RMRU International Advisory Council
- UNRWA: Present Dilemmas and Future Prospects** 9  
Mr. Filippo Grandi  
Deputy Commissioner-General of the Relief and Works Agency for Palestinian Refugees – UNRWA,
- Long-Term Internally Displaced Persons/Refugees: Some Factors Shaping Life-Course Outcomes, with Special Reference to Greek-Cypriot IDPs** 17  
Dr. Peter Loizos  
Professor, Development Studies Institute, London School of Economics (LSE).
- Crystallizing the Global Memory: Correspondents, Editors, Governments, and the Nakba, 1947-1949** 43  
Dr. Roger Heacock  
Professor of History, Birzeit University





